

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف - المسيلة -

ميدان الحقوق و العلوم السياسية

فرع: العلوم السياسية

تخصص: حوكمة وإدارة محلية.



كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

رقم:.....

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر الأكاديمي

إعداد الطالبة: سميحة بريكات. تخصص: ادارة محلية

تحت عنوان

الأمن الانساني في الأردن (2012-2015)

لجنة المناقشة:

مشرفا و مقرا

رئيسا

مناقشا

جامعة المسيلة

جامعة المسيلة

جامعة المسيلة

د: كمال شطاب

د: زييري

د: بونوة

السنة الجامعية: 2017-2018

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

(قل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون)

صدق الله العظيم

إلهي لا يطيب لي الليل إلا بشكرك ولا يطيب لي النهار إلا بطاعتك .. ولا تطيب لي اللحظات إلا بشكرك .. ولا تطيب لي الآخرة إلا بعفوك .. ولا تطيب لي الجنة إلا برويتك "الله جل جلاله"

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة .. ونصح الأمة .. إلى نبي الرحمة ونور العالمين "سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم"

أحمد الله عز وجل على منة وعونه لإتمام هذه الرسالة

إلى الذي وهبني كل ما يملك حتى أحقق له آمالي، إلى من كان يدفعني قدما نحو الأمام لنيل المبتغى، إلى الإنسان الذي إمتلك الإنسانية بكل قوة، إلى الذي سهر على تعليمي بتضحيات جسام. مترجمة في تقديسه للعلم، إلى مدرستي الأولى في الحياة، أبي الغالي على قلبي أطل الله في عمري؛

إلى التي وهبت فلذة كبدها كل العطاء والعنان، إلى التي صبرت على كل شيء، التي رعتني حق الرعاية و كانت سندي في الشدائد، و كانت دعواها لي بالتوفيق، تتبعني خطوة خطوة في عملي، إلى من ارتحلت كلما تذكرت إبتسامتها في وجهي نبع العنان أمي أعز ملاك على القلب والعين جزاها الله عنى خير الجزاء في الدارين؛

إليهما أهدي هذا العمل المتواضع كليل

أدخل على قلبهما شيئا من السعادة إلى إخوتي

وأخواتي الذين تقاسموا معي عبء الحياة ؛ وخاصة أخي الصغير حمود ربي يشافيه بأربع وإلى الكتكوتة هديل...

كما أهدي ثمرة جهدي لأستاذي الكريم الدكتور: شطاب كمال الذي كلما تظلمت الطريق

أمامي لجأت إليه فأنارها لي و كلما دب اليأس في نفسي زرع فيا الأمل لأسير قدما و كلما سألت عن معرفة زودني بها و كلما طلبت كمية من وقته الثمين وفره لي بالرغم من مسؤولياته المتعددة.

و في الأخير أرجوا من الله تعال أن يجعل عملي هذا نفعاً يستفيد منه الجميع

الخطة

تمهيد

الفصل الأول: المنظور المعرفي للأمن الانساني.

المبحث الأول: المفاهيم المقاربة.

المطلب الأول : الأمن الإنساني رؤية مفاهيمية.

المطلب الثاني : السياق التاريخي لمفهوم الأمن الانساني.

المطلب الثالث: التطلعات المستقبلية للأمن الانساني.

المطلب الرابع : الأمن الانساني ومتطلبات التكيف العولمة.

المبحث الثاني : أبعاد الأمن الانساني (المستويات)

المطلب الأول: الأمن الاقتصادي والأمن السياسي.

المطلب الثاني: الأمن الفردي والأمن الجماعي.

المطلب الثالث: الأمن الصحي والأمن البيئي.

المطلب الرابع: الأمن الغذائي.

المبحث الثالث: مصادر التهديدات الأمن الانساني.

المطلب الأول: الجريمة المنظمة والمخدرات.

المطلب الثاني: تبييض الأموال والمتاجرة بالسلاح.

المطلب الثالث: الفقر والتلوث.

المطلب الرابع: النزاعات والحروب الأهلية وتنامي اللاعدالة.

الفصل الثاني: واقع الأمن الانساني في الأردن.

المبحث الأول: حقيقة التشريع الأردني الحقوقي.

المطلب الأول: مكانة المعاهدات الدولية في دساتير الدول العربية.

المطلب الثاني: الاتفاقيات التي صادقت عليها.

المطلب الثالث: أهم أنشطة اللجنة الوطنية للقانون الدولي الإنساني خلال فترة

2012.2014 .

المطلب الرابع: أهم الأنشطة المتخذة في مجال الأحكام الدولية والتدريب عليها

المبحث الثاني: صورة الأمن الإنساني الأردني وفق أبعاده.

المطلب الأول: الأمن القومي(الوطني) والأمن الاجتماعي

المطلب الثاني: الأمن الاقتصادي والأمن السياسي الأردني

المطلب الثالث: الأمن الغذائي والبيئي الأردني.

المبحث الثالث: تحديات الأمن الانساني في الأردن.

المطلب الأول: التحديات الفكرية و الثقافية و السياسية.

المطلب الثاني: التحديات الاقتصادية والاجتماعية.

المطلب الثالث: حركة الإصلاح و التغيير في الوطن العربي.

المطلب الرابع: الإرهاب الدولي والمد الشيوعي.

الخاتمة.

الخطة

تمهيد

الفصل الأول: الإطار المعرفي للأمن الإنساني.

المبحث الأول: مفهوم الأمن الإنساني والمفاهيم المقاربة.

المطلب الأول: الأمن الإنساني رؤية مفاهيمية.

الفرع الأول: المفهوم اللغوي.

الفرع الثاني: المفهوم الاصطلاحي.

الفرع الثالث: علاقة مفهوم الأمن الإنساني بحقوق الإنسان.

المطلب الثاني: السياق التاريخي لمفهوم الأمن الإنساني.

المطلب الثالث: التطلعات المستقبلية للأمن الإنساني.

المطلب الرابع: الأمن الإنساني ومتطلبات التكيف العولمة.

المبحث الثاني: أبعاد الأمن الإنساني (المستويات)

المطلب الأول: الأمن الاقتصادي والأمن السياسي.

الفرع الأول: الأمن الاقتصادي.

الفرع الثاني: الأمن السياسي.

المطلب الثاني: الأمن الفردي والأمن الجماعي.

الفرع الأول: الأمن الفردي.

الفرع الثاني: الأمن الجماعي.

المطلب الثالث: الأمن الصحي والأمن البيئي.

الفرع الأول: الأمن الصحي.

الفرع الثاني: الأمن البيئي.

المطلب الرابع: الأمن الغذائي.

المبحث الثالث: مصادر تهديدات الأمن الإنساني.

المطلب الأول: الجريمة المنظمة والمخدرات

1- الجريمة المنظمة.

2- المخدرات.

المطلب الثاني: تبييض الأموال والمتاجرة بالسلاح.

المطلب الثالث: الفقر والتلوث.

1- الفقر.

2- التلوث البيئي.

أ- تدهور البيئة

ب- تلوث الجو.

المطلب الرابع: النزاعات والحروب الأهلية وتنامي اللاعادلة.

1- النزاعات الداخلية والحروب الأهلية.

2- تنامي اللاعادلة.

الفصل الثاني: واقع الأمن الإنساني في الأردن.

المبحث الأول: حقيقة التشريع الأردني الحقوقي.

المطلب الأول: مكانة المعاهدات الدولية في دساتير الدول العربية.

المطلب الثاني: الاتفاقيات التي صادقت عليها.

المطلب الثالث: انعكاسات الواقع التشريعي..

المطلب الرابع: أهم أنشطة اللجنة في مجال الأحكام الدولية.

المبحث الثاني: صورة الأمن الإنساني الأردني وفق أبعاده.
المطلب الأول: الأمن القومي (الوطني) والأمن الاجتماعي.
الفرع الأول: الأمن القومي (الوطني).
مرتكزات الأمن الوطني الأردني ومؤسساته.
الفرع الثاني: الأمن الاجتماعي.

- 1- الفقر.
 - 2- التنمية البشرية.
 - 3- الإعدام.
 - 4- مكافحة الاتجار بالبشر.
 - 5- الانتحار.
 - 6- المخدرات.
- المطلب الثاني: الأمن الاقتصادي والأمن السياسي الأردني.
الفرع الأول: الأمن الاقتصادي.

- 1- البطالة .
 - 2- مؤشر الحرية الاقتصادية.
 - 3- العولمة الأردنية.
- الفرع الثاني: الأمن السياسي الأردني .
- 1- التعددية السياسية.
 - 2- حماية حقوق الإنسان.

- المطلب الثالث: الأمن الغذائي
- 1- محددات الأمن الغذائي في الأردن.
 - 2- مرتكزات الأمن الغذائي في الأردن
 - 3- أهداف الإستراتيجية للأمن الغذائي في الأردن
 - 4- سياسات الأمن الغذائي في الأردن
 - 5-

- المطلب الرابع: الامن البيئي الأردني.
المبحث الثالث: تحديات الأمن الانساني في الأردن.
المطلب الأول: التحديات الفكرية و الثقافية و السياسية.
المطلب الثاني: التحديات الاقتصادية والاجتماعية.
المطلب الثالث: حركة الإصلاح و التغيير في الوطن العربي.
المطلب الرابع: الإرهاب الدولي والمد الشيوعي.
الخاتمة.

مقدمته

تمهيد

يشهد المجتمع الدولي منذ نهاية الحرب الباردة ظهور مجموعة من المفاهيم المغايرة للمنظومة المفاهيمية التي ظلت راسخة لفترة طويلة، ومن بينها مفاهيم مثل العولمة، والتدخل الدولي الانساني وإجراءات بناء الثقة، والحرب الاستباقية، والأمن الانساني وغيرها من المفاهيم والتي أصبحت مفاهيم الدبلوماسية غير التقليدية لإدارة العلاقات الدولية. وعادة ما تكون هناك قوة دولية تدفع بالمفاهيم الجديدة بما يحقق مصالحها الذاتية، ولكن رغم ذلك هذه المفاهيم ليست جديدة ولها جذور منذ فترات سابقة، إلا أن الجديد هو السياق التاريخي والتحويلات العالمية التي أفرزت هذه المفاهيم في سياقها.

ويشكل مفهوم الأمن الانساني احد تلك المفاهيم، و قد طرح هذا المفهوم من خلال تقرير التنمية البشرية لعام 1994، ثم أخذت بعض الدول في تبني المفهوم كأحد أدوات سياستها الخارجية ومن بينها اليابان وكندا، وفي عام 2004 طرح الاتحاد الأوربي الاستراتيجية الأوروبية لتحقيق الأمن الانساني. وبوجه عام، يتخذ مفهوم الأمن الانساني من الفرد وحدته الأساسية في التحليل انطلاقاً من إن أمن الدول رغم أهميته لم يعد ضامناً أو كفيلاً بتحقيق أمن الأفراد، والأكثر من ذلك انه في أحيان كثيرة تفقد الدولة الشرعية فتتحول ضد امن مواطنيها. ومن هذا المنطلق جاء بروز مفهوم الأمن الانساني في محاولة لإدماج البعد الفردي ضمن دراسات الأمن وذلك من خلال تحقيق أمن الأفراد داخل وعبر الحدود بدلاً من التركيز على أمن الحدود ذاته وهو ما جاء انعكاساً لمجموعة كبيرة من التحويلات التي شهدتها البيئة الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة والتي كشفت عن مدى خطورة مصادر تهديد أمن الأفراد وعدم ملائمة الاقتراب التقليدي لتحدي السبل الكفيلة بتحقيق الأمن الانساني .

ويستقطب موضوع الأمن الانساني اهتمامات العديد من المفكرين والدارسين في حقل العلوم السياسية والعلاقات الدولية وخاصة في فترات ما بعد الحرب الباردة والتي تسمى بمرحلة " النهضة للدراسات الأمنية " نتيجة لظهور تحديات ومخاطر جديدة، وباعتبار الأمن " الطمأنينة والسكينة " أسمى غاية ينشدها الإنسان " فقد حظي ولا زال يحظى بالكثير من الدراسات والنقاشات انطلاقاً من المفهوم مروراً بالتحديات وصولاً إلى سبل التكيف ومعالجة التحديات لتحقيق الأمن.

كذلك طرح الأمن الانساني كمفهوم جديد في العلاقات الدولية والدراسات السياسية عقب نهاية الحرب، لاسيما مع انتشار الصراعات المحلية (داخل الدول)، وما انجر عنها من ضحايا من جهة، وعولمة بعض المشاكل البيئية " الأوبئة كالفقر " فيما يتعلق بطبيعة مفهوم الأمن. وأول ما استعمل هذا المفهوم من خلال تقرير التنمية البشرية والذي تحدث عن مفهوم جديد للأمن جوهره الفرد وهو الأمن الانساني. ثم احتضنت بعض المنظمات والدول هذا المفهوم وتبنته فيما حاولت بعض الدراسات الأكاديمية الخوض في غمار هذا الموضوع "

وعلى هذا الأساس فقد ارتبط بنهاية الحرب الباردة بروز مجموعة جديدة من المفاهيم الأمنية في محاولة لتوسيع وتعميق المفهوم التقليدي للأمن، والقائم على الأمن العسكري، من بينها مفاهيم الأمن البيئي والأمن التعاوني والأمن احد المفاهيم الأمنية .

و من نتائج هذا المد الفكري الجديد شبكة للأمن الانساني. ضمت مجموعة من الدول الشبيهة في الفكر من كافة أنحاء العالم ممثلة على مستوى وزارة الخارجية وتضم اثنا عشرة دولة. وعلى الصعيد العربي، تعد الأردن هي الدولة الوحيدة العضو فيها، مما يثير الاهتمام للبحث عن حقيقة هذا المفهوم من جهة وصورته في الواقع الاردني من جهة أخرى.

أهمية الدارسة وأهدافها

يكتسب الموضوع أهميته من خلال طبيعته بالدرجة الاولى بالإضافة الى كونه ذا اهمية علمية و عملية مما يجعل لهته الدراسة مجموعة من الاهداف التي يمكننا جمالهما في مايلي:

1- أهمية الموضوع:

إن مصطلح الأمن الانساني مرتبط بجملة أشكال من الأمن العام، فهو امتداد للأمن القومي والاقتصادي والسياسي والعسكري وامن المياه وغيرها. لقد شاع الحديث عن الأمن العسكري والسياسي كما جندت كل الوسائل لتحقيقه، ولذا بعد الحرب الباردة ظهر الاهتمام بكل أشكال الأمن وساد بذلك الحديث عن مختلف أشكال الأمنفي توسع مفهومه.

يمكننا القول أن الموضوع لديه اهمية كبيرة يمكن النظر إليها من جانبين: من الجانب العلمي وكذلك من الجانب العملي:

أ_ الأهمية العملية:

تتمثل دراسة مفهوم الأمن الانساني وتطوره في عدة أمور هي: قلة في الدراسات التي تناولت مفهوم الأمن الانساني باللغة العربية . على الرغم من أن الحديث عنه اليوم هو الحديث عن مؤشر من مؤشرات الرشادة السياسية و تحقيق للتنمية الانسانية في ظل مساعي التنمية العالمية المستدامة.

تتبين أهمية دراسة الأمن الانساني في سياق ما أصبح مشاهدا من تحديد لأمن الأفراد ، وعدم احترام الدول لالتزاماتها الدولية اتجاه مواطنيها وهو ما يتطلب البحث في سبل أخرى يمكن من خلالها المساهمة في الحد من حالات غياب امن الأفراد.

ب_ الأهمية العلمية:

من ناحية ثانية تبرز أهمية دراسة مفهوم الأمن الانساني في سياق ربطه بتحويلات بنية النظام الدولي التي أفرزت المفهوم في سياق منظومة مفاهيمية جديدة كشفت تطبيقاتها الفعلية عن تناقض بين جوهر ومضمون تلك المفاهيم من ناحية ، وبين أساليب وغايات تطبيقها من ناحية أخرى ، ومن بينها التدخل الدولي الانساني، والعولمة ، بحيث أصبحت المفاهيم تستخدم كأداة للتفاوض بين الدول المتقدمة والدول النامية بما يحقق مصلحة الأولى، وهو ما يتطلب قراءة واعية

لمفهوم الأمن الانساني من خلال ربطه بتحولات بنية النظام الدولي في فترة مابعد الحرب الباردة.

من جهة أخرى الحديث عن الامن الانساني حديث عن طرق ضبط و ترسين الانظمة السياسية الفعالة القادرة على حماية الفرد و جعل أمنهم لبنة أساسية من لبنات بناء الدولة في حد ذاتها. لذلك على الرغم من ان الموضوع يظهر نو صبغة قانونية للوهلة الاولى إلا أنه من صميم الحياة السياسية الدولية بشكل اساسي و كذا الشأن الداخلي للدول.

إشكالية البحث :

في ظل ذلك الزخم المفاهيمي و القفزة النوعية لمفهوم الامن وتطبيقاته و كذا مستويات التمتع به يمكن ان تتمحور هاته الدراسة حول الاشكالية التالية:

ما هو واقع الأمن الانساني في الأردن؟

التساؤلات الفرعية:

1_ ماهية الأمن الانساني؟

2_ ما هي التحديات التي تواجه الأمن الانساني في الأردن؟

3_ ما هي سبل تعزيز الأمن الانساني في الأردن؟

حدود الدراسة:

من المتعارف عليه أن لكل اشكالية بحثية في الدراسات العلمية سواء منها الاكاديمية و غير الاكاديمية اطار مكاني و زماني، يتوجب احترامهما أثناء الدراسة و التقيد بهما قصد تحقيق الجودة المرجوة من البحث.

اذلك فإن أهمية الموضوع و حداته من جهة و محدودية الاهتمام العلني و الرسمي به من جهة أخرى، جعل نطاق الاهتمام فيها ينصب الأردن، بكونها الدولة العربية الوحيدة التي انضمت إلى شبكة الأمن الانساني، فكانت السبابة نحو محاولة تكريس الأمن الانساني بالمقارنة بباقي دول العالم العربي، مما قد يجعل من هاته الدراسة نموذجية أو لبنة في بناء دراسات مقارناتية في وقت لاحق.

أما بالنسبة للحدود الزمنية، فقد تم تحديدها من منطلق حدث بارز في الساحة العربية و التي تمثلت في أحداث الربيع العربي من 2010 إلى غاية 2015، و ذلك في إطار المعلومات التي كانت متاحة في ظل الظرف الزمني المحدد لإتمام هاته الدراسة.

الفرضيات:

يتمتع الفرد في الأردن بالحد الأدنى من الشعور بالأمن الانساني في الأردن. وهو ما يفتح المجال لعديد السبل التي تمكن من ترقية مستوى الإشباع والتمتع.

1- يتمتع المفهوم بنوع الهلامية في التحديد بين المستوى الدولي والمستوى الإقليمي.
2- يمثل البعد المؤسسي والتوجه السياسي و الوعي العام أهم التحديات الداخلية للمفهوم.

3- يمكن للإصلاحات القانونية و الرغبة السياسية أن تترجم أهم الطرق التعزيزية بالإضافة إلى الاهتمام بالمستوى المعيشي الفردي و الجماعي.

الإطار المفاهيمي :

تنوّعت المفاهيم في دراستنا، و يرجع ذلك لما اقتضته الضرورة الملحة في توظيفها و صلتها الوثيقة بموضوع بحثنا، و قصدنا بذلك تنوير الأفكار و تقريب الفهم أكثر و من بين هذه المفاهيم: الأمن، التنمية البشرية، حقوق الإنسان.

المنهجية :

تعتمد كل دراسة في تحقيقها من الظاهرة محل الدراسة على أطر منهجية تسمح لها من الاقتراب الصحيح والهادف من الظاهرة، مما يمكنها في النهاية من توضيح كنه الظاهرة و من ثم العمل على التحكم في حركيتها سلباً و إيجاباً. لذلك دأبت الدراسات على تبني طرق من بين الطرق التفكيرية المتعارف عليها حسب المهتمين في كل حقل من الحقول المعرفية، بما فيها الدراسات السياسية، التي لا تخرج عن ذلك السياق العام.

من ذلك المنطلق، و بحسب طبيعة الموضوع، يمكن القول أن هاته الدراسة تقوم على الاستفادة من خصوصيات المنهج الوصفي؛ والذي عرف "بأنه مجموعة الإجراءات البحثية التي تتكامل لوصف الظاهرة أو الموضوع اعتماداً على جمع الحقائق والبيانات وتصنيفها ومعالجتها وتحليلها تحليلاً كافياً ودقيقاً؛ لاستخلاص دلالتها والوصول إلى نتائج أو تعميمات عن الظاهرة أو الموضوع محل البحث." ¹ والذي يعد قاسماً مشتركاً في دراسة الظواهر الانسانية، لكونه يتيح فرصة الاطلاع السلس على اغلب جوانب الظواهر محل الدراسة .

كما لا تتم هاته الدراسة و لا تتحقق غايتها إلا بضرورة الاعتماد على منهج دراسة الحالة؛ إنه المنهج الذي يتجه إلى جمع البيانات العلمية المتعلقة بأية وحدة، سواء كانت فرداً أو مؤسسة أو نظاماً اجتماعياً، وهو يقوم على أساس التعمق في دراسة مرحلة معينة من تاريخ الوحدة أو دراسة جميع المراحل التي مرت بها وذلك بقصد الوصول إلى تعميمات متعلقة بالوحدة المدروسة وبغيرها من الوحدات المتشابهة؛² لأن الموضوع شاسع، و إسقاطاته جد واسعة. وإن كان هذا المفهوم يعبر عن رغبة و توجه في السياسة الدولية، التي تجد انعكاساً لها في سياسات الدول، فإن هاته الدراسة و إن كانت في مستوى أولي تقف أمام حتمية عرض الاطار النظري و المعرفي للظاهرة، فإنها سوف تحاول تقديم صورة واقعية للأمن الانساني في رقعة جغرافية لها ميزاتها السياسية العامة وخصوصياتها الاقتصادية، الاجتماعية و الثقافية، والتي يمكن أن تكون قاسماً مع العديد من الحالات الأخرى، كما يمكن أن تعبر عن مستويات من التشابه و الاختلاف، أو قد تعبر عن حالة فردية مغايرة لباقي الحالات التي يمكن أن تطرحها دراسات لاحقة تزيد من الامام بموضوع الامن الانساني على الصعيد الاقليمي و حتى على الصعيد الدولي.

و من هذا المنطلق تم تقسيم هاته الدراسة إلى فصلين، بعد أن تستهل الدراسة بمقدمة، تبين الاطر العامة التي سوف تجرى فيها هاته الدراسة. حيث خصص الفصل الاول للحديث عن الاطار النظري للظاهرة محل الدراسة، على أن يخصص

1- ابتسام صاحب موسى الزويني. منهج البحث الوصفي. في :

تم الاطلاع في: 2018/04/15 <http://www.uobabylon.edu.iq/uobColleges/lecture.aspx?fid=11&lcid=41754>

2- محمد الصغير ك، مقياس المنهجية لطلبة العلوم الاجتماعية والإنسانية. في

https://elearn2013.univ-ouargla.dz/.../document/metodologie_3soc

الفصل الثاني لتبيان واقع و حقيقة تلك الاطر النظرية في واقع دولة عربية سعت
لأن تكون السبابة ألا و هي المملكة الاردنية الهاشمية.

الفصل الأول

تمهيد :

لقد برزت مسألة الأمن الانساني في الفترة الأخيرة باعتبارها مقاربة تهدف إلى سد الفراغ في مجال معالجة مصادر انعدام الأمن الذي أضحي يهدد حياة البشر، إذ لم تعد مسألة امن الفرد تعرف اختصارا داخل حدود الدول أو من حيث ارتمائها بأمن الدولة، بل أمست من قضايا الشأن الدولي و محور من محاور السياسة الدولية.

كما أن أسباب انعدام الأمن في عالمنا الراهن قد تعددت وصارت تتصل بعوامل اقتصادية واجتماعية وبيئية و صحية، وهي تتجاوز حدود الدول وتفرز نتائج ذات بعد عالمي.

و قد يبدو مصطلح الأمن الانساني مصطلحا جديدا لكن الأفكار التي استنبط منها قد ظلت تتبلور منذ قرن ونصف قرن بدءا بالمعاهدة الدولية للصليب الأحمر، مروراً بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان. أما المرجعية التي يستند الأمن الانساني إليها و هي سلامة البشر، فهي تلك المتصلة بالعوامل الاقتصادية والبيئية والغذائية والصحية، إضافة إلى تلك المتصلة بالمخدرات والإرهاب والجريمة المنظمة والعنف المسلط على المرأة، وهي مقاربة لا تقتصر على تعريف ذي بعد وحيد للأمن الإنسان بل إنها تهدف إلى اقتراح بعد تعددي للمسائل الأمنية.

بالإضافة إلى ذلك يتمثل الأمن الانساني في الاعتراف بأهمية حاجات البشر الأمنية إلى جانب حاجات الدول والحد من المخاطر والإجراءات الوقائية للتخفيف من هشاشة الأوضاع الإنسانية واللجوء إلى الإجراءات العلاجية عند فشل العمل الوقائي.

إن مفهوم الأمن الانساني يعد معيار أداء القمم الأممية، ومنها الندوات المنعقدة طيلة التسعينيات من القرن الماضي كتلك المتعلقة بالأرض، والتنمية الاجتماعية وحقوق الإنسان والتنمية والسكان والمرأة. وبالرغم من التطلعات الكبرى التي اقترنت بتلك القمم، فإننا نلاحظ اليوم في ضوء التقدم البطيء في انجاز الوعود حول القضايا المطروحة، أن ما تحقق أرض الواقع هو دون المأمول بكثير .

وبالرغم من غياب تعريف واضح للأمن الانساني، وبالرغم انه يشمل كافة النواحي التي أوردناها، فان المفهوم لا يقتصر في بعده السياسي، فهناك إجماع أن تحقيق التنمية يغدو صعبا إن لم يكن مستحيلا في المجتمعات التي تفتقر إلى الحد الأدنى من ظروف الأمن الانساني للأفراد والمجتمعات .

و مع ذلك يبقى الانشغال قائما في بعض الدول على وجه التحديد أن ينصرف التركيز على أمن الإنسان والاهتمام بحاجة مجتمعاتنا الراهنة إلى التنمية. بناء على ما سبق، سوف يتم توضيح الأمن الانساني من خلال التطرق إلى الإطار المفاهيمي، الذي يبين ماهية الموضوع، و من ثم التطرق إلى إبعاد الأمن الانساني، ثم استبيان مصادر الأمن الانساني.

المبحث الأول: مفهوم الأمن الانساني والمفاهيم المقاربة.

لتبيان معنى الأمن الانساني سنتطرق هاته الدراسة إلى تعريف المصطلح في المستوى اللغوي ثم الاصطلاحي ثم تبيان علاقته بمفهوم حقوق الإنسان ثم بعد ذلك التطرق إلى سياق تطوره التاريخي و كذا أهم تطلعاته و متطلباته للتكيف مع العولمة.

المطلب الأول : الأمن الانساني رؤية مفاهيمية :

إن تحقيق الأمن الانساني بمكوناته وأبعاده وتطلعاته،مسألة تحتاج إلى وقت وجهد حتى تتمكن من ترسيخ المعاني التي يستهدفها مفهوم الأمن الإنساني، وذلك بسبب التحولات الدولية السريعة والقيود المفروضة على عمليات الإصلاح والتنمية وإفرازات العولمة التي جعلت مصائرنا مشتركة نظرا لفتح الحدود بين الدول وسرعة حركة الأشخاص ورؤوس الأموال والسلع والخدمات والتحرر الاقتصادي، كل ذلك شكّل تحديا أمام تحقيق الأمن الانساني الذي ما زال لم يصل بعد إلى بلورة شكله النهائي، ويتطلب مزيدا من التكيف الايجابي مع التحولات الحاصلة في المجال الاقتصادي والبيئي والاجتماعي والسياسي حتى تتوفر الظروف الملائمة على الأقل لتقبل المفهوم والتعامل معه بجدية وموضوعية. من هذا المنطلق سيتم التطرق إلى المفهوم اللغوي للمصطلح ومن ثم الدلالة الاصطلاحية حتى تتضح ملامحه الجوهرية المتفق عليها اليوم.

الفرع الأول: المفهوم اللغوي:

أصل الأمن في اللغة "طمأنينة النفس وزوال الخوف و لا يكون الإنسان آمنا حتى يستقر الأمن في قلبه، فكلمة الأمن ككلمة السلم أو السلام من التعابير المتداولة جدا في العلاقات الدولية، وهي مثلها مثل كلمة السلم تفتقد إلى تعريف قاطع يمكن الرجوع إليه، وكثيرا ما يتم الحديث عن أمن المواطن، ولكن الأمن يقصد به في العادة "امن الدولة"، وفكرة الأمن ترتبط بفكرة السلطة لأن أمن المواطن لا معنى له إذا نظر إليه بمعزل عن المجتمع و لا بد من سلطة قادرة على التدخل وعلى تنظيم المجتمع حتى يتوافر.

أما الأمن في قاموس اللغة الانجليزية فهو يعني :

"Security means the situation where human Security and freedom from all danger and risk".¹

"أي أنه يعني الحالة التي يشعر فيها الفرد بالأمان والتحرر من الخطر والمخاطر"
"La situation sécuritaire signifie aucun danger et risque physique ou d'accident ou de vol ou de destruction de ces structure constituent une sécurité globale".²

بمعنى أن الحالة الأمنية وضعية لا تطرح أي خطر ومخاطرة جسدية أو حادثة أو سرقة أو تدمير. هذه البنية تمثل أمنا شاملا.

و الأمن في اللغة العربية يعني الاطمئنان الناتج عن الوثوق بالله و بالغير، ومنه جاء الإيمان وقد تغير مفهوم الأمن وتعقد بسبب التراكم التاريخي وتعقد

1- سميرة ناصري ، الأمن الانساني ، في: 27 سبتمبر. 2008. متاح في :

https://samiranasri.blogspot.com/2008/09/blog-post_27.html?m=1

2 - المرجع نفسه.

الظاهرة الإنسانية. لذلك يعتبر التحول في مفهوم الأمن نتيجة منطقية لتغير المشهد داخل وخارج الدولة مما يستلزم مفهوم جديد للأمن يحاول أن يشمل كل هذه الظواهر الجديدة فظهر مفهوم الأمن الانساني.

الأمن في تعريفه اللغوي المجرد هو نقيض الخوف، قال تعالى في سورة "قريش" الآية (3): "فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَأَمَّنَّهُمْ مِنْ خَوْفٍ". وقال تعالى أيضا في "سورة النور" الآية (55) "وَعَدَّ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَى لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُمْ مِنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا...".¹

ويقال أيضا إن فلانا يأمن أمنا، والمأمن من موضع الأمن كما وردت الكلمة بالإنجليزية "بمعنى أمن وطمأنينة وسلام".

أو هي الحالة التي تكون فيها أمنا، حرا من شر مرتقب واثقا من الأمان حرا من الخطر والمخاطر.²

وتتكون كلمة الأمن في أصلها اللاتينية "sinecura" من "cura" من كلمتين:

"sine" وتعني "بدون" وتعني "الرعاية والاهتمام والجمع بين الكلمتين: يعني غياب الرعاية والعلاج أي عكس ما تعنيه كلمة الأمن اليوم. ولم يظهر مفهوم الأمن "ليشش لرون" الذي يعني غياب القلق الذي يورق الحياة السعيدة.³

ويقصد أيضا بالدلالة اللغوية للأمن: السلامة ويقال أمن بمعنى سلم وأمن

البلد يعني اطمئن به أهله، ومن خلال الآية السابقة: "وَعَدَّ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَى لَهُمْ، وَلَيُبَدِّلَنَّهُمْ مِنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا" نجد أنه في حالة الأمن يمارس الإنسان نشاطه العادي.⁴

الفرع الثاني: المفهوم الاصطلاحي.

نظرا لاختلاف الكتاب حول وضع محدد وموحد للأمن يبدو أن من المنطقي

التعرض لمجموعة من التعاريف، من أجل الوصول إلى تعريف دقيق للأمن ومن هذه التعاريف نجد أن (بوث وويلر) يقول فيه: "لا يمكن للأفراد والمجموعات تحقيق الأمن المستقر إلا إذا امتنعوا عن حرمان الآخرين منه ويتحقق ذلك من النظر إلى الأمن على أنه عملية تحرر".

يركز هذا التعريف على أن ضمان الأمن المستقر للأفراد والمجموعات

مرهون بمدى احترام امن الأفراد والمجموعات الأخرى. وبالنسبة لباري بوزان فالأمن هو: "التحرر من التهديد. و في سياق النظام الدولي يعني: "قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على استقلالية هويتها وانسجامها الوظيفي".⁵

1- محمد غالب بكزادة , الأمن وإدارة أمن المؤتمرات , ط2 , القاهرة : دار الفجر للنشر والتوزيع , 2000, ص.22.

2 -- المرجع نفسه, ص.22.

3 - عبد النور منصورى. "المصالحة الوطنية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني", (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية , قسم العلوم السياسية , جامعة باتنة , 2010), ص.1.

4 -- جمال بدوح , "دور المنظمات الدولية الغير حكومية في تحقيق الأمن الإنساني في النزاعات المسلحة", (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلاقات الدولية , قسم العلوم السياسية , جامعة باتنة , 2014)

5 - عبد النور منصورى. المرجع السابق، ص،9.

ومفهوم الأمن عند «s.wolfers» هو غياب التهديد ضد القيم المكتسبة وهناك نوعين من الأمن وهما:¹

-الأمن اللين يعني التهديدات غير المباشرة أو التهديدات غير العسكرية مثل عدم الاستقرار التطرف الإرهاب.

- الأمن الصلب يعني التهديدات المباشرة أو العسكرية.

ويميز بعض الباحثين بين فكرة الأمن الانفرادي لكل دولة، وهو ما يطلق وعليه الأمن القومي، وبين فكرة الأمن الدولي التي تتسع إلى المجتمع الدولي بأسره. حيث يمكن أن يتوافقا ويمكن أن يتعارضا. كما يبرز مفهوم الأمن الإقليمي فكرة امن مجموعة من الدول تجمعها رقعة جغرافية معينة.

أما(باري بوران) يعرف الأمن بأنه العمل على التحرر من التهديد وقد ميز بين خمسة أبعاد:

الأمن العسكري ويخص الهجوم المسلح والقدرات الدفاعية.

الأمن السياسي ويعني الاستقرار التنظيمي للدول ونظم الحكومات.

الأمن الاقتصادي ويشمل الرفاه وقوة الدولة ماديا .

الأمن الاجتماعي ويقصد به قدرة المجتمعات على خصوصياتها الثقافية وحماية أنماط هويتها.

وأخيرا **الأمن البيئي** ويتعلق بالمحافظة على المحيط الحيوي كعامل

أساسي تتوقف عليه كل الأنشطة الإنسانية، وهذا لا يعني أن كل قطاع مستقل بحد ذاته، وإنما تمثل هذه الأبعاد أو القطاعات شبكة مترابطة تشكل الأمن القومي لدولة معينة.²

وعرفت لجنة الأمن الإنساني "human Security commission" الأمن

الإنساني على انه حماية الجوهر الحيوي لحياة جميع البشر بطرائق تعزز حريات الإنسان وتحقيق الإنسان لذاته. وجاء في تعريف كل من "بيتر ويلكنس" (peter wilkins)، و "كارولين توماس"(caroline thomas)الأمن الإنساني بأنه: يصف الحالة التي تتم فيها تلبية الحاجات المادية الأساسية، والتي يمكن أن تتحقق فيها الكرامة الإنسانية بما في ذلك المشاركة الفعالة في حياة المجتمع، دون أن يتم تطبيق ذلك لصالح فئة دون الأخرى.³

ويعرفه "فريديريكو مايو" الأمن الإنساني يعني الحماية والدفاع على

الكرامة الإنسانية.⁴ يمكن تصنيف هذا التعريف في خانة التعاريف البسيطة، وهذا لعدم إمامه بجميع محددات المفهوم، كما انه يتأثر بالحقوق الكونية للفرد (الحماية والدفاع والكرامة الإنسانية) والتي تتسم بالعمومية وعدم التدقيق في محتوى هذه الحقوق.

و عرف لويس* "مساعد الكاتب العام للأمم المتحدة" الأمن الإنساني على

أنه هو كل الأشياء التي يريد تحقيقها كل فرد في العالم والمتمثلة أساسا في الغذاء

1 - جمال بدوح، المرجع السابق، ص، 27.

2 - موسى رزيق، الأمن والتنمية، المجلة الجزائرية، العدد، 2، 2014، ص، 18

3- خوله يوسف، " الأمن الإنساني وأبعاده في القانون الدولي" جامعة دمشق للعلاقات الاقتصادية والقانونية العدد الثاني 2012 ص 527.

4- المرجع نفسه، ص 528.

*المدير السابق لليونسكو

الكافي للعائلة والحماية الأزمة لها، والتمتع بصحة جيدة، وإضافة إلى ضمان التعليم للأطفال، وضمن الحماية من العنف أيا كان نوعه إنساني أو طبيعي.

وكتعريف إجرائي تأخذ هاته الدراسة بتعريف "الكير سابينا"

(alkiresabina) والذي مفاده أن: "الأمن الإنساني يهدف إلي الحفاظ على

العناصر الحيوية لعيش الأفراد ضد التهديدات الخطيرة التي تتميز بالاستمرارية وطول الأمد.¹ حيث يتم الحفاظ على العناصر الحيوية من خلال:

➤ **تحديد التهديدات والمخاطر** التي تواجه الفرد في حياته اليومية والتي تتميز بالديمومة والتواصل.

➤ **مبدأ الاستباق (prévention)** وهذا بالعمل على معالجة المحددات الكامنة للمخاطر والتهديدات بغرض منع ظهورها وتفشيها يستعمل هذا المبدأ بالدرجة الأولى في النزاعات المسلحة، وهذا بالعمل على حل هذه المشاكل ومعالجة الأسباب التي تؤدي نشوبها، وهذا تحت اسم ما يعرف بالدبلوماسية الوقائية التي لم تعد تقتصر على النزاعات فقط، بل تشمل جل الميادين كـ: (البيئة، الثروات الاجتماعية... الخ).

➤ **تبني مبدأ أخف الأضرار:** أي في حالة حصول أي خطر يهدد الفرد يجب العمل على تقليل نسبة الخسائر التي تنتج عنه، و في حالة الاضطرار نختار الأخف ضررا.

تعتبر "alkires.s" أن مفهوم الأمن الإنساني يتمحور حول عنصرين أساسيين: حق حرية الإنسان، كهدف أساسي تصبو إليه الديمقراطية الغربية و الأمن من الحاجة و الخوف.

لذلك يمكن القول أن من خصائص الأمن الإنساني ما حدده برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (PNUD)، و هي أربع خصائص أساسية للأمن الإنساني؛ و هو ما ذهب إليه الفكر العربي كذلك²

1- الأمن الإنساني شامل عالمي، فهو حق الإنسان في كل مكان وعليه فهو يشمل امن البشر في كل دول العالم سواء فقيرة كانت أم غنية. : فهو يمثل كل إنسان في كل مكان بغض النظر عن جنسه ولغته ودينه وعرقه كما انه شامل لجميع الأبعاد كاملة في ما بينها

2- الأمن الإنساني ممكن من خلال الحماية المبكرة، حيث من الأفضل مواجهة تهديدات الأمن الإنساني في بدايتها، لان مواجهة التهديدات بعد تصاعدها أصعب و الحلول تصبح أقل مجاعة و أكثر ندرة.

3- الأمن الإنساني محوره الإنسان فهو يرتبط بالكيفية التي يحيا بها الإنسان في مجتمع من المجتمعات، ومدى حرية في ممارسة خياراته المتعددة، وقدرته في الوصول إلي فرص السوق والفرص الاجتماعية.

4- الأمن الإنساني يعبر من خلال هذه الخصائص عن ارتباطه الوثيق بحاجة الأفراد والجماعات من اجل التواجد والاستمرارية.¹

1- تاجي طارق. "مفهوم بين الفرد والدولة" (مذكر مقدمة لنيل شهادة الماجستير قسم العلوم السياسية جامعة الجزائر 2006) ص 45.

2- محمد علي احمد العوادي، الأمن الإنساني ومنظومة حقوق الإنسان: دراسة في المفاهيم والعلاقات المتبادلة. متاح في :

أما عند الحديث عن الأمن الإنساني في الإسلام ، فقد وردت كلمة الأمن وما يشتق منها في القرآن الكريم في مواضيع عديدة، بالمعنى نفسه، أي أنه يعني السلامة والاطمئنان النفسي، وانتفاء الخوف على حياة الإنسان، أو على ما تقوم به حياته من مصالح وأهداف وأسباب ووسائل، أي ما يشمل امن الإنسان المفرد وامن المجتمع. قال الله تعالى: (أَفَمَنْ يُؤْفَى فِي النَّارِ خَيْرٌ أَوْ مَنْ يَأْتِي آمِنًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ).² وقال: (أَدْخُلُوا مِصْرَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ).³ كما جاء قوله: (وَإِذَا جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْنًا).⁴ وقال: (...إِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا الْبَلَدَ آمِنًا).⁵ ومن آيات القرآن الكريم السابقة، يظهر معنى الأمن الذي ينافي الخوف، ففي قوله تعالى: (وَمَنْ يَدْخُلْهُ كَانَ آمِنًا)، قاصدا حرم مكة إذا دخله الخائف يؤمن من كل سوء. وأيضا في قوله تعالى: (وَكَانُوا يَنْحِتُونَ مِنَ الْجِبَالِ بُيُوتًا آمِنًا). ويقصد بالأمن عدم الحاجة. ويقول ابن الكثير: أي نحتوا بيوتا من الجبال من غير خوف ولا احتياج إليها، بل أشرا وبطرا وعبثا ولا يتحقق للإنسان في الحياة الدنيا الأمن المطلق"

ذلك أن الإنسان مهما أُوتِيَ من نعمة، ومن سلامة نفس وبدن ووفرة في الرزق، لا يحس بالأمن الكامل، أو الأمن بمعناه المطلق الذي ينافي كل خوف مهما كانت أسبابه، فالأمن المطلق لا يوجد إلا في دار النعيم التي وعد الله بها عباده الصالحين.

أما عن الأمن في السنة، فقد ورد فيها ما يؤكد أهمية امن الإنسان في الجماعة التي يعيش فيها، حيث قال عليه الصلاة والسلام: (من أصبح منكم آمنا في سربه، معافى في جسده، عنده قوت يومه، فكأنما حيزت له الدنيا).^{*} فحث على القيام بكل عمل يبعث الأمن والاطمئنان في نفوس المسلمين، ونهى عن كل فعل يزرع الخوف والرعب في جماعة المسلمين، حتى ولو كان الخوف أهونه، باعتبار الأمن نعمة من أجمل النعم على الإنسان.⁶

الفرع الثالث: علاقة مفهوم الأمن الإنساني بحقوق الإنسان.

يركز مفهوم الأمن الإنساني و حقوق الإنسان على تحديد مجموعة من الحقوق السياسية، والاقتصادية والاجتماعية اللازم توفرها للأفراد وإضفاء الطابع القانوني عليها. و في عام 1948 انتقلت هذه الحقوق من المجال المحلي إلى المجال الدولي عقب صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي نص على حق كل فرد في الحياة و الحرية و الأمن. و قد مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان نقلة من مفهوم أمن الفرد أو المواطن إلى مفهوم الإنسان.

لذلك يوفر مفهوم حقوق الإنسان - جنبا إلى جنب مع القانون الإنساني وقانون حماية اللاجئين - الأساس المفاهيمي والمعايير الصحيحة لضمان الأمن الإنساني.

1- تاجي طارق، المرجع السابق، ص46.

2- سورة فصلت الآية، 40.

3- سورة يوسف الآية، 99.

4- سورة البقرة الآية، 125.

5- سورة إبراهيم الآية، 35.

* رواه البخاري في الأدب المفرد والترمذي، وابن ماجه ، والطبراني

6- عبد الله بن المحسن التركي ، " الأمن في حياة الناس وأهميته في السلام ". عمان: (د د ن)، (د س ن). ص 12.

و تمثل انتهاكات حقوق الإنسان تهديدا للأمن الإنساني بالإضافة إلى كونها من الأسباب الجذرية لانعدام الأمن والعنف والصراع.

و من جانب آخر، فإن احترام حقوق الإنسان يمنع انعدام الأمن. حيث أكدت اللجنة المستقلة للأمن الإنساني في تقريرها لعام 2003 تحت عنوان: "الأمن الإنساني"، على أن فكرة أو منظومة الأمن الإنساني تساعد على تحديد ماهية الحقوق الواجب احترامها في ظل ظروف معينة. وأن حقوق الإنسان تساعدنا على الإجابة على عدد من التساؤلات المتعلقة بكيفية رفع مستوى الأمن الإنساني وفكرة الواجبات و الالتزامات التي تكمل الإقرار الأخلاقي والسياسي بأهمية الأمن الإنساني. تهدف منظومة الأمن الإنساني إلى حماية حياة الإنسان بصورة تعمل على تعزيز الحريات الشخصية، و الحماية من الظلم، والمسائل المتعلقة بالحرمان والفقر، والمرض، والأمية والتلوث، وغيرها.

و بالتالي فإن مفهوم الأمن الإنساني يعتني بحماية الحريات الأساسية، خاصة وأن هذه الحريات تعتبر جوهر حق الإنسان في الحياة. وأضحت فكرة حماية حقوق الإنسان تتسع لتساهم في دعم الإجراءات الرامية إلى تفعيل دورها في التنمية، وحل النزاعات، وحفظ وبناء السلام .

و بالتالي تكمن أهم الروابط الأساسية التي تربط فكرة الأمن الإنساني بحقوق الإنسان في تركيزهما معا على الفرد، وبمدى مساهمة كل منهما في تحقيق أهداف وأغراض الأخرى على صعيد حفظ كرامة الإنسان وأدميته وتحقيق أمنه الشخصي، و الوطني، والدولي، كل ذلك في وقت السلم غير أن الأمن الإنساني أشمل و أوسع لأنه يفترض الحماية حتى في الوقت غير العادي.

المطلب الثاني: السياق التاريخي لمفهوم الأمن الإنساني.

شهدت فترة الحرب الباردة بعض المحاولات المحددة لدراسة المشاكل الإنسانية التي تطرح من خلالها مفهوم الأمن الإنساني ، ففي عام 1966 طرح "بلاتز" (w.eBlatz) رؤيته حول الأمن الفردي وذلك في كتاب له بعنوان "الأمن الإنساني" بعض التأملات وتمثلت فرضيته الأساسية في " إن مفهوم الأمن هو مفهوم شامل يضم العلاقات الاجتماعية كافة التي تربط الجماعات والمجتمعات وتمثل تعويضا أو بديلا عن الشعور الذاتي بغياب الأمن من خلال قبول أنماط معينة من السلطة."

وقد أكد أن الدولة الآمنة لا تعني بالضرورة الأفراد الآمنين أو تحقيق امن الأفراد ، وهو ما مثل أول تحد على المستوى النظري للفكر التقليدي.

القائم على محورية امن الدولة، وان امن الدولة هو الأساس في تحقيق امن كل من بداخلها من أفراد، رغم ذلك ، فلم تثر نظرية (بلاتز) آنذاك الدولية السائدة في ذلك الوقت وظروف الحرب الباردة.

وخلال السبعينيات والثمانيات من القرن العشرين أثير الحديث عن مفهوم امن الفرد أو الأمن الإنساني من خلال مناقشة ابرز تحديات ومصادر تهديد امن

الأفراد وذلك بالأساس من خلال أعمال وتقارير بعض اللجان المستقلة، وكذلك من خلال أعمال بعض المؤتمرات الدولية.¹

لم يعد العالم أبدا كما كان قبل بداية التسعينيات حين سيطرت على عالم السياسة والعلاقات الدولية قوتان في تنافس مستمر، ثم بدأت رياح التغيير في موسكو وطالت في اغلب العالم، وغدا كل شيء ممكنا وأصبح السلام واقعا غير متوقع، كان العالم في مفترق الطرق وكانت الحاجة ملحة لخرائط طريق التعامل مع الواقع الجديد وقد ظهر مفهوم الأمن الإنساني في ظل هذه المعطيات.²

في سنة 1994 قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المفهوم بأنه "الطريق إلى الانتقال من هنا، مقترحا توسيع المفهوم التقليدي للأمن إلى مفهوم يشمل تهديدات مزمنة كالمجاعات، والأمراض، والاضطراب المفاجئ، والضرر لنمط الحياة.

وقد انبثقت هذه الأخيرة عن مبادرة استكهولم للأمن العالمي والحكم الرشيد لعام 1991 والتي دعت إلى مسؤولية مشتركة، والتركيز على التحديات التي يواجهها العالم أمنا بدلا من التنافس السياسي سباقات التسليح، كما دعت لمفهوم واسع لأمن ليتعامل مع التحديات المرتبطة بمشكلات التنمية والتلوث البيئي، والزيادات السكانية وبالرجوع إلى لجنة (برونتلاند) فقد أصدرت تقريرا في سنة 1987 تقريرا بعنوان مستقبلنا المشترك، الذي ركز بالأساس على البحث عن سبل إيجاد بيئة ملائمة يمكن من خلالها تحقيق احتياجات لأفراد الحالية دون التأثير على قدرة الأجيال المستقبلية على بلوغ احتياجاتها الخاصة.³

المطلب الثالث: التطلعات المستقبلية للأمن الإنساني.

إن تحقيق الأمن الإنساني لم يصل إلى نهايته بعد، وذلك بسبب التحولات الدولية المسارعة، وذلك بسبب ما عرفه النظام الدولي الجديد من مؤشرات جادة لكشف عن زيادة احتمالات التهميش للعديد من الدول في العالم ونخص بالذكر دول الجنوب، هذا ما يستدعي لزاما الحديث عن التطلعات المستقبلية للأمن الإنساني.

بداية فقط تجدر الإشارة إلى بعض المؤشرات التي توضح لنا فجوة الكبيرة بين دول الشمال والجنوب والتمثلة في ما يلي:⁴

1- وجود مجموعة من البيانات على غياب العدالة فيما بين دول الشمال والجنوب بما يخص العلاقات الاقتصادية وقد كشف التقرير الثالث عن النزعة البشرية "لسنة 1992 والذي أصدره البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة من حقائق خطيرة بهذا الخصوص أهمها:

1- خديجة عرفة محمد أمين، الأمن الإنساني: المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي. ط01، الرياض، ددن، 2009، ص21.

2- عبد الله منصور، المرجع السابق، ص44.

3- دخان نور الدين، الأمن الإنساني: دراسة في المفهوم، مجلة دراسات إستراتيجية، الجزائر، ديسمبر 2009.

4- غازي ربابعة، "إشكالية العولمة في النظام العالمي الجديد"، مجلة المفكر "العدد2"، مارس 2003، ص143.

إن (20%) من سكان العالم من سكان العالم يحصلون على (7,82%) من مجموع دخل العالم، بينما (20%) الأقل فقرا يحصلون على (2,3%) وهذا يكشف عن الفجوة الكبيرة بين أغنياء العالم وفقراء.

2_ إن الدول الغنية تستهلك حوالي (75%) من معادن العالم، و(80%) من أخشاب و(60%) من طعامه وفي نفس الوقت يوجد 2300 مليون من البشر لا يستطيعون الحصول على المياه الصالحة للشرب، ناهيك عن انتشار المجاعة في العديد من الدول الإفريقية في الوقت الذي تعرف فيه بعض دول الشمال حالة الإفراط.¹

3_ كما يشير التقرير إلى أن الفوارق في الغنى والفقير تزداد بمعدلات كبيرة بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة حيث سجل عام 1989 تزايد الفجوة ليصبح الفارق في دخل الفرد حوالي 60 ضعفاً.

4_ ذكر التقرير أيضاً أن الإنفاق العسكري خصصت له نسبة (30%) وبالتالي فإن الحديث عن التطلعات المستقبلية لتنمية وتقوية الأمن الإنساني تستوجب الخد بعين الاعتبار كل هذه المشاكل التي شهدتها النظام الدولي في الوقت الحالي، من أجل التوصل إلى تقليص اللامساواة والفجوة العميقة بين سكان العالم.

فالحديث دائماً عن تحقيقات الأمن الإنساني من منطلقات الأفكار الغربية تحسد اللامساواة ما بين الدول، ومنه المستقبل الزاهر للأمن الإنساني لا يتحقق إلا من خلال نماذج مرتبكة بطبيعة المشاكل التي يعرفها كل مجتمع حتى يكون تعبير حقيقي على كل ما تشهده الدول.

المطلب الرابع: الأمن الإنساني ومتطلبات التكيف مع العولمة

إن الأمن الإنساني نتاج لمجموعة التحولات التي تمخضت عنها نهاية الحرب الباردة، وما صاحبها من تحولات على مستوى مواضيع الأمن وطبيعة التهديدات الجديدة له، فظهرت تبعاً للعديد من مواضيع الأمنية منها إلى ارتبطت بأمن المجتمع وأخرى ارتبطت بأمن الإنسان هذا الأخير الذي كان محل اهتمام كبير من طرف بعض المفكرين، إلا أن الحديث عنه مازال لم يصل إلى نهايته بعد بالرغم من أن بعض مكونات الأمن الإنساني ومصادر تهديده موجودة تاريخياً، فإن بروز المفهوم مؤخرًا ارتبط بعملية العولمة والتي جعلت مصيرنا مشتركاً، وذلك نظراً لما تقوم عليه عملية العولمة* من فتح الحدود بين الدول لتسهيل انتقال السلع والخدمات والتحرير الاقتصادي العالمي

فالتقرير الذي صدر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 1999، أكد على عدم الرغم ما تقدمه العولمة من فرص هائلة للتقدم البشري في كافة المجالات نظراً للسرعة الانتقال المعرفي وانتقال التكنولوجيا الحديثة وحرية انتقال السلع والخدمات فإنها في المقابل تفرض مخاطر هائلة على الأمن البشري في القرن الحادي والعشرون، وهذه المخاطر ستصيب الأفراد في الدول الغنية والفقيرة على

- حد سواء وقد حدد التقرير سبع قيود أو تحديات أساسية تهدد الأمن الانساني في عصر العولمة تتمثل في:
- عدم الاستقرار المال والمثال البارز في ذلك الأزمة في جنوب شرقي آسيا منتصف عام 1997 إذ أكد التقرير على انه عصر العولمة والتدفق السريع للسلع والخدمات ورأس مال ، فان أزمات مالية مماثلة يتوقع لها أنها ستحدث في المستقبل.
 - غياب الأمن الوظيفي وعدم استقرار الدخل، إذ دفعت سياسة المنافسة العالمية بالحكومات والموظفين إلى إتباع سياسات وظيفية أكثر مرونة، تتسم بغياب أي عقود أو ضمانات وظيفية وهو ما يترتب عليه غياب الاستقلال الوظيفي¹.
 - غياب الأمن الصحي، فسهولة الانتقال وحرية الحركة ارتبطت بسهولة انتقال وانتشار الأمراض فيشير التقرير إلى انه في عام 1998 بلغ عدد المصابين في مختلف أنحاء العالم حوالي 33 مليون فرد.
 - غياب الأمن الثقافي إذ تقوم عملية العولمة على امتزاج الثقافات وانتقال الأفراد والمعرفة عبر وسائل الإعلام والأقمار الصناعية وقد أكد على انتقال المعرفة وإنتاج الثقافات بطريقة غير متكافئة، تقوم على انتقال المعرفة والأفكار من الدول الغنية إلى الدول الفقيرة.
 - غياب الأمن الشخصي و يتمثل في انتشار الجريمة المنظمة و التي أصبحت تستخدم التكنولوجيا الحديثة.
 - غياب الأمن البيئي، وينبع هذا الخطر من الاختراعات الحديثة والتي لها تأثيرات جانبية بالغة الخطورة على البيئة.
 - غياب الأمن السياسي والمجتمعي، حيث أضافت العولمة طابعا جديدا على النزاعات تمثلت في سهولة انتقال الأسلحة عبر الحدود، وهو ما أضفى عليها تعقيدا وخطورة شديدين ، كما انتعش دور شركات والتي أصبحت في بعض الأحيان تقوم بتقديم تدريب للحكومات ذاتها، وهو ما يمثل تهديدا خطيرا للأمن الإنساني².
- ولقد أسفر دوليا و وكونيا بوضع الناس المزعزع في العالم بحثا عن طرائق جديدة لتلبية احتياجات الناس الأمنية الأساسية في جميع المناطق بما في ذلك توفير الخدمات الاجتماعية وتقديمها وتمويلها والهدف من الحماية هو توفير حد ادنى اجتماعي لضمان قدرة كل شخص على اكتساب القدرة على المشاركة بنشاط في جميع مجالات الحياة وتمثل التدابير الرامية إلى حماية اجتماعية كافية للجميع ومن بينهم الفقراء العاملون والفقراء الذين لا يعملون باجر، وبالتالي تتطلب تدخلات حاسمة الأهمية مطلوبة من جانب الحكومات وقطع الأعمال والمواطنين.

1 - غازي ربابعة . المرجع السابق ،ص142.

2 - مرجع نفسه، ص142.

المبحث الثاني: أبعاد (المستويات) الأمن الإنساني

توجد العديد من المحاور الموجهة للأمن الإنساني، التي تركز على أمن البشر في حياتهم اليومية و الذي يمثل الاهتمام المبدئي والأساسي للبشر، وهذه التهديدات متسعة إلا انه يضمن ضمها في سبع فئات رسمية أو محاور تمثل أبعاد الأمن، وداخل كل محور توجد التهديدات الخاصة به وهذه المحاور هي: الأمن الاقتصادي، الأمن السياسي، والأمن الفردي، والأمن الجماعي، والأمن الصحي، والأمن البيئي، والأمن الغذائي.

المطلب الأول: الأمن الاقتصادي والأمن السياسي.

نظرا للترابط الكبير بين البعد الاقتصادي والسياسي سيتم التطرق لهما

كعنصرين

الفرع الأول: الأمن الاقتصادي:

تولى العديد من الدول اهتماما كبيرا بالشؤون الاقتصادية بعد انتهاء الحرب الباردة و تراجع الاستقطاب الثنائي العسكري والسياسي على المستوى العالمي في نهاية القرن 20 إلى الدرجة التي جعلت من القضايا الاقتصادية مهمة أساسية للنظم، ومحور الأنشطة أجهزة الاستخبارات العالمية كما غدت محورا للصراع فيما بين الدول التي كنا نعتبرها كتلة سياسية واحدة، وتأخذ معاناة الأفراد من جراء عدم تحقق أمنهم الاقتصادي عدة أبعاد حيث يتضمن عدم الأمن الاقتصادي للأفراد محاور هي¹:

أ_ الدخل، وجودا وكفاية:

باتت مشكلة عدم توافر دخل أو عائد مناسب من العمل لتلبية متطلبات واحتياجات البشر مسألة ضاغطة على البشر في العالم، وإحدى مشكلاتهم الأساسية، كما نجد أن الأجور الحقيقية في الكثير من مناطق العالم قد انخفضت ووصلت معدلات الانخفاض للأجور الحقيقية إلى 20% في أمريكا اللاتينية، وفي مناطق أخرى مثل إفريقيا وصلت إلى 80% في بعض دولها، ولاشك أن التضخم المستمر والتكنولوجيا المطبقة في العالم واليات السوق تعمل على تفاقم تلك الأمور والزيادة في الأجور.²

ب_ البطالة وعدم الاستقرار في العمل:

يعاني سكان العالم من انتشار البطالة، فالقادمون الجدد إلى سوق العمل لا يجدون فرصا للعمل، وهم بالأساس من الشباب حيث وصلت البطالة في التسعينيات من القرن بين الشباب إلى 15% في بريطانيا، وإلى 14% في الولايات المتحدة الأمريكية، و 33% في إيطاليا، و 34% في إسبانيا، أما في إفريقيا تصل النسبة المعلنة إلى 20% ولقد ارتبطت بالبطالة عدة مشكلات وعوامل مؤدية إلى التوتر السياسي، والاجتماعي في الدول.

ج_ الفقر:

1-محمد احمد علي العديوي. المرجع السابق. ص10.

2-المرجع نفسه. ص11.

حيث يمثل الفقر احد المشاكل العالمية ليس على مستوى الدول النامية فقط، وإنما تعاني منه الدول المتقدمة أيضا وقد تغير مفهوم الفقر فلم يعد الفقر يقصد به فقر الدخل فقط، إنما امتد ليشمل فقر القدرات، والإمكانيات وتتمثل إشكالية الفقر في التزايد المستمر في هذه الظاهرة على مستوى العالم، حيث بلغت أعداد فقراء العالم عام 2000 حوالي 13 مليار وتتمثل الإشكالية أيضا في التزايد المستمر في الفجوة بين الفقراء والأغنياء فنجد أن نسبة 20% الأغنياء في العالم ارتفعت عام 1960

الفرع الثاني : الأمن السياسي

يحتاج الإنسان إلى الشعور بالأمان في جميع أحواله، ويمكن تقسيم الأمن اعتماداً على المنطقة الجغرافية إلى: الأمن القومي والأمن الإقليمي والأمن الدولي، واعتماداً على الموضوعية يُقسم إلى: الأمن العام، والأمن السياسي، والأمن الاقتصادي، والأمن الاجتماعي، والأمن الجنائي، وأمن المنشآت، وأمن المعلومات، وغيرها. يُعدّ الأمن السياسي امتداداً لمنظومة الأمن القومي في المجتمع، كالأمن الغذائي، والأمن المائي، والأمن القومي، فكلّها تؤدي إلى استقرار المجتمع وزيادة قدرته على تقديم الخدمات لأفراده، وتحسين أوضاعهم. وفي إطار البعد الخاص بالأمن السياسي في مفهوم الأمن الانساني المسألة الخاصة "احترام حقوق الإنسان الأساسية" ولاشك أن قضية حقوق الإنسان السياسية والاجتماعية والثقافية من القضايا المثارة على المستوى العالمي في الآونة الأخيرة ليس في الدول المتقدمة فقط، وإنما أصبحت هناك انتقادات موجهة للعديد من النظم في الدول النامية.

وتتضمن حقوق الإنسان الأساسية العديد من المحاور،¹ انه يمكن إن تثار في هذا الإطار عدة قضايا بشأن الحقوق السياسية والتي تقدم مثلاً للتدهور في الدول النامية منها.

الحرية في التعبير دون التعرض للقمع، أو لإيذاء من جانب النظام الحاكم، والذي قد يصل إلى حد استخدام القوة العسكرية، وهو ما يبرز الأنفاق العسكري المتزايد من جانب بعض الدول بهدف توفير الحماية والاستقرار والنظام.¹ والمحاور تتمثل في:

- 1- المشاركة في الأحداث السياسية، واتخاذ القرارات التي تؤثر على حياة الشعوب والأفراد.
- 2- الحق في الحصول على المعلومات عن سياسة الدولة.
- 3- المساواة في الحقوق والواجبات
- 4- الحق في حماية الملكية الخاصة، وعدم التدخل التعسفي في حياة الإنسان.

المطلب الثاني: الأمن الفردي والأمن الجماعي.

للحديث عن الأمن الفردي لابد من الحديث عن الأمن الجماعي

الفرع الأول: الأمن الفردي.

يقصد به حماية الإنسان من التعرض للإيذاء والعنف البدني، ومن ثم فإن الأمن الفردي يعد أكثر أبعاد الأمن أهمية للإنسان، فهو يتعلق بسلامته بشكل مباشر. ومن ضمن التهديدات التي تتعرض لها حياة الإنسان: تهديدات من الدولة

1 - محمد احمد على العدوي، المرجع السابق، ص 16.

(كالتعذيب الجسدي)، تهديدات من جماعات أخرى من الناس (كالتعصب العرقي)، تهديدات من أفراد أو من عصابات ضد أفراد آخرين أو ضد عصابات أخرى (مثل الجريمة والعنف في الشوارع). تهديدات موجهة ضد المرأة (من بينها العنف المنزلي)، تهديدات للنفس (كالانتحار واستعمال المخدرات). وفي كثير من المجتمعات سواء المتقدمة أو النامية أصبحت أرواح البشر أكثر تعرضاً للمخاطر مما كانت عليه في أي وقت مضى، وبالنسبة للكثيرين يتمثل أكبر مصدر للقلق في الجريمة التي تتسم بالعنف. وتمثل المرأة محورا أساسيا من محاور انعدام الأمن الفردي في المجتمعات واستخدام العنف البدني ضدها، سواء من حيث العنف في المنزل من جانب الزوج أو غيره، بل إن الأمر يصل إلى حد الرغبة في التخلص منها. كما أن الأطفال وهم الفئة الأولى التي تحظى بالرعاية يتعرضون لإساءة المعاملة، الإهمال، ومن انتشار ظاهرة أطفال الشوارع.

الفرع الثاني: الأمن الجماعي.

ويقصد بالأمن الجماعي من منظور الأمن الانساني شعور الفرد بانتمائه إلى الجماعة والمجتمع، سواء كانت أسرة، أو مجتمع محلي، أو منظمة، أو جماعة عنصرية أو عرقية يمكن أن توفر لأعضائها هوية ثقافية ومجموعة قيم تطمئنهم، وهذه الجماعة توفر المساندة العملية له، إلا أن الأمر لا يمنع وجود هجوم أو تهديد لهذه الجماعة ككل، كما نجد العديد من الصراعات فيما بين الجماعات على الموارد والفرص أو نتائجها للتعصب والتطرف القومي أو الديني، ومن ثم تكثر الصراعات داخل الدولة الواحدة و التي يذهب ضحيتها العديد من السكان.¹ الأمن المجتمعي الذي يعني خلق توازن بين الخصوصية (الثقافية، الدينية اللغوية، العرقية) و ضرورة بناء منطق الاندماج القومي للمواطنين في بناء مجتمع تعددي وعادل.²

المطلب الثالث: الأمن الصحي والأمن البيئي.

إن الأمن الصحي و البيئي على صلة وثيقة تحتم التطرق لهما في محور واحد.

الفرع الأول: الأمن الصحي:

ويقصد بالأمن الصحي توافر الخدمة الصحية بأسعار في متناول الجميع، وقدرة الأفراد على الحصول على تلك الخدمة، سواء من خلال نظم التأمين الصحي، أو حمايتهم من الأمراض التي يمكن الوقاية منها. خاصة أن الأسباب الرئيسية للوفاة في البلدان النامية هي الأمراض المعدية، والطفيلية والتي تقتل حوالي (17) مليون شخص سنويا ويمثل سوء التغذية والعيش في بيئة غير سليمة، خاصة شرب المياه الملوثة ومعاناة سكان العالم جميعا من التلوث داخل

1- محمد علي احمد العدوي، مرجع سبق ذكره، ص، 16.

2- محند برفوق، الأمن الانساني مقارنة ايتمولوجية، (قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر) نقلا عن موقع:

المباني، أو في البيئة المحيطة، والسلع المستخدمة، محددات أساسية للسلامة الصحية .

ونجد انه في البلدان النامية والصناعية على حد سواء، تكون التهديدات للأمن الصحية اكبر عادة بالنسبة لأشد الناس فقرا، كنتاج لعدم عدالة توزيع الخدمة الصحية، وخاصة في الريف حيث تتوفر العوامل الصحية البيئية للحضر أكثر من الأرياف فيما يتعلق بمياه الشرب والصرف الصحي، ونجد أن الرعاية الصحية تتفاوت بين الدول، ففي البلدان الصناعية يوجد في المتوسط طبيب واحد لكل (400) شخص، في حين انه في البلدان النامية يكون هناك طبيب لكل (7000) مواطن، ويبلغ الرقم أدناه في إفريقيا جنوب الصحراء فيصل إلى طبيب لكل (36000) شخص سنويا.¹

الفرع الثاني: الأمن البيئي.

تتمثل البيئة احد الهواجس العالمية في المرحلة الراهنة ، سواء من حيث نقص الموارد أو من حيث التدهور البيئي بوجه عام، وينظر في إطار الأمن البشري إلى الأمن البيئي باعتباره قضية محورية، سواء على المستوى العالمي، أو حالته داخل البلدان، والتي تمثل محور اهتمام الأمن البشري، ومن ثم تبرز تهديدات مثل: نقص نصيب الفرد من المياه النقية، فنجد انه عام 1990 كان حوالي (1.3) مليون شخص في العالم النامي لا يحصلون على مياه نقية، كما يشار في هذا الإطار إلى نقص الموارد البيئية، سواء من حيث إزالة أجزاء من الغابات أو تعرض الأراضي الزراعية لظاهرة التملح، خاصة في البلدان النامية وكذا في الدول الأوروبية.

ويمثل تلوث الهواء في البلدان الصناعية واحدا من اخطر التهديدات البيئية، ويرجع السبب الرئيسي في ذلك إلى الكبرى، وتتسم التهديدات البيئية بنوع من التراكم فقد أهمل الإنسان الحفاظ على البيئة من أجل صحته، ومن أجل إستمراريتها للأجيال القادمة، حتى تفاقمت مشاكلها، فهناك بعض التهديدات البيئية تتسم بالتراكم والاستمرارية لمدة طويلة.²

المطلب الرابع: الأمن الغذائي.

يشير مصطلح الأمن الغذائي إلى توفر الغذاء للأفراد دون أي نقص. ويعتبر بأن الأمن الغذائي قد تحقق فعلا عندما يكون الفرد لا يخشى الجوع أو انه لا يتعرض له، ويستخدم كمعيار لمنع حدوث نقص في الغذاء مستقبلا أو إنقاصه اثر عدة عوامل تعتبر خطيرة، ومنها الجفاف والحروب وغيرها من المشاكل التي تقف عائقا في وجه توفر الأمن الغذائي.

وهناك محورين أساسيين لمفهوم الأمن الغذائي، **المحور الأول:** هو كمية ونوع الغذاء المطلوب توفره لتحقيق الأمن الغذائي. **والمحور الثاني:** هو كيفية الحصول على الغذاء، سواء من المصادر المحلية أو الأجنبية، وضمان تدفقه من تلك المصادر، فهناك مجموعة من المهتمين بقضية الأمن الغذائي ركزوا على المحور الأول، ولكنهم اختلفوا فيما بينهم وتباينت آراؤهم حول كميته الغذاء

1-محمد احمد على العنوي، المرجع السابق، ص13.

2- مرجع نفسه، ص14.

المطلوب توفرها لتحقيق الأمن الغذائي ومنهم من جعل هذه الكمية نسبية، وربطها بمستوى الدخل المعيشي في المجتمع. وهو ما يعبر عنه بضمان تدفق الحاجيات الغذائية المعتادة أو الموضوعية، ومنهم من جعلها مطلقة وهو ما يعبر عنه بضمان حصول كل فرد على السرعات الحرارية الصحية المطلوبة للحياة، وفقا للمعايير المتفق عليها دوليا بغض النظر عن مستوى دخل الفرد والحياة في المجتمع.¹

و يؤخذ على الذين ركزوا في اهتمامهم بقضية الأمن الغذائي على تحديد كمية ونوع الغذاء المطلوب توفره لتحقيق الأمن الغذائي. أنهم لم يهتموا بكمية وسبل تحقيق الأمن الغذائي، و بالتالي يعتبر اهتمامهم اهتماما نظريا وليس عمليا. وعموما يمكن القول أن من اهم تحديات الأمن الغذائي هي:

- ✓ المعاناة من أزمة المياه العالمية.
- ✓ عدم الاهتمام بالأراضي وإهمالها تماما.
- ✓ تقلبات المناخ وتغيره.
- ✓ إصابة النباتات بالأمراض وعدم مكافحتها.
- ✓ تفشي الفساد والظلم بين أفراد المجتمع.
- ✓ التضخم السكاني الكبير.

المبحث الثالث: مصادر تهديدات الأمن الإنساني.

تعددت المصادر من حيث الشكل و الطبيعة من جهة، وكذا من حيث المصدر و المقاربة، لكن على العموم يمكن حصر أهمها في:

المطلب الأول: الجريمة المنظمة والمخدرات.

إن ما يميز الأخطار التي تهدد البشرية اليوم عن التي سادت في الفترات السابقة، وهو التغيير في الشكل ومدى التأثيرات التي تفرزها هذه الأخطار، والنتيجة أساسا عن تغيير نمط التفاعلات في النظام الدولي، إذ أصبحت هذه التهديدات تتميز بالسرعة الكبيرة في الانتشار عبر العالم (الصفة العبر قارية للتهديدات)، وهذا لشدة الترابط الذي يميز العالم وخاصة في مجال النقل بكل أنواعه (تنقل الأفراد، نقل السلع.... الخ). إضافة إلى التطور الكبير الذي عرفه مجال الاتصالات من خلال توسيع استعمال شبكة الانترنت والتي هي مصدر لتهديدات كبيرة (كالقرصنة)، وتبقى أهم خاصية تميز هذه التهديدات أن معظمها ليست عسكرية عكس ما عرفته مرحلة الحروب الباردة وما قبلها.

1- الجريمة المنظمة:

يمكن تعريف الجريمة المنظمة على أنها: " تتضمن نشاطا إجراميا على نطاق واسع، تنفذه مجموعة من الأشخاص على درجة من التنظيم، وتهدف لتحقيق ثراء المشاركين فيها على حساب المجتمع وأفراده، وهي غالبا ما تتم عن طريق الإهمال التام للقانون." لقد تزايدت نشاطات الجريمة المنظمة وهذا بفضل حركة تحرير الأسواق والتي تتبعها حركة تحرير الحدود.

و قد عرف المؤتمر الخامس لمكافحة الجريمة ومعاملة المذنبين للأمم المتحدة في جنيف عام 1975 الجريمة المتخصصة على أنها: "تتضمن نشاطا

1- مرجع نفسه.ص.14.

إجراميا على نطاق واسع، تنفذه مجموعة من الأشخاص على درجة من التنظيم وتهدف لتحقيق ثراء المشاركين فيها على حساب المجتمع وأفراده، وهي غالبا ما تتم عن طريق الإهمال التام للقانون، وتتضمن جرائم تهدد الأشخاص، وتكون مرتبطة في بعض الأحيان بالفساد السياسي".¹

إلا أنه تعريف أهمل عنصر الاستدامة ووسيلة العنف أو الترويع، وهما المميزان لهذا النوع من الإجرام (ولا إلى التخطيط مكتفيا بالإشارة فقط لدرجة التنظيم)، ويعود سبب غياب تعريف محدد للجريمة يتبناه المجتمع الدولي إلى تعدد صورها، فمن ابرز أنواعها نجد تجارة المخدرات، وتبييض الأموال، وإنما كونها منظومة جرائم، أو مشروع إجرامي ضخم ينطوي على عدة أنشطة إجرامية تقتضي بتعدد الأشخاص المساهمين والاستمرارية وهرمية التنظيم والشعبية، يشكل الإجرام تحديا جديدا للأمن والذي يتزايد بقوة في العشرية الأخيرة نظرا لتزايد حركة الأشخاص، و الممتلكات، فهو يصدر الفوضى السياسية، مؤديا لاختلالات نزاعية فعالية التراجعات الحالية مرتبطة بالخيوط الدولية للإجرام العابر للدول ممكنا الأطراف من التزويد بالسلاح، وقد ساهم التقدم التكنولوجي والاتصالي في توسيع الإجرام المنظم العابر للعالم.

2-المخدرات:

نظرا لتعدد أبعادها، فإنها تؤثر على الوسائل العسكرية والاقتصادية والسياسية والبيئية. الأمر الذي يجعل محاربتها عسكريا غير كافية. وتهدد المخدرات معظم الديمقراطيات الهشة في أمريكا اللاتينية وفي جنوب ووسط آسيا. إن عمليات المخدرات لا تشكل فقط خطرا على الأفراد أو على المسألة الأمنية، فهي لا تمس الدول الفقيرة فقط، بل كذلك الغنية منها وخاصة الأحياء الشعبية و الفقيرة منها، حيث يزيد استهلاكها في الدول الغربية مما يحدث للأمن في المدن من جهة و يثقل ميزانية الصحة من جهة أخرى، كما هي جد مرتبطة بتطور مرض السيدا. وتمس المخدرات في الولايات المتحدة الأمريكية وضعيات الاندماج الاجتماعي للبؤساء، خاصة ذوي الأصل الأفريقي، مما يدفع بها لإعلان الحرب على المخدرات، حتى في خارج حدودها، حيث انه في 1986 وافق الوطني الرئيس "ريغن (Reagan)" على مرسوم يربط التجارة غير الشرعية للمخدرات بتهديد الأمن مانحا بذلك لوزارة الدفاع الموافقة لإقامة عمليات ضد المخدرات، لتصل بذلك الأموال المعطاة لهذه الوزارة لمكافحة المخدرات سنة 1992 إلى (1.2) مليار دولار مما يؤكد حجم خطورة الظاهرة، و المكانة التي تحظى بها الظاهرة في أجنادات الدول.

كما تساهم المخدرات في الانحطاط الأخلاقي والضعف العام للبنى الاجتماعية، وتزيد من الانقسامات داخل المجتمع، مهددة بذلك التجانس المجتمعي للدولة، ومعرضة إياها للانقسامات، وهناك ترابط بين المخدرات وبين تمويل بعض الصراعات الداخلية وتجارة الأسلحة والمخدرات، وقدرت الأرقام السنوية للإجرام المنضم (800) مليار دولار سنويا. فلو كانت دولة تحصلت على المرتبة السابعة سنويا حسب الدخل الوطني الخام المخيف، إن بعض الدول تعمل بنفسها في

تجارتها، فأموال المخدرات مكنت برومانيا من شراء الأسلحة و تتاجر فيها المخابرات الباكستانية لتمول العمليات ضد الهند (karens) من الصين لمحاربة المقاتلين الكاران وفي كشمير ، وتستعملها كوبا للحصول على العملة الصعبة بسبب الحصار الأمريكي المفروض عليها وهذا الأمر يعزز فكرة أن الأمن الإنساني يهدد من قبل الدولة نفسها.

كما يمس مازق المخدرات المناطق المتأزمة و اللاجئين. فمثلا في جنوب شرق آسيا تشير المؤشرات إلى أن الهيروين منتشرة بكثرة عند اللاجئين الأفغان في باكستان، إضافة إلى انفجار الاتحاد السوفياتي وتشكل دويلات جديدة عجل من تأزم مشاكل المخدرات فيها. فعدم توفر الحماية للحدود وفق الأنظمة المالية، ومحدودية الإمكانيات والمؤسسات جعلت من مجتمعات آسيا الصغرى وشرق أوروبا عرضة للتجارة بالمخدرات لنصل في الأخير للتأكيد على أن خطورة المخدرات ليست محصورة على الأفراد والجماعات فقط، بل كذلك على استقرار الدولة وأنظمتها الاقتصادية والاجتماعية والمالية والصحية، ومن ثم استقرار للنظام العام علي مجموع الدول.1

المطلب الثاني: تبيض الأموال والمتاجرة بالسلح.

تعد الصلة جد وثيقة بين قضية تبييض الأموال و المتاجرة بالأسلحة لذلك سيتم التطرق لهما معا في هذا الجزء من الدراسة.

الفرع الأول: تبيض الأموال.

ويقصد بتبييض الأموال غسلها و إعادة دمج تلك المتحصل عليها بطرق غير مشروعة في مؤسسات مالية أو ضمن رؤوس أموال مشروعة، بهدف جعلها أموالا مشروعة، وقطع الصلة بينها وبين الجرائم التي تحصل عن طريقها، كأرباح تجار المخدرات، وبذلك تختفي الجريمة باختفاء أثرها. عمليات إخفاء مصدر الأموال غير المشروع تمكن من تسهيل عمليات ارتكاب جرائم عديدة منها التجارة بالمخدرات والأسلحة والمتفجرات، والتوسيع من دائرة الفساد السياسي والإداري، بنشر الرشوة والاعتيالات والإرهاب، بفضل هذه العمليات يتقوى الإجرام المنظم ويهدد الفرد في حياته اليومية، لان مرتكبي العمليات الإرهابية والمتاجرين بالمخدرات وبالأسلحة يتحركون بنوع من السهولة لتوفير الأموال التي تصبح بصورة مشروعة.²

الفرع الثاني: المتاجرة بالسلح.

لا يكمن الخطر في الأسلحة المتطورة فقط كالأسلحة النووية، وإنما كذلك في ظاهرة انتشار الأسلحة التقليدية، كالسلح الخفيف، والألغام البشرية المهددة لأمن الإنسان يوميا، خاصة في مناطق النزاعات أين يسهل فيها للإجرام المنظم تسويق هذه الأسلحة نظرا لتزايد الطلب عليها، وضعف المراقبة الدولية لها .

1- فريدة حموم. مرجع سابق الذكر.ص.52

2- مرجع سابق الذكر.ص.53.

وتوضح التحديات الجديدة للأمن القومي والدولي أهمية السلاح الخفيف في بدء ومواصلة و تآزم النزاعات، إذا إن فشل المجموعات الدولية في نزع تسليح الجماعات شبه العسكرية الرواندية داخل مخيمات اللاجئين تشجع الحكومة الرواندية على دعم الجماعات المعارضة ومكن ذلك هذه الجماعات من لعب دور في الحرب الأهلية الزائيرية (MOBOTU) في 1995. السلاح يحتم إيجاد تعاون جهوي ودولي للتحكم فيه، والهجوم على إشكالية التزود به، أي وضع حد للمتاجرة بالأسلحة. الترابط قوي جدا بين أنواع الجريمة المنظمة، فتجارة المخدرات والإرهاب الدولي يستعينا بتبييض الأموال التي تأتي بذلك من متاجرة الأسلحة التقليدية. نجد أن كولومبيا من أهم مصادر التمويل التي تعتمد عليها القوات الكولومبية الثورية للقيام بعمليات مسلحة، فغالبا الحروب المستقبلية ستكون بالأسلحة التقليدية وليس بالنووية نظرا لسهولة الحصول عليها وتزايد المتاجرة بها يوميا¹.

المطلب الثالث: الفقر والتلوث.

1- الفقر:

الفقر هو التهديد الأساسي الشامل الذي تواجهه البشرية، إذ تحمل الفجوات المتوسعة بين الأمم الغنية والفقيرة إمكانية انفجار اجتماعي، و إذا ما ترك الفقر بدون أصل فإن الفقر سيفوض المجتمعات من غير المواجهة، العنف و الفوضى الأهلية في عالم تغمره الموارد والثروة والتكنولوجيا فلا بد أن الفقر فيه ليس نتيجة لسوء الحظ.

يعد الفقر منتشرا و اللامساواة المتعمقة ميزتين هامتين للمشهد الاجتماعي العالمي المعاصر، دور مؤسسات الحكومة العالمية².

ليس الأمن الإنساني ظاهرة غير قابلة للرد وبالطبع فإن الكوارث الطبيعية كالجفاف تقوض الأمن الإنساني لا تقوض امن الجميع بشكل متساوي حتى في محل واحد، وفي الواقع ينتج الأمن الإنساني من بنى السلطة القائمة التي تحدد من يخول له بالتمتع بالأمن ممن لا يملك ذلك. ويمكن إن نجد تلك البنى على مستويات مختلفة تمتد من المستويات المحلية، الوطنية، الإقليمية، إلى مستوى عالمي³.
أثار الفقر والأمراض التي يمكن تفاديها إضافة للمجاعة تقتل ثلاثة أيام حجم الأطفال من هيروشيما فيعد بذلك الفقر من اكبر مهددات الأمن الإنساني كونه يقضي على الثروة البشرية من جهته، ويدفع الهجرة غير المشروعة والنزاعات للإرهاب من جهة أخرى

تعمل المجاعة كذلك على تحطيم الدولة عن طريق

- 1- ثقل المصاريف الغذائية الناتجة عن نقص الإنتاج (الغذائي والزراعي)
- 2- نقد سياسية الحكومات بتحميلها المسؤولية من طرف المعارضة
- 3- تنقل الأفراد، فأدت المجاعة والأزمة الاجتماعية في ليبيريا إلى حركة تنقل (4/3) من السكان خارج البلاد وذلك بين سنة 1990 و 1995، واليوم المجاعة لم تعد فقط نتاج الطبيعة بل كذلك النزاعات . فالفقر إذا مهدد لأمن الدولة والفرد

1- فريدة حموم. مرجع سابق الذكر. ص. 54.

2- مرجع سابق الذكر. ص. 51.

3- كارولين توماس. " الحوكمة العالمية والتنمية والامن الانساني". 02 نوفمبر. ص. 1.

معاً، مما ينعكس سلباً على الأمنين المحلي والعالمي نظراً لاندفاع الفقراء إلى الهجرة، وما تثيره من نزاعات لأجل الثروة **وثل المصاريف** وتمويلهم بالغذاء، وعرقله للمسيرة التنموية، إذ **يعد ألد ادعائك** لذا بدأ يكثر الحديث عن المساعدة للتنمية ومكافحة الفقر على مستوى العالمي لأنه خطر عالمي وليس محصوراً في بعض البلدان فقط.

2- التلوث البيئي:

في هذا الصدد يجب التطرق إلى التعريف الدولي الأكثر تداولاً للبيئة " إن البيئة هي مجموعة من النظم الطبيعية والاجتماعية والثقافية التي يعيش فيها الإنسان والكائنات الأخرى والذين يستمدون منها زادهم ويؤدون فيها نشاطاتهم"¹

يعرف عالمنا تدهوراً بيئياً كبيراً منذ 30 سنة، وما زاد من شدة هذا التدهور هو التطور التكنولوجي واللاعقلانية الاقتصادية التي يتميز بها النظام الرأسمالي والذين اخل بالتوازن المعهود في النظام الكوني، وهذا من خلال التلوث البيئي الذي تعددت مصادره وارتفعت نسبته، فقد ارتفعت الملوثات الصناعية، إذ أن 20 مليون طن من النفط يرمى سنوياً في البحر،² كما يعتبر التلوث الإشعاعي من اكبر الأخطار البيئية التي تنجم عن الإشعاع الطبيعي للماء، فتؤثر على الكائنات الحية بإحداث طفرة في الجينات الوراثية.

إضافة إلى التلوث البيئي يعرف العالم مشكلة هدر الطاقة الذي يمثل تحدي كبير للدول وهذا باعتبارها من أهم دعائم التنمية الاقتصادية، فعلى سبيل المثال، عرفت سنة 1992 استهلاك الولايات المتحدة الأمريكية لـ: 81.51 كوارد بليون وحدة حرارية وهذا بزيادة تقدر بـ: (81%) مقارنة بالاستهلاك 1960 علماً أن البترول يمثل (36%) من هذه الطاقة، والغاز الطبيعي يمثل (22%) من نفس الطاقة، فالإشكالية هنا هي خدمة المصالح الاقتصادية مقابل هدر الطاقة. يعد التلوث اكبر مهدد للأمن البيئي وللأمن الصحي ولبقاء الجنس البشري، ويتمثل التلوث البيئي في جانبين: تدهور البيئة وتلوث الجو.

أ- تدهور البيئة:

- تدهور حالة الأراضي الناتجة عن نزع الغابات والتصحر والأراضي المالحة لسنة 1997 هنالك حوالي مليار شخص أي ما يمثل أكثر من حالة المياه العذبة فحسب تقرير 3/1 السكان ليملك موارد مائية صالحة للشرب، وهناك حوالي 80% من الأمراض في العالم الثالث تشترك طريقة استعمال المياه ونوعيتها.

- فقدان التنوع البيئي حيث هناك 25% من الأدوية المعروف تتواجد في الطبيعة، وفقدان الاختلاف البيئي الجيني الذي يهدد القدرة الدفاعية ضد الأمراض الجديدة.

ب- تلوث الجو: يتسبب هذا الخطر في إحداث السرطان، ومشاكل على المستوى تحولات الخلايا، بعد تلوث الهواء فهو المسئول عن (2.3) مليون حالة مرض

1- ابراهيم سليمان عيسى. تلوث البيئة. ط2. القاهرة. دار الكتاب الحديث. 2000. ص. 18.
2- المرجع نفسه. ص. 42.

تنفسي، والتشوه الخلقي، ففي نفس تقرير مزمّن، لذا لا يمكن إنكار كون التلوث البيئي عاملاً مهدداً لأمن الإنسان والأمن الداخلي والعالمي. لذا يجب علينا يجب الاهتمام بالأخطار البيئية التي لا تعرف حدود لدول، ولا التمييز بين الغني والفقير واستنفاد الغابات والأراضي الخصبة يعني تهديد لبقاء البشرية كلها، ومن هنا نلاحظ الاهتمام العالمي بالشؤون البيئية من خلال المؤتمرات وندوات عالمية والمساعدة للتنمية للدول النامية.

المطلب الرابع: النزاعات والحروب الأهلية وتنامي اللاعداية.

1- النزاعات الداخلية والحروب الأهلية

ما ميزت فترة ما بعد الحروب الباردة هو زيادة عدد الحروب الأهلية وفي العالم والقائمة أساساً على الاختلافات العرقية والدينية، حيث من بين (54) عملية تدخل لحفظ السلام قامت بها الأمم المتحدة منذ 1948، نجد (36) عملية قامت بها الأمم المتحدة بين سنتي: 1991 و2001، كما انه والى غاية 17 فيفري 2001 بلغ عدد عمليات حفظ السلام سارية الانجاز (15) عملية، فضلاً عن تلك التي لم تتدخل فيها الأمم المتحدة.¹

تختلف الحروب والنزاعات الأهلية عن الحروب التقليدية، إذ في الحروب الأهلية ليتمكن التفريق بين ما هو مدني وما هو عسكري، فحسب (UNICEF) تسببت الحروب الأهلية سنة 2002 في (35) مليون لاجئ في العالم، (80%) منهم أطفال ونساء، مع العلم إن (80%) إلى (90%) من ضحايا النزاعات الأهلية هم مدنيون.

كما تميزت الحروب الأهلية في فترة ما بعد الحرب الباردة بحدتها، وهذا يتجلى في المجازر الجماعية التي سجلت ومن أبرزها تلك التي حدثت في يوغسلافيا سابقاً، والتي كان الهدف منها التصفية العرقية. ومن ابرز مؤشرات تصاعد حدة هذه النزاعات تعداد القوات الأمنية في مناطق النزاعات، حيث وصل عدد القوات الأمنية لحفظ السلام (78000) جندي سنة 1993 وهذا راجع للعدد الكبير للنزاعات التي تدخلت فيها الأمم المتحدة (الصومال، رواندا، يوغسلافيا سابقاً.....)، هذا العدد عرف انخفاضاً خلال سنوات 1998 و1999 ليصل العدد ما بين (12000) و (15000) من القبعات الزرق.²

عموماً تكثر غالباً في مناطق إنتاج المخدرات وعبورها، ففوة شبكة المخدرات وتضمن بقاء النزاعات، هذه الأخيرة تضمن لها بالمقابل الأسواق لتجارتها، ونفس الشيء ينطبق على تجارة الأسلحة ونشاط الجماعات الإرهابية التي تعد ميداناً خصباً للتحرك.

تغيرت بنهاية الحرب الباردة طبيعة النزاعات من نزاعات بين الدول إلى نزاعات بين العرقيات والقوميات، تدفعهم لذلك أحاسيس الانتقام والسيطرة، وما بات يأزمها اليوم ظاهرة العولمة المعقدة للفروقات الاقتصادية بين الشمال والجنوب. ولا تعرف العرقية فقط بالأصل المشترك والصفات الفيزيولوجية

1- تاجي طارق، مفهوم الأمن بين الفرد والدولة، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، علوم سياسية، جامعة الجزائر، 2006). ص32.

2- مرجع سبق ذكره، ص33.

- والروابط العائلية بل وكذلك بأنماط النشاطات الاقتصادية والمراكز الاجتماعية، كحالة الصينيين في ماليزيا، ومشكلة العرقية الوحده يعترفون ببعضهم البعض ويتعرف لهم بذلك الغير، خاصة من حيث الدين، اللغة، والخصوصيات الثقافية وغالبا ما يرجع سبب اندلاع الحروب الأهلية إلى احد الأسباب التالية:
- 1- الرغبة في البقاء في السلطة بكل الوسائل الشرعية كانت وغيرها كاللجوء إلى القوة.
 - 2- الرغبة في الوصول إلى السلطة مع الوعي بضرورة استخدام القوة كونها طريقة الوصول للسلطة
 - 3- الرغبة بالدفاع بقوة عن بعض المصالح القبلية و الجوية.
 - 4- الرغبة في فرض إيديولوجية بالقوة ذات الأسس الديني والروحاني أو الرمزي
 - 5- الرغبة في فرض بالقوة الالتزام قصد إرضاء بعض المصالح الخارجية والذي يستدعي الوصول إلى السلطة.
 - 6- الرغبة في فرض بعض الطموحات الشخصية التي تضع في المقدمة السلطة والمال.
 - 7- نقص الشرف والكفاءة لطبقة سياسية أين يبرمون اتفاقات مشبوهة بما أنها توصلهم إلى السلطة
 - 8- وجود ثروات في الدولة كالبتترول والألماس التي تمكنهم من تمويل الحرب
 - 9- تواجد المخدرات التي تعطي الشباب ووضعهم في واجهة العنف.
 - 10- غياب جيش حقيقي جمهوري قادر على احتواء انحراف بعض المسيرين وللتقليل من هذه النزاعات يستدعي الأمر معالجة هذه الأسباب والقضاء عليها ويمكن الحل الرئيسي في دفع وتيرة التنمية، تقاديا لاندلاع النزاعات والعمل على حل النزاعات إن سبق واندلعت وهذا بتضافر جهود العالم وليس قصوره على الدول المعنية فقط فالثمن الانساني للحروب الأهلية جد مرتفع مع تدخله بالتهديدات الأخرى، فالنزاع الصومالي مثلا تسبب في وضعية مزرية إذ منذ سنة 1999، الأزمة الغذائية تهدد أكثر من مليون شخص فأدى النزاع الصومالي والذي تأزم أكثر بحالة الجفاف، إلى انهيار تام للسلطة مما ادخل الدولة في حالة من الفوضى جعلت كل تدخل إنساني صعب جدا، إضافة إلى هنا نجد وباء الكوليرا قد مس أكثر من (10) آلاف شخص في مقديشو، وازداد انتشار السل حتى وسط ألاجئين سنة 2002 ، في (35) مليون لاجئ في العالم و(80%) منهم حسب (UNICEF) تسببت الحروب الأهلية فيها من نساء وأطفال، ومن سنة 1999 إلى 2000، قتل (02) مليون طفل وجرح (06) مليون وأصيب بإعاقة دائمة ، وأضحى (12) مليون بدون مأوى.
- هذا الأمر يعطى صورة لنا صورة عن خطورة الحروب الأهلية وانعكاساتها السلبية على امن الدول تشهد نزاعات وتوترات أهلية، وكذا على الأمنيين الجهوي والعالمي من لاجئين ومصابين ونازحين يستوجب الاهتمام بهم، وضمان الغذاء، والأمن لهم ، فيكون ذلك عبئا ثقيلا على المنظمات الإنسانية التي ليتمكنها التكفل بكل الحالات.

هذا إضافة لانتشار الأوبئة وخطورة تزايد الهجرة الغير شرعية ناعية الشمال.¹

2_ تنامي اللاعدالة:

المقصود في اللاعدالة في توزيع مداخل العالم، حيث يعاني العالم من احتكار فئة صغيرة لثروات العالم مقابل أكثرية تعاني من عدم توفر متطلبات الحياة، فقد بلغ عدد سكان العالم سنة 2000 حوالي (6.1) مليار نسمة، مقابل (79%) منهم من العالم الثالث و(7%) منهم من الدول المتفككة من الاتحاد السوفيتي و(14%) من الدول الغنية. بالمقابل وصل الدخل العالمي لنفس السنة (31000) مليار دولار، (77%) من هذا الدخل تستفيد منه الدول الغنية و(3%) من نفي الدخل موجه لدول المتفككة من الاتحاد السوفيتي و(20%) منه لدول العالم الثالث والدول الفقيرة².

1- فريدة حموم. مرجع سبق ذكره. ص57.

2- المرجع نفسه. ص57.

خلاصة واستنتاجات :

من خلال دراستنا لمفهوم الأمن الإنساني ورغم أهميته والمحاولات الجادة لدراسته، فإن مفهوم الأمن الإنساني مازال في طور التبلور بحيث لم يتفق بصورة نهائية حول الأبعاد المختلفة المشكلة للمفهوم، واغلب ما طرح من تعريفات للمفهوم يتسم بالاتساع الشديد بما يفرض تحديات عند محاولة تطبيق المفهوم، وتحويله لخطط عمل محدد.

وان ما توصلنا له من خلال الفصل انه إذا ما انتقلنا إلى الحديث عن مستقبل المفهوم دوليا ، فمن المتوقع ان تشهد السنوات القادمة مزيدا من التطوير في فكرة الأمن الإنساني ، ومزيدا من الدراسة المتعمقة للمفهوم بكافة جوانبه وإبعاده وما يرتبط به من المفهوم وقضايا متداخلة ومتشابكة، ومن المتوقع ان تشهد دوليا طرعا جديدا لبعض الرؤى الجديدة حول المفهوم ، كما نتصور ان تشهد دوليا إنشاء مزيد من اللجان والصناديق الخاصة بالأمن الإنساني سواء غلب عليها الطابع الرسمي كان تكون تابعة إلى المنظمات الرسمية الإقليمية أو الدولية أم كانت تابعة لمنظمات غير الحكومية .

كما تبني الأمن الإنساني نموذجا للسياسة الخارجية على أساس قدرته كمفهوم قوي تكميلي لمفاهيم الأمن الأكثر تقليدية في مواجهة أنواع التهديدات المختلفة الجديدة التي تواجه البشر ، ومن ثم الدول والمنظمات متعددة الأطراف. أن أفضل طريقة لوصف مفهوم الأمن الإنساني هو : انه تغير في المنظور الذي يعد الإنسان محور المرجعية الأساسية في الشؤون الدولية . كذاك نستنتج أن الأمن الإنساني أصبح يعني الحريات الرئيسية أي بمعنى حماية الأشخاص الذين يتعرضون للتهديد والمواقف الخطرة.

الفصل الثاني

يتمثل المصدر الرئيس لأفكار حقوق الإنسان في العالم الحديث في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي اعتمده الجمعية العامة للأمم المتحدة في 10 كانون الأول 1948، وفي العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لعام 1966.

ويعود الفضل في تطور مفهوم حقوق الإنسان بالأساس إلى جهود المنظمات والمؤسسات والهيئات غير الحكومية ومثابرتها الملتهمة بأهمية العمل الدعوب على تعزيز مبدأ احترام حياة الناس وكرامتهم، كما يرجع الفضل في تطوير وتبني التشريعات والمعاهدات والمواثيق الدولية التي تضمن حقوق الإنسان وتهدف لحمايتها إلى الجهود المتواصلة التي بذلتها وتبذلها الكثير من هذه المنظمات.

وفي الأردن تعتبر الإرادة السياسية جادة وثابتة و متجذرة لاحترام حقوق الإنسان والحريات العامة، يعكسها الالتزام بأحكام الدستور الأردني والقوانين النافذة، ومضامين كتب التكليف السامي للحكومات المتعاقبة، وخطابات جلالة الملك عبد الله الثاني، وجميعها تركز على رفع سقف الحريات العامة، واحترام حقوق الإنسان، وتعزيز الديمقراطية، وتفعيل وتطوير الحياة الحزبية لتصبح سلوكاً يمارسه الجميع.

وبدأت الحكومات الأردنية بإعطاء قضايا حقوق الإنسان اهتماماً واسعاً مع بداية التسعينيات، حيث دخل الأردن مرحلة مهمة من الانفتاح السياسي والديمقراطي؛ تمثلت باستئناف الحياة البرلمانية والمسيرة الديمقراطية، لذلك تم إنشاء مؤسسات حكومية تعنى بقضايا حقوق الإنسان، كما بدأت لمنظمات والجمعيات غير الحكومية العاملة بهذا الاتجاه بالتشكل وفق أهداف وغايات مختلفة للدفاع عن الحريات العامة وتعزيزها، ونشر ثقافة حقوق الإنسان من خلال تنظيم المحاضرات والندوات وورش العمل المتخصصة وتنظيم الدورات التدريبية لكافة فئات المجتمع الأردني.

و لإمادة كل ما يمكن أن يعترني هذه النقطة من غموض ستحاول هاته الدراسة التطرق إلى الواقع التشريعي للأمن الانساني في الأردن و من ثم محاولة التطرق إلى أبعاده و تحدياته في ظل ذلك الواقع.

المبحث الأول: حقيقة التشريع الأردني الحقوقي (صورة الاتفاقيات).
الحديث عن التشريع الأردني للأمن الانساني يحتم التطرق للإطار التشريعي الدولي له أولاً و من ثم مكانة ذلك الإطار في التشريع القطري.

المطلب الأول: مكانة المعاهدات الدولية في دساتير الدول العربية.
يحتل الدستور المرتبة الأولى في غالبية النظم القانونية لدول العالم عموماً، والدساتير الجامدة خصوصاً، والملاحظ على الصفة المميزة لأغلبية الدساتير عموماً والعربية خصوصاً، تبنيها للمبادئ الديمقراطية التي كانت ثمرة من ثمار التعاقد الدولي، الذي تمخض عنه انضمام الدول أو مصادقتها على مختلف المعاهدات المشكلة لذلك الأساس القانوني التعاقد الدولي، ومن ثم إدماج أحكامها في منظوماتها القانونية.

من هذا المنطلق، تميزت مواقف الدول العربية، كما هو الحال بالنسبة لكل دول العالم، من مكانة تلك الاتفاقيات والمعاهدات في ثلاث تيارات رئيسية:
- الاتجاه الأول: الذي لم يحدد المكانة القانونية للمعاهدة، كما هو الحال بالنسبة للدستور العراقي النافذ لعام 2005؛ على الرغم من أن النظام القانوني العراقي يرى بأن الاتفاقيات الدولية التي تم المصادقة عليها ونشرها في الجريدة الرسمية، تكتسب مرتبة التشريع الملزم، ويحق للقضاء والمدعين والمحامين الاستناد إليها والتحجج بها؛¹ والدستور السوري لعام 1973.² و هو ما ذهب إليه المشرع الأردني في نص المادة (33) التي ورد فيها:

1- الملك هو الذي يعلن الحرب و يعقد الصلح و يبرم المعاهدات و الاتفاقات .
2 - المعاهدات و الإتفاقات التي يترتب عليها تحميل خزانة الدولة شيئاً من النفقات أو مساس في حقوق الأردنيين العامة أو الخاصة لا تكون نافذة إلا إذا وافق عليها مجلس الأمة، و لا يجوز في أي حال أن تكون الشروط السارية في معاهدة أو اتفاق ما مناقضة للشروط العلنية³.

فبالنظر إلى نص المادة الوحيدة التي تحدثت عن الاتفاقيات الدولية نجد أن المشرع الأردني لم يشير إلى أي مكانة لها في التشريع الأردني.
- الاتجاه الثاني: والذي نص صراحة على أن للمعاهدة قيمة قانونية مساوية للقانون العادي، ما يعني أن إبرام معاهدة لاحقة للتشريع المحلي ومخالفة له، تنتهي بالضرورة إلى تعديله. ومن أمثلة الدساتير التي تبنت هذا التوجه الدستور

¹ الامم المتحدة، الجمعية العامة، مجلس حقوق الانسان، تقرير وطني مقدم وفقاً للفقرة 15 (أ) من مرفق قرار لجنة حقوق الانسان 1/5* : العراق. الدورة السابعة، جنيف: 08-19/02/2010. رقم الوثيقة: 6/7IRQ/1: A/HRC/WG.1، ص 05.

² علي يوسف أشكري، الرقابة على دستورية المعاهدات الدولية: دراسة مقارنة في الدساتير العربية، مجلة مركز دراسات الكوفة، العدد السابع، المجلد الأول، السنة الخامسة، جامعة الكوفة: مركز دراسات الكوفة، 2008، ص 18.

³ - المملكة الأردنية الهاشمية، مجلس الامة، الدستور الاردني، متاح في:

تم الاطلاع في : 2018/03/23 . <http://www.parliament.jo/node/137>

المصري لعام 1971،¹ والذي نصت مادته (151) على أن: "رئيس الجمهورية يبرم المعاهدات، ويبلغها مجلس الشعب مشفوعة بما يناسب من البيان. و تكون لها قوة القانون بعد إبرامها والتصديق عليها ونشرها وفقا للأوضاع المقررة." "على أن معاهدات الصلح والتحالف والتجارة والملاحة وجميع المعاهدات التي يترتب عليها تعديل في أراضي الدولة، أو التي تتعلق بحقوق السيادة، أو التي تحمل خزانة الدولة شيئاً من النفقات غير الواردة في الموازنة، تجب موافقة مجلس الشعب عليها".²

و هو نفس الموقف الذي تبناه المشرع السوري في دستور 1973،³ وذلك بناء على ما ورد في نص المادة (71)، والتي نصت على أن: "يتولى مجلس الشعب الاختصاصات التالية:

5-... إقرار المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي تتعلق سلامة الدولة. وهي معاهدات الصلح والتحالف وجميع المعاهدات التي تتعلق بحقوق السيادة أو الاتفاقيات التي تمنح امتيازات للشركات أو المؤسسات الأجنبية. وكذلك المعاهدات والاتفاقيات التي تحمل خزانة الدولة نفقات غير واردة في موازنتها أو التي تخالف أحكام القوانين النافذة والتي تتطلب نفاذها إصدارها في تشريع جديد".⁴ في حين أن إبرام المعاهدات والاتفاقيات الدولية يكون للرئيس الذي له أن يلغيها وفقاً لأحكام الدستور حسب نص المادة (104).⁵

- أما الاتجاه الثالث: من الدساتير، فوضع المعاهدة في مرتبة أسمى من التشريع الوطني وأقل مرتبة من الدستور.⁶ ما يعني أن المعاهدة التي استوفت الإجراءات القانونية والمخالفة للتشريع الوطني تنتهي بالضرورة إلى تعديله. و هو ما تبناه الدستور الجزائري لعام 1996، في مادته (132)، والتي لم تمسها التعديلات اللاحقة، عندما أقر أن: "المعاهدات التي يصادق عليها رئيس الجمهورية حسب الشروط المنصوص عليها في الدستور، تسمو على القانون".⁷

¹ الأمم المتحدة، النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة 40 من العهد: تقرير مصر الدوري الثالث والرابع المقدم إلى اللجنة المعنية بحقوق الانسان، CCPR /C/EGY/2001/3، أفريل 2002، ص، ص 13، 19.

- محمد يوسف علوان، محمد خليل موسى، القانون الدولي لحقوق الانسان: الحقوق المحمية. مرجع سابق، ص ص 77-79.

2- نعمان عطا الله الهيتي، الدساتير العربية النافذة، ج02، مرجع سابق، ص 57-58. الذي لا يزال ساري المفعول ورد بيانه في وقت سابق من هذه الدراسة.

3- الذي لا يزال ساري المفعول ورد بيانه في وقت سابق من هذه الدراسة.

4- نعمان عطا الله الهيتي، الدساتير العربية النافذة، ج01، مرجع سابق، ص217.

5- مرجع نفسه، ص221.

6- Pierre Pactet, FerdinandMélin-Soucramanien, **Drout Constitutionnel**, 23emeed, mise à jour 2004. Paris: Dalloz-Armand colin ?1969-2004, p 57.

7- دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، في:

لكن بالرغم من أن موقف دساتير الدول العربية قد تنوع حول المكانة التي تحظى بها المعاهدات والاتفاقيات الدولية، إلا أنه لا يوجد دستور من بينها نص على أعلوية أو فوقية المعاهدات الدولية على الدستور، بل إن أيًا منها لم يعط للمعاهدة قوة مساوية لتلك التي يتمتع بها الدستور.¹

المطلب الثاني: الاتفاقيات التي صادقت عليها.

الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي صادقت عليها المملكة الأردنية لها مرتبة أحكام محكمة التميز الذي تمثل الجهة العليا في القضاء وتسمو فوق أي تشريع وطني داخلي، وفي حالة وجود تعارض بين التشريعات، تكون أولوية التطبيق للمعاهدة الدولية، وقد نفذت الإجراءات التالية على الصعيد التشريعي:

1- إقرار تعديل قانون تشكيل المحاكم العسكرية وذلك بموجب القانون المعدل رقم (20) لسنة 2014 بالنص بالمادة (8) من القانون على اختصاص المحاكم العسكرية بملاحقة مرتكبي جرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية و جرائم الحرب وجريمة العدوان، وفقا للأحكام النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية سواء كانوا عسكريين أو مدنيين المقاتلين.

2- تعكف حاليا مديرية القضاء العسكري من خلال لجنة مشكلة على وضع النصوص العقابية بشأن مرتكبي جرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجريمة العدوان ما هو منصوص عليه في المادة (47) عقوبات عسكرية بشأن العقوبات المقررة بمرتكبي الحرب وبانتهاء اللجنة من أعمالها ورفع مشروعها بتعديل قانون العقوبات العسكرية وإقراره من الجهات التشريعية المختصة، يكون المشرع الأردني قد استكمل منظومة التشريعات الجزائية بموجب أحكام القانون الدولي الإنساني.²

التعديلات التي أدخلت في عام 2010 على قانون العقوبات الأردني والتي تضمن عدم تمتع مرتكبي ما يسمى بجرائم الشرف بأي ظروف تخفيف. الوقف الفعلي لتنفيذ عقوبات الإعدام، الذي بدأ نفاذه منذ نيسان ابريل 2007. - إنشاء ديوان المظالم المعني بحقوق الإنسان داخل مديرية الأمن العام الأردنية، في عام 2005.

ويساور اللجنة القلق من أن قانون منع الجرائم 1954 يحول الحكام الإداريين صلاحيات تمكنهم من توقيف أي شخص يعتبرون انه يمثل خطرا على المجتمع، وذلك دون قرار اتهام توفير الضمانات القانونية ودون صدور أي أمر قضائي في الموضوع المادة (9) و(14).

إن من أهم الاتفاقيات التي تم المصادقة عليها هي:

1- شطاب كمال. حقوق الإنسان غير القابلة للخرق في ظل الظروف الاستثنائية: الجزائر، مصر سوريا و العراق. رسالة دكتوراه في العلوم السياسية، تخصص: تنظيم سياسي وإداري. جامعة الجزائر 03، 2015.

ص278.

² - المرجع نفسه، ص.35.

- بروتوكول بشأن حظر استعمال الغازات الخانقة والسامية أو ما شابهها والوسائل الجرثومية في الحرب لعام 1925.
- اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها لعام 1948.
- اتفاقيات جنيف لعام 1949.
- اتفاقيات لحماية الممتلكات الثقافية في حالة نزاع مسلح لعام 1954.
- اتفاقية حظر استحداث وإنتاج الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) وتدمير هذه الأسلحة لعام 1972.
- البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف المتعلقة بحماية ضحايا النزاعات المسلحة الدولية لعام 1977.
- البروتوكول الإضافي الثاني لاتفاقيات و جنيف المتعلقة بحماية ضحايا النزاعات المسلحة غير الدولية لعام 1977.
- اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر وعشوائية و الأثر لعام 1980.
- بروتوكول بشأن الشظايا التي لا يمكن الكشف عنها (البروتوكول الأول) لعام 1980.
- بروتوكول بشأن حظر أو تقييد استعمال الأسلحة المحرقة لعام 1980.
- اتفاقية حقوق الطفل لعام 1989.
- اتفاقية بشأن حظر استحداث وصنع وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير الأسلحة لعام 1993.
- البروتوكول المتعلقة بحظر أو تقييد استعمال الألغام والشراك الخداعية النبائط الأخرى (البروتوكول الثاني بصيغته المعدلة عام 1996).
- اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام ، اوتار لعام 1997.
- النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية لعام 1998.
- البروتوكول الثاني لحماية الممتلكات الثقافية في حالة نزاع مسلح لعام 1999.
- البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة لعام 2000¹.

المطلب الثالث: انعكاسات الواقع التشريعي.

- من أهم انعكاسات الإطار التشريعي الأردني الذي كان نتاجا للبعدين الدولي والوطني تشكلت اللجنة الوطنية للقانون الدولي الانساني التي كان الهدف منها:²
- وضع الخطط والاستراتيجيات الوطنية الهادفة لنشر القانون الدولي الإنساني.
- تدريس وتشجيع الدراسات والبحوث الخاصة بالقانون الدولي الإنساني على الصعيد الوطني.

1- شريف عتلم، محمد رضوان بن خضرة. التقرير السنوي السابع عن تطبيق القانون الدولي الإنساني على صعيد العالم العربي لعام 2012، 2014، (د د ن)، (د ب ن)، ص 31.

2- اللجنة الوطنية للقانون الدولي الانساني. أهدافنا الاستراتيجية. متاح في:

<http://www.ncihl.org.jo/index.php/2013-03-26-23-32-09/2013-03-29-20-26-56>

- تبادل المعلومات والخبرات مع الجهات الدولية والإقليمية المعنية بالقانون الدولي الإنساني بهدف تطوير الخطط والاستراتيجيات الوطنية الرامية لتطبيقه.
- إدخال مادة القانون الدولي الإنساني في المناهج التعليمية في الجامعات والمعاهد الأردنية.
- نشر اتفاقيات القانون الدولي الإنساني وإصدار النشرات المتعلقة بمبادئه وكيفية تطبيقه.
- العمل على إيجاد آليات فعالة تساعد في تطبيق وتنفيذ القانون الدولي الإنساني على الصعيد الوطني.
- تنفيذ التوصيات والتقارير المتعلقة بمبادئ القانون الدولي الإنساني والعمل على تطويرها ومتابعتها مع الجهات المختصة .

تنوعت أنشطة اللجنة و تعددت غير أن من أهم الأنشطة للجنة لعام 2012:

- عقد ورشة عمل للمستشارين القانونيين الذي يشغلون الوظائف القيادية في الوزارات والمؤسسات الحكومية للتعريف بالقانون الدولي الانساني وتطوره ومصادره وقواعده والأساسية والتعريف على الأماكن المشمولة بحماية هذا القانون والآليات الوطنية و الدولية لتطبيقه على الصعيد الوطني ، كما تناولت الورشة الحديث عن القضاء الجنائي الدولي والجرائم التي تدخل في اختصاص المحكمة الجنائية الدولية والتعرف على التحديات التي تواجه هذا القانون تطبيقاته على الصعيد الوطني.

- عقد ورشة عمل للعاملين في مجال الإفتاء في القوات المسلحة الأردنية بعنوان ""القانون الدولي الإنساني : واقع وتطلعات "" وذلك بهذه التعريف بالقانون الدولي في منظور الشريعة الإسلامية وعلاقته الإنسانية بالدين الإسلامي السمح وتعريف المشاركين بمصادره واليات تنفيذه على الصعيد الوطني والديني وعلاقته بالشريعة الإسلامية والتعرف على الجرائم التي تدخل في اختصاص قيد المحكمة الجنائية الدولية والملاحم الأساسية للنظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. وقد تم مز استهداف هذه الفئة من قبل اللجنة الوطنية للقانون الدولي الانساني سعياً وراء زرع الأثر الحسي والأخلاقي والديني تفاعلاً ايجابياً في تفهم دور القوات المسلحة الأردنية في نشر أحكام القانون الدولي على الصعيد الوطني
- عقد ورشة عمل للقضاة النظاميين والمدعين العامين حول القانون الدولي الإنساني وتطبيقاته على الصعيد الوطني بهدف المساهمة في تحفيز الهدف الثاني لمحور التشريع والعدل والمتعلق**بتعزيز استقلالية النظام القضائي وعدالته ، وموائمة تفعيل دوره في حفظ الحقوق والحريات*** ، حيث تناولت مواضيع هذه الورشة العديد من القضايا المهمة ابتداء من التعريف بالقانون الدولي الانساني وتطوره ومصادره إلى دور القضاة النظاميين والمدعين العامين و في تطبيق هذا القانون على الصعيد الوطني فيما تناولت الورشة تعريف المشاركين

بضوابط وسائل وأساليب القتال في المعاهدات القانون الدولي الإنساني ودور الجهاز القضائي في ذلك.

كما ارتكزت نشاطات اللجنة و الوطنية للقانون الدولي الانساني خلال عام 2014 على العمل على تحقيق أهم أهداف محور التعليم والتعليم العالي والبحث العلمي والإبداع و انسجاما مع الأهداف الأساسية للجنة حيث تم عقد ورش العمل التالية:

- ورشة عمل لمؤسسات المجتمع المدني حول التعريف بالقانون الدولي وتعريف المشاركين الممثلين لهذه المؤسسات بدور اللجنة الدولية للصليب الأحمر في التطبيق والمسؤولية الوطنية و لمؤسسات المجتمع المدني والمحلي في مجال العمل على التنفيذ والتطبيق.

وتهدف اللجنة من خلال عقد هذه الورش إلى تفعيل دور مؤسسات المجتمع وإبراز أهميته الوطنية في العلاقة التشاركية في تفهم هذا القانون والحرص على تطبيقه على الصعيد الوطني دون معزل منها.

عقد مسابقة في المحاكمة الصورة لطلاب الحقوق في الجامعات الأردنية وذلك انسجاما مع السياسة رقم 2 في الأجندة الوطنية والمتعلقة بتحسين بيئة التعليم في الجامعات خاصة وان من برامج وأنشطة هذه السياسة^{٨٨}تحديث المناهج والبرامج الجامعية بما يتوافق مع احتياجات اقتصاد المعرفة¹

وحرصا على إبراز دور الأردن عالميا من خلال تمثيلها في المؤتمر في المؤتمرات الدولية ذات العلاقة بالقانون الانساني ، فقد شاركت اللجنة ممثلة برئيسها في المؤتمرات التالية:

-المشاركة في الاجتماع التاسع للحكوميين العرب حول تطبيق القانون الدولي الإنساني على الصعيد الوطني في أبو ظبي خلال شهر يناير كانون الثاني لوضع خطة عمل سنوية تساعد الدول العربية على اتخاذ خطوات عملية في سبيل دعم وتطبيق ونشر الأحكام هذا القانون ، فيما ناقش المجتمعون محاور عدة تناولت آخر المستجدات على صعيد القانون واستعراض انجازات الدول العربية بإنقاذه على المستوى الوطني لكل منها وأولويات العمل العربي المشترك في هذه المجال من حيث ملائمة التشريعات الوطنية والتصديق على الاتفاقيات ونشر القانون و تنفيذه وعلى الصعيد العربي.

المشاركة في فعاليات مؤتمر "المائدة المستديرة" الخامس والثلاثين في (سان ريمو) في إيطاليا خلال شهر سبتمبر حول القضايا الراهنة للقانون الدولي الانساني بالتعاون مع الصليب الأحمر و وذلك بغرض تقديم رؤية من مبادرات التطبيق الفعلية الدولية والوطنية والمسعى ذلك الصلة المؤسسية الرامية إلى تنفيذ المعايير المعترف فيها يتعلق بتطبيق القواعد والمبادئ الأساسية للقانون الدولي الانساني وحقوق الإنسان.

إصدار نشرة تثقيفية خاصة لعام 2012 عن اللجنة الوطنية للقانون الدولي الانساني تضمنت العديد من المواضيع التي تعرف القراء باللجنة وأهدافها

¹ - شريف عتم، محمد رضوان بن خضرة. التقرير السنوي السابع عن تطبيق القانون الدولي الإنساني على صعيد العالم العربي لعام

ومهامها وأنشطتها وفعاليتها إيماناً بتحقيق احد أهدافها الرئيسية المتعلقة "بإقرار الخطط والاستراتيجيات الوطنية الهادفة لنشر القانون الدولي الإنساني وإصدار نشرات المتعلقة بمبادئ هذا القانون وكيفية تطبيقها"¹

أما بالنسبة لأنشطة اللجنة عام 2013 فكانت أهمها هي:

- تنظيم ورشات عمل للحكام الإداريين للمحافظات وسط وشمال وجنوب الأردن حول القانون الدولي الإنساني.

- المشاركة في فعاليات ورشة عمل إقليمية حول "دور القضاة والمدعين والمحامين في الحد من تطبيق عقوبة الإعدام في الدول العربية."²

- أقامت اللجنة الوطنية للقانون الدولي الإنساني احتفالية في عمان بمناسبة مرور عشرة سنوات على مصادقة المملكة الأردنية الهاشمية على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية برعاية وزير العدل الدكتور احمد زيادات مندوبا عن دولة رئيسة الوزراء الأفخم.

- ألقى رئيس اللجنة الوطنية للقانون الدولي الإنساني الفريق م. مأمون الخصاونة محاضرة بعنوان القانون الدولي الإنساني نظمها كلية الدفاع الملكية للقوات المسلحة الأردنية ، عرف فيها القانون الدولي الإنساني ونطاق تطبيقه والتحديات التي تواجهه والتحديات المعاصرة في توافر الأسلحة ووضع المدنيين أثناء النزاعات ، قدمت ورقة عمل ضمن مساقات السياسات الدولية من قبل الفريق (م. مأمون الخصاونة) ضمن الندوة التي نظمها كلية الدفاع الوطني الملكية الأردنية التابعة للقيادة العامة للقوات المسلحة الأردنية.

- زار وفد من من كبار ضباط القضاء العسكري البحري مقر اللجنة الوطنية للقانون الدولي الإنساني في نطاق العلاقات الدولية ، بهدف تبادل المعلومات والخبرات مع الجهات الدولية والإقليمية ، وكان في استقبالهم الفريق (م. مأمون الخصاونة) ، رئيس اللجنة وعدد من الأعضاء.

- نظمت اللجنة الوطنية للقانون الدولي الإنساني في العاصمة عمان وبالتعاون مع المديرية العامة للقضاء العسكري ورشتي عمل حول القانون الدولي الإنساني وتطبيقاته على الصعيد الوطني.

مشاركة اللجنة الوطنية الأردنية للقانون الدولي الإنساني في اجتماع المائدة المستديرة الـ26 المعني بالقضايا الراهنة للقانون الدولي الإنساني في "سان ريمو الإيطالية" تحت عنوان "احترام القانون الدولي الإنساني التحديات والردود" بحضور حوالي 257 شخصية والذي ينظم في "سان ريمو" كل عام ، وقد شارك في تنظيمه المعهد الدولي للقانون الدولي الإنساني واللجنة الدولية للصليب الأحمر، رأس وفد اللجنة الوطنية للقانون الدولي الإنساني رئيسها م.مأمون الخصاونة ونائبه الدكتور محمد الحديد، وكلا من أعضاء اللجنة القاضي العسكري العميد مهند حجازي ومعالي الدكتور إبراهيم الجازي والأستاذ الدكتور "عماد ربيع" والدكتور "عمر العكور"².

أما بالنسبة لأنشطة اللجنة لعام 2014 فتمثلت أهمها في:

¹- المرجع نفسه ،ص33.

²- المرجع نفسه ، ص32.

تنظيم ندوتين منفصلتين للمعهد الدبلوماسي ونقابة الصحفيين حول القانون الدولي الإنساني.

_زار وفد من كبار ضباط وزارة الدفاع الألمانية مقر اللجنة الوطنية للقانون الدولي الإنساني تبادل فيها المعلومات مع رئيس اللجنة وأعضائها في نطاق العلاقات الدولية التي تحرص اللجنة على توطيدها من خلال بناء علاقات وثيقة ومتينة مع المجتمع الدولي لعكس الوجه المشرق لدور الأردن في مجال تطبيق القانون الدولي الإنساني على الصعيد الوطني.

_المشاركة في تقديم المحاضرات المتعلقة بمجال القانون الدولي الإنساني في كلية الدفاع الوطني الملكية الأردنية.

_المشاركة في فعاليات مؤتمر المادة المستديرة السابع والعشرين في مجال تعزيز القانون الدولي الإنساني تحت عنوان " سير العمليات العدائية : الممارسة والقانون والمستقبل".

_المشاركة في الاجتماعات التشاورية للخبراء الحكوميين حول تعزيز القانون الدولي الإنساني في ظل النزاعات المسلحة غير الدولية ضمن مشروع اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول تعزيز القانون الدولي الإنساني.

_زيارة وفد سعودي مؤلف من 10 ضباط مقر اللجنة الوطنية للقانون الدولي الإنساني في إطار العلاقات الدولية وبهدف تبادل المعلومات والخبرات مع الهيئات الإقليمية وفي نطاق التعاون القضائي بين المملكة الأردنية الهاشمية والدول العربية الشقيقة.

وجدير بالذكر إن عمل اللجنة وأنشطتها يستندان إلى خطة سنوية موضوعية تتولى اللجنة التنفيذية تنفيذها على مراحل خلال السنة بالتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر وحسب المحاضر المحررة لأعمال اللجنة التنفيذية. لا تزال اللجنة تعمل بمقتضى القانون رقم 63 لسنة 2002، واقترحت مشروعاً لتعديل القانون ورفعته لرئاسة الوزراء ولا يزال قيد النظر ولا تزال اللجنة تعاني من قلة الموارد المالية لعدم تخصيص موازنة سنوية دائمة من قبل وزارة المالية. هذا ولم تكون اللجنة علاقة عمل أو شراكة أو توأمة مع لجان وطنية أخرى لعدم وجود مبادرات من خلال اللجنة الأخرى ، واللجنة الوطنية الأردنية على استعداد تام للمشاركة بأوجه النشاط مع أي لجنة ترغب بذلك.

المطلب الثالث: أهم أنشطة اللجنة في مجال نشر أحكام القانون الدولي الإنساني.

- 1- على مستوى الأكاديمي إدراج مسار اختياري في الخطة الدراسية لكلية القانون بجامعة الإمارات وتم تفعيلها في الفصل الدراسي الأول 2014/ 2015
- إقامة ندوات تعريفية في الجامعات ومعهد التدريب والدراسات القضائية لنشر أحكام القانون الدولي الإنساني والتدريب عليه
- 2- على مستوى السلطات والخبراء (موظفو حكومة ، القضاة ، المتخصصون في القانون ، أعضاء البرلمان والدبلوماسيون

- مشاركة للجنة في احد محاور الندوة عن القانون الدولي الانساني لموظفي الحكومة بالتنسيق مع الهلال الأحمر الدورة التدريبية الخاصة بالقضاة بالتنسيق مع معهد التدريب والدراسات القضائية.
- الدورة التدريبية الخاصة بالقضاة بالتنسيق مع معهد التدريب والدراسات القضائية
- ندوة علمية بعنوان « اثر القانون الدولي الانساني في مواجهة الأزمات والكوارث» نظمتها الجمعية العلمية لطلاب جماعة الشارقة وأساتذة القانون -الدورة التدريبية الخاصة بالدبلوماسيين العرب
- 3- على مستوى القوات الحكومية (القوات المسلحة و قوات الأمن)
- قامت القوات المسلحة بدور فعال في نشر أحكام القانون الدولي الإنساني والتدريب عليه ، حيث أدخلت مادة القانون الدولي الانساني في المناهج التعليمية في الكليات والمعاهد والمدارس، المراكز التدريبية والتعليمية في الكليات والمعاهد والمدارس والمراكز التدريبية والتعليمية بالإضافة إلى عقد دورات تخصصية في تطبيق القانون الدولي الإنساني.
- 4- على مستوى الجمهور العام بما في ذلك المجتمع المدني و وسائل الإعلام
- أصدرت اللجنة مؤخرا كتابا بعنوان «جرائم الحرب في ضوء أحكام القانون الدولي الانساني» في أكتوبر/تشرين الأول 2014
- النشرات التعريفية عن اللجنة الوطنية للقانون الدولي الانساني ودور اللجنة بالإضافة إلى الموقع الالكتروني الخاص باللجنة.
- إدراج انجازات وأعمال الإغاثة التي قامت بها جمعية الهلال الأحمر واللجنة الدولية للصليب الأحمر.
- إشراك جمعية الهلال الأحمر في ندوات القانون الدولي الانساني التعريفية التي تنظمها اللجنة
- تمثيل عضو الهلال الأحمر في عضوية اللجنة الوطنية للقانون الدولي الانساني.
- الأنشطة والفعاليات التي استضافتها الدولة في مجال القانون الدولي الإنساني
- الاجتماع التاسع للخبراء الحكوميين العرب في مجال القانون الدولي الإنساني في يناير /كانون الثاني 2014
- المؤتمر الأول للقانون الدولي الانساني في عالم اليوم في نوفمبر / تشرين الثاني 2013
- الدرة التدريبية للدبلوماسية العرب 2012-2014
- تعترم للجنة عقد ورشة عمل تعريفية مبسطة لطلبة وطالبات المدارس بالإضافة إلى تنظيم زيارات ميدانية وندوات في الجامعات ودورة تدريبية للدبلوماسية وزارة الخارجية
- كما اعترم لجنة استضافة معرض الصور بعنوان « الحرب من خلال الضحايا، وجهة نظر بالإضافة إلى ندوة تعريفية بالتعاون مع السفارة السويسرية في الإمارات خلال شهر فبراير /شباط 2015

المبحث الثاني: صورة الأمن الانساني الأردني وفق أبعاده.
المطلب الأول: الأمن القومي (الوطني) والأمن الاجتماعي.
الفرع الأول: الأمن القومي (الوطني).

إن الأمن الوطني في الأردن له تأثير كبير على الاستقرار السياسي، وتجدر الإشارة إلى أن هذه الدراسة تختلف عن الدراسات السابقة في محاولتها في توضيح مفهوم الأمن الوطني و المرتكزات القائمة عليها إلى التطرق إلى بعض التحديات للأمن الوطني الأردني وأثرها على الاستقرار السياسي.¹ فالأمن الوطني في أي مجتمع متحضر يعني بالضرورة الأمن السياسي و الاقتصادي.²

و الحديث عن الأمن الوطني لا يمكن أن يقفز على مصالح الدولة صاحبة العلاقة أو يتجاهل مصالح دول المنطقة التي تربطها صلات جوار بالدولة أو الدول المعنية. كما لا يمكن أن يستبعد مصالح المجتمع الدولي والأسرة الدولية، هذه المصالح المتشعبة لا تتطابق بالضرورة، ولكن ثمة قاسم مشترك بينها، ويمكن أن تلتقي في إطاره. والمشكلة في إيجاد صيغة معينة لا تثير حفيظة الآخرين، وهنا يأتي دور السياسة الأردنية ذات الطابع الحركي المستمر. الأمن الوطني الأردني وارتباطه بنظام الأمن العربي (الأمن القومي العربي). إن مفهوم الأمن الوطني الأردني هو حماية القيم والمصالح الوطنية وحماية الاستقلال السياسي وحماية أمن الوطن والمواطن في الداخل والخارج. إن محتوى الأمن الوطني الأردني وبناء القوة الذاتية يهدف إلى دفع الأخطار وردع التهديدات وتحقيق المصالح والأهداف الأردنية والعربية، وأن تعزيز هذا الأمن وصونه يتم بالتنسيق بين السياسة الخارجية وسياسة الدفاع بتوافق كامل مع الأجهزة الأمنية المتمثلة في المخابرات العامة والاستخبارات العسكرية والأمن العام والدفاع المدني.

إن الخطة الإستراتيجية للأمن الوطني الأردني تهدف بالإضافة إلى تحقيق المصالح الحيوية والأهداف الوطنية وحمايتها، تهدف إلى تقديم الدعم والمساعدة للدول العربية الشقيقة ترجمة عملية لمواقف الأردن القومية. فالأردن جزء لا يتجزأ من الأمة العربية. وقد تأسست المملكة الأردنية الهاشمية على قاعدة الفكر السياسي الوحدوي للثورة العربية الكبرى.

وانعكس ذلك على الدستور الأردني والتشريعات الأردنية، وتعاقب تشكيل الحكومات في الأردن باعتبار أن الأردن مؤثلاً لكل أحرار العرب. والأردن عضو في الجامعة العربية وملتزم بميثاقها ومعاهدة الدفاع العربي المشترك، ويسعى لتحقيق الأمن العربي من خلال السعي لتحقيق الأهداف القومية والمرحلية للأمة العربية، وتحديد الوسائل والأساليب للوصول إلى هذه الأهداف عن طريق الالتزام بقرارات الجامعة العربية ومجلس الدفاع العربي المشترك.

إن نظام الأمن العربي يتألف من أنظمة أمن فرعية، وهي أنظمة الأمن الوطنية في الأقطار العربية. و هذه الأنظمة الفرعية تتكامل مع نظام الأمن العربي سواء كان مؤسساً على النظام الإقليمي (الجوار الجغرافي) أو كان مؤسساً على الأساس

1- رعد فواز الزين، تحديات الأمن الوطني الأردني و أثره على الاستقرار السياسي. دار الجليل للنشر، عمان، 2011. ص 68.

2- الردايدة عبد الكريم خالد، الجرائم المستحدثة وإستراتيجية مواجهتها. مكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2010. ص 07.

القومي العربي بما فيه من تمايز ثقافي وعمق تاريخي وحضاري. وفي حالة تحقيق نظام الأمن العربي وتكامله ينعكس إيجاباً على أنظمة الأمن الوطنية العربية، سواء تعلق الأمر بالتهديدات الخارجية أو الداخلية. وفي حال عدم تحقيق نظام الأمن العربي وعدم تكامله حيث يؤدي إلى عدم قدرة أي دولة عربية على حدة من مواجهة الأخطار والتهديدات والاعتداءات الإقليمية والدولية، ويستمر التنافس بين الدول الطامعة حيث أن التنافس الدولي يكون عادةً على أصلاب الضعفاء.

و في ما يتعلق بالتهديدات الداخلية فإن تحقيق نظام الأمن العربي يساهم إيجابياً في تخفيفها أو القضاء عليها، حيث أن النزاعات العربية وليدة عدم وجود وفعالية نظام الأمن العربي. ومع وجوده وفعاليتها تنتهي النزاعات العربية وينتج عن ذلك وقف أعمال التسلل وعدم تشجيعها، ووقف منح التسهيلات والقواعد على الأراضي العربية للقيام بأعمال تخريبية واغتيالات والعبث بأمن بعضها البعض.

إن نظام الأمن العربي يتجاوز مفهوم الأمن الإقليمي القائم على الجوار الجغرافي، باعتبار أن العلاقات التي تربط بين البلاد العربية والتحديات المشتركة التي تجابهها، والمصالح الموحدة التي تشهدها سوية تجعل من الأمن العربي أمراً مختلفاً عن مجرد الأمن النابع من حقيقة الجوار الجغرافي، فهو يعكس توجهاً سياسياً نظامياً يستند إلى تجانس ثقافي فريد، وله عمق تاريخي وحضاري خاص. ولذلك يميّز بين الأمن الإقليمي العربي القائم على الجوار الجغرافي، ونظام الأمن العربي الذي يشير إلى المصالح والقيم والتهديدات المشتركة للأمة العربية.

ويتوافق نظام الأمن الوطني الأردني مع نظام الأمن الإقليمي ونظام الأمن الدولي على أساس تحقيق السلم والأمن الدولي، ولا يتعارض معهما حيث أن للأردن مصلحة مشتركة في حفظ السلم العالمي من واقع الإدراك المسئول بأن أي تهديد للسلم في أي مكان في العالم يجب أن يُنظر إليه باعتباره تهديداً لسلم جميع أعضاء المجتمع الدولي.

مرتكزات الأمن الوطني الأردني ومؤسساته

أولاً: قيادة جلاله الملك عبد الله الثاني ابن الحسين:

إن وجود قيادة سياسية شرعية تحظى بالقبول الجماعي الطوعي، وقديرة وقوية على رأس السلطة تعتبر من المقومات الأساسية والعوامل التي تعزز وحماية الأمن الوطني. فجلالة الملك يعتبر شخصياً أهم فريق في تنفيذ السياسة الأردنية، وذلك بتوظيف علاقاته الشخصية مع زعماء العالم لهذا الغرض، فشخص جلاله الملك المتسم بالعقلانية والاعتدال على خلفية خبرته الطويلة في الحكم وفي الشؤون الدولية، تمنح جلالته المصادقية التي تسهل له تأسيس روابط شخصية متينة مع زعماء العالم، وعلاقات ثنائية راسخة بين الأردن والدول الأخرى.

ثانياً: القوات المسلحة الأردنية:

تشكل القوات المسلحة إحدى أدوات السياسة الإقليمية الأردنية على مستويين:
- ردع الخصوم ومنعهم من تنفيذ السياسات الحرجة والمؤذية للأردن، والعمل الدعوب لتكون جزءاً من القوات المسلحة العربية دفاعاً عن الوطن العربي.
- الاستعداد للعب دوره الإقليمي على صعيد مساعدة حلفاء الأردن الطبيعيين في المنطقة وعلى وجه التحديد دول الخليج العربي. وتعتبر القوات المسلحة دعامة

الحكومة الرئيسية، ولا يعمل ضباطها أو أفرادها بالسياسة لغايات الإبقاء على الاحتراف العسكري لهذه القوات. فقد تعمل القوات المسلحة كمنضدة لسياسة الدولة الأردنية، لكن ضباط هذه القوات لا يضعون هذه السياسة. ولا شك أن الائتلاف بين القيادة السياسية في البلاد التي يمثلها القائد الأعلى والقوات المسلحة هو عامل مهم في الاستقرار السياسي والأمن الوطني الأردني.

وقد وضع الأردن إستراتيجيته العسكرية على أساس الدفاع على المستوى الاستراتيجي، والتعرض على المستوى التعبوي. ويتلخص دور قواتنا المسلحة الأردنية – الجيش العربي في حماية الأمن الوطني كما يلي:

1- القوات المسلحة الأردنية – الجيش العربي – حامي الحمى يقوم بواجبه الرئيسي وهو الدفاع عن أراضي المملكة الأردنية الهاشمية وحماية حدودها ضد الأخطار الخارجية وتقوم بمنع عمليات التسلل والتفريب على الحدود وحمايتها ومراقبتها على مدار الساعة، وكانت المناطق العسكرية وقوات حرس الحدود الدور الأكبر في ذلك، وتتعامل مع التبعات الأمنية لما يحدث في دول الإقليم، فقد استمرت بالتعامل بكل كفاءة واقتدار مع اللاجئين السوريين خلال الأعوام الماضية والذين بلغ عددهم مليون ونصف مليون لأجاء سوري على أرض المملكة الأردنية الهاشمية وقدمتا كل خدمة ومساعدة.

2- لم تكتفي قواتنا الباسلة بتحقيق الأمن الوطني داخل حدودها بل تعداه إلى ما قد يهدده مستقبلاً حيث قام نسور سلاح الجو الملكي الأردني بدك معاقل المتطرفين في عقر دارهم وقدموا الغالي والنفيس لتحقيق ذلك.

3- وتقوم القوات المسلحة الأردنية – الجيش العربي – بدور رئيسي في الأمن الوطني وتتعدد أشكال الخدمة التي يقوم بها سلاح الهندسة الملكي ومنها:-
-تدريب موظفين من وزارات ومؤسسات الدولة المختلفة على أحدث أساليب التعامل مع المواد الخطرة والاستجابة للحوادث المتعلقة بالمواد الكيميائية السامة.
-إعادة البحث والتفتيش عن الألغام في مشروع تطهير خط غاز البرومين – البوتاس ضمن منطقة غور الصافي. وإعادة البحث والتفتيش عن الألغام في منطقة الكرامة، والتخلص من هذه الألغام.

4- وتقوم القوات المسلحة الأردنية – الجيش العربي – من خلال سلاح الجو الملكي بواجبات متعددة لتحقيق الأمن الوطني من خلال:
-تنفيذ رحلات مداهمة للمجموعات المسلحة في مناطق المملكة المختلفة والتي تقوم بسلب وسرقة ممتلكات المواطنين.

-وتنفيذ رحلات مكافحة تهريب المخدرات والأسلحة في المناطق النائية في المملكة وخصوصاً المناطق الحدودية والصحراوية.
-تنفيذ رحلات مسح أمني فوق المناطق الحساسة والإبلاغ الفوري لمركز القيادة والسيطرة عن أية حوادث أمنية مخلة بالأمن والاستقرار.

-وتقوم القوات المسلحة الأردنية – الجيش العربي – بدور فاعل في تحقيق الأمن الوطني من خلال هيئة الاتصالات الخاصة، من خلال دراسة وتنفيذ مشاريع أنظمة الحماية والمراقبة الالكترونية للمؤسسات الأمنية والحكومية، وتأمين المؤسسات الحكومية والأجهزة الأمنية بكافة أنواع خدمات الاتصال، وتشمل التقليدي أو

التشاركي الذي يؤمن جميع هذه الجهات باتصالات ذات جودة عالية وتبادل للبيانات تحت مختلف الظروف.

وقد ساهمت القوات المسلحة الأردنية في تطوير البلاد وذلك بالمساعدة في تنفيذ خطط التنمية وتقديم العون للوزارات والبلديات في قيامها بواجباتها، وتقديم الخدمة للمواطنين. فقد ساهمت في شق الطرق وبناء السدود والمدارس والبيوت للمواطنين، ومد أنابيب المياه والكهرباء والهواتف. وقامت بمساعدة الدفاع المدني في أعمال الإغاثة والإنقاذ في الكوارث الطبيعية، وقامت بمساعدة الأمن العام في استناب الأمن وإعادة الطمأنينة إلى نفوس المواطنين عندما تعرضت البلاد إلى أعمال الشغب والعبث بالأمن الوطني.

ويولي جلالة القائد الأعلى رعاية واهتمام خاص لتطوير القوات المسلحة، تسليحاً وتدريباً لتكون مستعدة دائماً لمواجهة أي طارئ، متأهبة للقيام بواجبها الوطني والقومي عندما تقتضي الظروف ذلك. وتنفرد القوات المسلحة الأردنية بالعلاقة الوطيدة بين أفرادها وضباطه وجلالة القائد الأعلى.

ثالثاً الأجهزة الأمنية الأردنية:

1 - المخابرات العامة: وينظم عملها وواجبها قانون المخابرات العامة رقم 24 لسنة 1964. ويرأس دائرة المخابرات العامة مدير عام يعين من قبل جلالة الملك وينهي خدماته حسب التعديل الدستوري الأخير.

2 - الأمن العام: وينظم عمل هذا الجهاز قانون رقم 38 لسنة 1965.

3 - الدفاع المدني: وينظم عمل هذا الجهاز قانون رقم 12 لسنة 1959 وتعديلاته.

4 - الاستخبارات العسكرية:

الفرع الثاني: الأمن الاجتماعي.

هناك العديد من المقومات الاجتماعية التي تساعدك على دعم الأمن الاجتماعي في الأردن والتي يعتقد الباحث أنها نفس المقومات التي من الممكن أن تساعد على توفير امن وطني في أي دولة في العالم، ننظرق لأهم هذه العناصر والمقومات:

1- الفقر : الفقر مشكلة تنموية رئيسية تتطلب تبني الدولة سياسة شاملة لتحسين حياة الفقراء والمجرمين اجتماعياً، فعلى الرغم من الجهود التي تبذلها الحكومة لمكافحة الفقر، أشار تقرير صادر عن منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة حول انعدام الأمن الغذائي التقرير إلى أن نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر 14.4% (16.8 في المناطق الريفية و 13.9% في المناطق الحضرية)، وأن الأردن بدأ في إحداث تحولات في برامج الدعم بهدف إيجاد أنظمة حماية اجتماعية أفضل والابتعاد عن برامج الدعم الشاملة واستبدالها بأدوات مصممة بشكل جيد والتي تعتبر إلى حد كبير أداة أكثر كفاءة في مكافحة الفقر.

كما أشاد التقرير بتجربة الأردن في مجال إحداث عمليات إصلاح جوهريّة في الحوكمة للوصول إلى الإدارة الناجحة لمصادر المياه الجوفية، على اعتبار أن التغير المناخي سيزيد من تدني مستوى التغذية والمياه الجارية. كما يعاني الأردن من توزع الهطول المطري على مساحات واسعة، إلا أن تجميع مياه الأمطار بطريقة مناسبة قد يشكل مصدراً إضافياً أساسياً لاحتياط المملكة من المياه.

وتبنى الأردن حسب التقرير "سياسة التغير المناخي الوطنية والإطار الإرشادي الإستراتيجي بالقطاع (2013-2020) بهدف بناء قدرات المجتمعات والمؤسسات في الأردن على التكيف، مع الأخذ بعين الاعتبار النوع الاجتماعي (الجندر)، إلى جانب تلبية احتياجات المجموعات المعرضة للخطر، بهدف تعزيز قدرة النظم البيئية والمياه والموارد الزراعية على الصمود في وجه التغير المناخي". ورغم وضع الخطط والبرامج التي تسعى الحكومة لها إلى تنفيذها والتي كان آخرها وثيقة 1 الأردن 2025: رؤية وإستراتيجية وطنية ، والإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر لسنوات 2013_2020م، إلا أن تلك الخطط والاستراتيجيات بقيت مجرد وثائق بسبب عدم تخصيص موازنات لتنفيذها .

وتتجلى مظاهر العوز الحاجة في العديد من القرى والمناطق النائية فمثلا تبلغ نسبة الفقر في قضاء وادي عربة 71.5% حسب الإحصاءات العامة .وكذلك مناطق الرويشد وقضاء المريغة والقرى في الطفيلة وغيرها من مناطق جيوب الفقر ، إذ تتراوح نسبة الفقر في تلك المناطق من 14% إلى 81% وفقا لأرقام دائرة الإحصاءات العامة . كما يعتبر مقدار الحد الأدنى للأجور البالغ 190 دينار أي ما يعادله معدله 1.3 دينار للساعة، مبلغا غير كاف لتوفير عيش كريم لمواطن يعيل في الأغلب أربعة أفراد ، لاسيما في ظل ارتفاع أسعار المواد التنموية ومشتقات النفط والنقل العام ، ناهيك عن تكاليف إيجار السكن التي تضاعفت في ظل استقبال الأردن أكثر من مليون وثمانية ألف لاجئ سوري ،أما بالنسبة إلى المعونات التي تقدم للأسر الفقيرة فقد شهدت عام 2015 إطلاق صندوق 3 المعونة كآلية جديدة تهدف إلى تقديم خدمات الصندوق بشكل مباشر للمواطنين المستحقين في المناطق النائية ،كما تم تعديل تعليمات المعونات المالية لرعاية الأسر المحتاجة وحمايتها باعتماد خط الفقر المطلق والمدقع كما تحدده الجهات الرسمية ، ويرى المركز الوطني انه لا بد من العمل على دراسة وإعادة ربط قيمة المعونة التي تصرف لأسر الفقيرة بما يتناسب والتضخم في الأسعار، أما عن مشروع إنشاء مساكن الأسر الفقيرة وشرائها وصيانتها التي تنفذه وزارة التنمية الاجتماعية منذ عام 2002، فقد وفر حتى نهاية عام 2015 (1588) وحدة سكنية، ويدعو المركز في هذا السياق إلي زيادة المخصصات المرصودة لتلك المشاريع والبرامج، لتعزيز مفهوم محاربة الفقر من خلال التنمية المحلية، ورفع القدرة الإنتاجية للفئات الفقيرة.

2- التنمية البشرية.

هي مؤشر من خلاله تقاس معايير ومستويات المعيشة للبلدان وهي وسيلة لقياس الرقي الاجتماعي وخاصة معدلات البطالة والفقر والأطفال وتصدر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNAP) ، ومعايير التنمية البشرية هي التعليم ،الصحة، الفقر، المساواة في الدخل وتحقيق الخدمات الرئيسية وحقوق الإنسان بشكل عام وحقوق المرأة بشكل خاص، لقد ركزت التنمية البشرية في الأردن على الإنسان وتجاوزت مفاهيم التنمية التقليدية وصولا إلى الأمن الإنساني وتحققت مكاسب في مجال الصحة والتعليم وتوفير فرص العمل على الرغم من التحديات الكبيرة التي تواجهها الأردن الداخلية والدولية،

فتقرير التنمية البشرية لعام 2015 الصادر عن الأمم المتحدة الإنمائي تراجع الأردن بـ: 03 مراكز واحتل المرتبة 80 في هذا العام بينما كان يحتل المرتبة 70 في تقرير الأمم المتحدة الإنمائي عام 2014.¹

3- الإعدام.

إن لكل فرد حق في الحياة وله يكمن تخلى عن هذا الشرط في الحياة وهذا المبدأ الأساسي في القانون الدولي لحقوق الإنسان، ولا يحظر عقوبة الإعدام بشكل قاطع، ولكن التوجه العام يدفع إلى التعامل معها على اعتبارها من العقوبات الاستثنائية، وتفرض وتنفذ في الحالة القصوى من الجرائم، ففي الأردن تفقد نهجا تشابه من التوجه العالمي، ولم تكن من العهد الدولي للحقوق المدنية التي يطلب بها الأطراف بإلغاء عقوبة الإعدام إذ لا تطبق القانون بكامله لا في حالة استثناءات على من هم دون سن 18 سنة وعلى المرأة الحامل أو المصاب بالجنون أي أنها لديها عقوبة الإعدام لكن لا تطبق على فئات المجتمع كافة، وقد تم حصرها في القضايا الجنائية الأشد خطورة كالقتل والإرهاب، واغتصاب القاصر، وأيضا كما يوجد الإعدام يقابله العفو العام والخاص متوفرة ومنصوص عليها ولا تنفذ هذه العقوبة إلا بعد سلسلة من الإجراءات القانونية أي أنها لا تطبقها مباشرة كما هو منصوص عليها بل تمشي على النهج الدولي المعمول بيه، إن السلطات الأردنية قامت بتاريخ: 2014/12/21، بحق 11 محكوما ثم بعد ذلك في ذلك في تاريخ: 2015/4/1 تنفيذ الإعدام بعقوبة بمحكومين بأحكام قطعية من بينها امرأة، وتجدر الإشارة إلى أن 10 أشخاص ممن صدرت في حقهم أحكام بالإعدام قد استفادوا من العفو الخاص عام 2015 مقارنة بعام 2014، كما بلغ عدد نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل بالإعدام 112 محكوما عام 2015 من بينهم 12 نزيلا².

إن عقوبة الإعدام تعتبر شكلا من أشكال التعذيب النفسي وهذا مخالف للإنسانية ومخالف لأحكام منظمات المجتمع الدولي الإنساني

4- مكافحة الاتجار بالبشر.

تعتبر الاتجار بالبشر من أكثر الجرائم خطورة، وتعتبر أكبر جريمة في العالم وفق للتقرير حول الاتجار بالبشر الصادر عن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وعلى خطورة هذه الجريمة انضمت الأردن أي الاتفاقيات الدولية لمكافحة هذه الجريمة غير الوطنية لعام 2000، والبروتوكولات الخاصة بها، وإصدار قانون الاتجار بالبشر رقم 9 لسنة 2009 وتشكيل اللجنة الوطنية لمنع الاتجار بالبشر واستحداث وحدة لمكافحة هذه الجريمة وتتبع الأمن العام وهي تتمثل في تعيين ضابط ارتباط من وحدة مكافحة الاتجار بالبشر في إدارة البحث الجنائي لدى مأوى اتحاد المرأة الأردني ومأوى كرامة التابع لوزارة التنمية الاجتماعية وجمعية رعاية اليتيم الخيرية من أجل متابعة قضايا الضحايا حيث تم إيواء (100) فتاة من مختلف الجنسيات الأسبوعية.

تم التنسيق مع مندوب إدارة الإقامة والحدود من أجل إعفاء الضحايا من غرامات تجاوز الإقامة المترتبة عليهن.

1- وزارة تطوير القطاع العام، أبرز المؤشرات الدولية وواقع حال الأردن فيها، التقرير السنوي الثاني، 2016.

2- التقرير السنوي الثاني عشر لحالة حقوق الإنسان في الأردن عام 2015 ص.33.

تم تعيين ضابط ارتباط من وحدة الاتجار بالبشر في إدارة البحث الجنائي لدى إدارة الإقامة والحدود حدود مطار الملكة علياء وذلك من أجل تسهيل إجراءات العودة الطوعية للضحية إلى بلادها .

تم تعيين ضابط ارتباط من وحدة الاتجار بالبشر لدى إدارة البحث الجنائي وفي جميع أنحاء المملكة وذلك من أجل الوصول إلى الضحايا بشكل أسرع والمساعدة في إتمام الإجراءات التحقيقية .

يتم تأمين الضحية بتذكرة سفر من أجل العودة الطوعية إلى بلادها وذلك عن طريق منظمات المجتمع المدني ونقابة أصحاب مكاتب الاستقدام و كُفلائهن حيث تم تأمين 69 تذكرة سفر للضحايا .

بلغ عدد الشكاوى الواردة من مختلف الجهات الحكومية وغير الحكومية (157) شكوى وتم إحالتها إلى المحاكم المختصة حيث قام المدعي العام المختص بتكييف (10) قضايا فقط من أصل هذه الشكاوي بجريمة الاتجار بالبشر في مجال الرعاية الصحية يتم إرسال الضحايا إلى المستشفى والحصول على تقرير طبي عن الحالة العامة الصحية للضحية ويكون التقرير الطبي مجاناً بناءً على كتاب رئيس

الوزراء رقم 19869/2/11/10 تاريخ 2014/8/8م، والمتضمن إعفاء ضحايا جريمة الاتجار بالبشر من رسوم المعالجة الطبية وكما يتم تقديم العلاج النفسي لبعض ضحايا الاتجار بالبشر عن طريق إرسالهم إلى مستشفى الرشيد للمتابعة النفسية.

تم تفعيل العيادة الصحية لدى وحدة الاتجار بالبشر في إدارة البحث الجنائي وتم انتداب ممرضة من قبل وزارة الصحة وذلك من أجل تقديم الرعاية الصحية الفورية حال وصول الضحية للوحدة .

تم عقد (8) ورشات عمل وحلقات نقاشية حول مكافحة جريمة الاتجار بالبشر بالتعاون مع بعض المنظمات الحكومية وغير الحكومية تم إعطاء (42) محاضرة توعوية من قبل ضباط مختصين في مختلف الجامعات والمدارس عن مخاطر جريمة الاتجار بالبشر وأثرها السلبي على المجتمع ومعرفتهم بجميع حقوقهم حول حقوق الإنسان بشكل عام .

تم عقد لقاءات تلفزيونية مع مختلف المحطات الفضائية و(4) لقاءات إذاعية وذلك في مجال توعية المواطنين بمخاطر جريمة الاتجار بالبشر وأثرها السلبي على المجتمع .

تم طباعة بروشورات توعوية بعدة لغات مختلفة بالتعاون مع المنظمات الحكومية وغير الحكومية حيث تم توزيعها على مختلف المراكز الحدودية والمراكز الصحية والجامعات ومديريات وزارة العمل وغيرها .

ورغم كل هذا يؤكد المركز أن هناك معوقات تحد من الالتزام الكامل بمكافحة الاتجار بالبشر رد من أهمها:

1- ضعف في تفعيل التعليمات الخاصة بحماية عاملات المنازل الصادرة عن وزارة العمل .

2- عدم وجود عاملات دار إيواء للعاملات الأردنيات لإيوئهن عن الوصول إلى المملكة.

3- عدم وجود نص واضح سواء في قانون منع الاتجار بالبشر أو قانون العمل يعرف العمل الجبري الذي يعتبر احد أشكال وصور الاتجار بالبشر.
4- لا يزال نظام الكفالة معمولاً به، حيث أن العامل لا يستطيع تغيير مقر عمله لا بموافقة الكفيل.

5- عدم وجود صندوق خاص لمساعدة الضحايا.
6- ضعف الرقابة والتفتيش على النوادي والملاهي الليلية من التزامها و عدم مخالفتها للقوانين والأنظمة المعمول بها.
7- ضعف الوعي العام بأحكام قانون منع الاتجار بالبشر ، وخاصة لدى جهات إنفاذ القانون.¹

5- الانتحار.

تشير إحصائيات مديرية الأمن العام إلى ارتفاع حالات الانتحار عام 2015 حيث بلغت 113 حالة مقارنة بـ 100 حالة انتحار و108 حالات عام 2013 و86 حالة عام 2012 وتعود الأسباب الانتحار عادة في ظروف مجملها متعددة وهي نفسية واجتماعية أو مالية وأحيانا عاطفية ، وفي أحيان كثيرة تعود إلى الظروف المجتمعية المذكورة.²

ولذلك تبنت المملكة الأردنية استراتيجيات لهذه الظاهرة وتكمن في:

1- ضرورة تبني إستراتيجية وطنية تستند إلى توعية المجتمع والأسرة خاصة بمراقبة تصرفات أبنائهم وبناتهم دراسة الأسباب الاقتصادية والأسرية.
2- تفعيل الخطة الإستراتيجية للقضاء على البطالة وتشغيل الشباب.

6- المخدرات.

إن الأردن تسعا جاهدا لمحاربة هادي الظاهرة الخطيرة ولكنها في تزايد مستمر داخل المملكة بين الفئات العمرية الشابة، وقد شهد عام 2015 ارتفاعا كبيرا في قضايا المخدرات ، إذ تشير المعلومات إلى أن عدد القضايا المضبوطة خلال هذا العام قد وصلت إلى 982 حالة بالمادة المخدرة و 10080 قضية حيازة وتعاطي، في حين بلغ عدد المضبوطين بقضايا الاتجار 1651 شخصا ، بينما بلغ عدد المضبوطين بقضايا التعاطي والحيازة 14040 شخصا وأحيل 1216 شخصا للمعالجة في مركز الإدمان التابع لإدارة مكافحة المخدرات والتزيف،³ أي أن مل الجهود التي تبذلها الأردن إلا أنها تسجل ارتفاع في عدد المتاجرين والمتعاطين للمخدرات.

1- المرجع نفسه، ص 156.

2- المرجع نفسه ص 39 .

3- المرجع نفسه، ص 40.

المطلب الثاني: الأمن الاقتصادي والأمن السياسي.

الفرع الأول: الأمن الاقتصادي

يعد الاقتصاد الأردني اقتصاداً صغيراً صغيراً ونسبياً ومحدوداً الموارد الطبيعية ، ولكنه غني بالموارد البشرية التعليمية المؤهلة بانفتاحه على العالم الخارجي، ما مكنه من تجاوز كثير من المعوقات.

تأثرت كفاءة الأردن منذ الثمانينات بالكساد الطويل الذي أصاب المنطقة¹، فالأردن تقع وسط منطقة تتميز بحالة عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والأمني، وبسبب حداثة نشوء الدول العربية والنظام السياسي والإقليمي الذي يؤثر فيها وسبب في التغيير السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي فمن أهم مؤشرات الأمن الاقتصادي للأردن هي:

1-البطالة : فبالرغم من فرص العمل المستحدثة في الاقتصاد ضعيفة ، ومعدلات البطالة مرتفعة بالرغم من وضع خطط إستراتيجية من قبل الحكومة باستمرار معدل البطالة في الأردن يصل عام 2015 إلى 13.5% مقارنة بعام 2014 البالغة 11.9% وفق لدائرة الإحصاءات العامة¹.

وفقاً للسنوات السابقة ففي سنة 2010 بلغت 12،5% وفي سنة 2011 بلغت 12.9% وفي سنة 2012 بلغت 12.2% وفي سنة 2013 بلغت 12.6%²، والظاهرة التي أثرت وزادت من ظاهرة البطالة في المجتمع هي استقبال الأردن لمئات الآلاف للاجئين الذي اسمهم في رفع نسبة الفقر والبطالة، إذ أدى كثرتهم في المزامحة في البحث عن العمل، حيث يوجد 220 ألف لاجئ سوري يزاحمون العمالة المحلية في قطاعات العمل المنظمة والغير المنظمة لذا استوجب على الحكومة الأردنية في ظل الظروف الراهنة وحفاظاً على حق العمالة الأردنية التوجه نحو الاستثمار واستغلال الثروات الطبيعية التي تمتاز بها المحافظات الملكية وضرورة السير نحو تنفيذ مشاريع ريادية كمشروع رياح الطفيلة للطاقة المتجددة³، الذي رجع بإيجابيات على الجانب الاقتصادي والاجتماعي في مختلف ميادينها من فرص عمل كبيرة وتقليل من نسبة البطالة وعاد بالانفتاح على مختلف مناطق المملكة.

2- مؤشر الحرية الاقتصادية .

هو مؤشر من خلاله يقيس مدى الدعم الذي تحققه سياسات ومؤسسات دول العالم للقياس الحرية الاقتصادية، من خلاله يمكن أن نعرف أن الدولة حققت ووصلت لمدى تلك الحرية وحققت الهدف المبتغى إلا وهو الحرية الاقتصادية ، أن الجهة التي يصد منها هي مؤسسة (فريدريش ومان) الألمانية ومعهد (فريزر) الكندي عن المنتدى الاقتصادي العالمي، فالأردن تشهد تحسناً فهي تحتل المرتبة السابعة عالمياً لعام 2013 في حين المرتبة التاسعة عام 2012.⁴

1- التقرير السنوي الثاني عشر لحالة حقوق الانسان لعام 2015 ، المرجع نفسه ،ص145

2- التقرير السنوي الثاني 2016 ابرز المؤشرات الدولية ، المرجع نفسه ،ص54.

3- التقرير السنوي الثاني عشر لحالة حقوق الانسان لعام 2015 ، المرجع نفسه ، ص146.

4- التقرير السنوي الثاني ،أبرز المؤشرات الدولية 2016، المرجع نفسه، ص146.

3- العولمة الأردنية:

إن العولمة هو مؤشر يصدر عن المعهد السويسري لأبحاث الدورة الاقتصادية للعولمة الذي يعتمد على قياس الأداء السياسي والاقتصادي والاجتماعي في الدول المدرجة فيه على مدى 30 عام بحيث يقيم أداء دول العالمين النامي والمتقدم ويستند إلى سلسلة من البيانات السنوية، وعن هذا المعهد تصدر أبحاث الدورة الاقتصادية، ففي هذا المؤشر العولمة وضع الأردن المرتبة 46 في عام 2015 متراجعا بذلك عن عام 3 مراتب مقارنة بعام 2014 حيث احتل المرتبة 43 ، أما بالنسبة لترتيب الأردن على المؤشرات الفرعية فقد حافظ على المرتبة 37 على مؤشر العولمة السياسية حين انخفض على مؤشره مؤشر العولمة الاجتماعية ليحتل المرتبة 75 مقارنة بالمرتبة 72 في عام الماضي ومؤشر العولمة الاقتصادية ليحل في المرتبة 59 مقارنة بالمرتبة 53 في العام الماضي¹.

الفرع الثاني: الأمن السياسي الأردني:

يحتاج الإنسان إلى الشعور بالأمان في جميع أحواله، ويمكن تقسيم الأمن اعتماداً على المنطقة الجغرافية إلى: الأمن القومي والأمن الإقليمي والأمن الدولي، واعتماداً على الموضوعية يُقسم إلى: الأمن العام، والأمن السياسي، والأمن الاقتصادي، والأمن الاجتماعي، والأمن الجنائي، وأمن المنشآت، وأمن المعلومات، وغيرها. فتتمثل مجهودات المملكة الأردنية في تجسيد الروح السياسية من خلال أعمالها وتثبيت دورها

فدور القيادة الهاشمية في ترسيخ الهوية الوطنية السياسية.

أ- إسهام الشعب في رسم السياسات العامة ، وصنع القرارات واتخاذها وتنفيذها.

ب- توفر للحكومة فرص تعرف رأي الشعب و رغباته واتجاهاته.

ج- حفظ الأمن والاستقرار داخل المجتمع.

د- تعزيز الوحدة الوطنية .

وتكمن عوامل الأمن الإنساني الأردني في

1- التعددية السياسية

وتعني مشروعية تعدد القوى والآراء السياسية، وحققها في التعايش والتعبير عن نفسها والمشاركة في التأثير في القرار السياسي في مجتمعها، ضمن القوانين والأنظمة والتعليمات. ومنهم حقوق الانتخاب والحق في الترشح والجنسية.

أ_ الانتخاب والترشح:

لقد صدر قانون الانتخاب لمجلس النواب وتعديله رقم (6) لسنة 2016 في 2016/3/15 وقد نظم ما يتصل بإدارة الانتخابات النيابية وجدول الناخبين والترشح لعضوية مجلس النواب الثامن عشر، وكيفية انتخاب أعضاء المجلس وسائر الشؤون المتعلقة بالدعاية الانتخابية والاقتراع وجرائم الانتخابات وقد جاء القانون بكافة أحكامه ضامناً لحق الانتخاب والترشح ومن ابرز ما ينطوي عليه قانون الانتخاب لمجلس النواب هو ترسيخه لضمانات النزاهة والتي عملت الهيئة على تطبيقها في الانتخابات النيابية ومنها على سبيل المثال لا الحصر:-

- استخدام الحبر الخاص الذي من شأنه منع تكرار التصويت.

- ربط كافة مراكز الاقتراع والفرز إلكترونيا بحيث يتم التدقيق والتأشير على اسم الناخب إلكترونيا عند إدلائه بصوته وظهور ذلك في كافة مراكز الاقتراع.
- اعتماد ورقة اقتراع/ كتيب تحمل أسماء وصور المرشحين وأسماء وأرقام ورموز القوائم تحول دون الاعتداء على سرية الاقتراع خاصة للناخب الأمي وتسهم في الحد من شراء الأصوات.
- اعتماد مبدأ وحدة عملية التصويت بحيث يتم الاقتراع وفرز صناديق الاقتراع في نفس القاعة وبحضور المرشحين و مندوبيهم والمراقبين المحليين والدوليين، وتثبيت نسخة من محضر الفرز على باب قاعة الاقتراع والفرز.
- خضوع النتائج لثلاثة مراحل من التدقيق الأولى من خلال مدير مركز الاقتراع والفرز للتحقق من نتائج عمل لجان الاقتراع والفرز والثانية من خلال لجان الانتخاب للتحقق أيضا من نتائج عمل لجان الاقتراع والفرز والثالثة من قبل لجنة خاصة تقوم بتدقيق النتائج الأولية من قبل لجان الانتخاب في الدوائر الانتخابية.
- التوزيع المسبق للناخبين على مراكز وقاعات الاقتراع لمنع تكرار التصويت .
- حق مفوضي القوائم والمرشحين في مراقبة مختلف مراحل العملية الانتخابية.
- تثبيت نسخة من محضر الفرز على باب غرف الاقتراع والفرز وإتاحتها لاطلاع المرشحين ومندوبيهم والمراقبين وغيرهم من الحضور على نتائج فرز صندوق الاقتراع.
- النص على عقوبات تتفاوت باختلاف الجرائم التي يرتكبها العابثين بإرادة الناخبين.
- وقد صدر القانون الانتخاب لمجلس النواب وفق نظام القائمة النسبية المفتوحة؛ وهو نظام انتخابي تفوز فيه القوائم بالمقاعد بناء على نسبة حصتها من أصوات المقترعين، ويتم فيها منح المقاعد للمرشحين في تلك القائمة بناء على عدد الأصوات التي حصل عليها كل مرشح.
- خفّض قانون الانتخاب عدد أعضاء مجلس النواب إلى (130) عضو، خصص منها (15) مقعد للنساء، كما تم إلغاء التسجيل الطوعي للناخبين، واعتمدت الهيئة على التسجيل التلقائي بحيث يدرج في جدول الناخبين كل أردني بلغ ثمانية عشر عاماً قبل تسعين يوماً من الموعد المحدد للاقتراع.
- وسع القانون الدائرة الانتخابية حيث أصبحت المحافظة دائرة انتخابية بالإضافة إلى ثلاث محافظات تم تقسيمها إلى أكثر من دائرة انتخابية (عمان، الزرقاء، اربد).
- تبنى القانون مبدأ الاقتراع السري في الانتخاب؛ بحيث يتمكن الناخبون من الإدلاء بأصواتهم بحرية دون خوف أو ترهيب، وقد حددت أحكام القانون الوقت الذي تستغرقه عملية التصويت بحيث يتم إجراء الاقتراع في وقت محدد للحفاظ على سلامة العملية الانتخابية.
- ب_ الجنسية:** الحق في الجنسية من الحقوق التي اعترفت بها كبيرة من المواثيق لحقوق الإنسان، ومنها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ،

وعلى هذا السياق فان الأردن وضعت تسهيلات الخاصة بأبناء الأردنيات المتزوجات من غير الأردنيين، وفي عام 2015 لم يشهد أية تطورات تشريعية .

2 - حماية حقوق الإنسان

يُقصد بها مجموعة الإجراءات التي تتخذها الجهات المختصة في بلد ما على الصعيد الدولي والإقليمي وعلى الصعيد الوطني ، لبيان مدى التزام سلطات هذا البلد بحقوق الإنسان والكشف عن الانتهاكات المرتكبة لوقفها. كحماية حقوق اللاجئين الموجودين في الأردن:

كاللاجئين السوريين :استقبلت المملكة الأردنية أعداد كبيرة منهم بلغ عددهم 1,329,252 بالرغم من استمرار دعم الأردن للاجئين السوريين إلا أن عددهم كبيرة واحتاجتاهم فاقت إمكانات الأردن، أي أنها بالرغم من الالتزامات بالمعاهدات والاتفاقيات الخاصة باللاجئين لأنها مقصرة في حقوقهم ، وهكذا مما نجده في الشكوى التي كانت صادرة من مخيمات اللاجئين.

عوامل تعزيز الاستقرار السياسي في الأردن.

- 1 . القيادة الهاشمية ورؤيتها الإصلاحية.
- 2 .ازدياد درجة الوعي السياسي لدى المواطن الأردني.
- 3 .حالة الانسجام الاجتماعي في المجتمع الأردني.
- 4 . الأمن والاستقرار الذي توفره القوات المسلحة الأردنية - الجيش العربي والأجهزة الأمنية الأخرى.
- 5 .المشاركة الإيجابية في أنشطة المجتمع كافة ، والدفاع عن مصالح الوطن.
- 6 .الشعور بالفخر والاعتزاز بالانتماء للوطن.
- 7 .الحفاظ على الانجازات والمرافق العامة للدولة.
- 8 .الحفاظ على حالة الأمن والاستقرار الذي يتمتع به الأردن.

المطلب الثالث : الأمن الغذائي .

1- محددات الأمن الغذائي في الأردن .

إن مستويات للأمن الغذائي، اسري و وطني و عالمي، و تختلف محددات الأمن الغذائي تبعاً لهذه المستويات، إلا انه يمكن أن نجمل تلك المحددات في المجموعات التالية:

محددات طبيعية تتعلق بقاعدة الموارد الطبيعية و التي تشمل الموارد الأرضية و المائية و الهواء و المناخ و المورد الوراثي والطاقة غير المتجددة، و هذه المجموعة المحدد الأكبر و الأصعب في المعالجة،

1_العوامل المحددة للاستخدام الأمثل للموارد و أهمها الآفات و الأمراض التي تصيب النباتات والحيوانات المزرعية، والتكنولوجيا المتاحة والتي يمكن توليدها ونقلها وتبنيها.

2_المحددات السكانية و تشمل أعداد ومعدلات نمو السكان و الزيادات غير الطبيعية للسكان، و ما يمثله العامل السكاني من ضغط على الموارد الطبيعية و طلب متزايد على السلع الزراعية و الغذائية.

3_المحددات و الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائد و التي تنعكس على التنمية الزراعية، ومتطلبات أمن الغذاء وما ترتب عليها من دعوة إلى

زراعة بديلة. و يتأثر استهلاك السلع الغذائية بدخول الأفراد و انتشار الفقر و سياسات الحد منه، وأسعار السلع و سياسات الدعم الموجه إلى المستهلكين، وجود نظام الحصص الغذائية، و العوامل الاجتماعية و التنظيمية، و التي تشمل الأنماط الغذائية للسكان و المستويات التعليمية و المهنية و المستويات الثقافية و الوعي الغذائي و الإرشاد الاستهلاكي و التوعية الغذائية، و طبيعة النشاطات الاستيرادية و التصديرية.

4_ محددات توزيع الغذاء و تشمل خصائص الإنتاج الزراعي و التسويق الزراعي و سياسات و برامج تخفيض الفاقد في إنتاج الغذاء و طرق و أساليب تجهيز و إعداد السلع الغذائية و انتشار منافذ البيع و سياسات و برامج الرقابة علي الجودة و المواصفات و حماية المستهلك و قوة و نشاط جمعيات حماية المستهلك.

2- مرتكزات الأمن الغذائي في الأردن

حق الفرد في الغذاء و التحرر من الجوع الحق الطبيعي، يثبت للشخص بمجرد وجوده، أي لكونه إنساناً، فهي لا غنى عنها، وبدونها لا يكون الإنسان إنساناً ولا يكون آمناً على حياته وحرية و نشاطه، وهو من مجموعة الحقوق التي تحمي كيانه المادي والأدبي والمعنوي وتتعلق بنشاطه. و تعترف التشريعات السماوية و الديانات و الأعراف و القانون الدولي بحق الفرد في التحرر من الجوع.

على الدولة اتخاذ الخطوات اللازمة لضمان حصول الجميع على غذاء كاف و احترام الحق في غذاء كاف و حمايته و الوفاء به و التدخل إذ تعذر على الفقراء تأمين الغذاء الكافي لأنفسهم. وفي أعقاب انعقاد مؤتمر القمة العالمي للأغذية عام 1996، أعدت المنظمات غير الحكومية مشروع مدونة سلوك بشأن الحق في الغذاء.

إن الأمن الغذائي و محاربة الجوع هو من واجب حكومات و جماعات المجتمع المدني و عليها صياغة مجموعة من الخطوط التوجيهية الطوعية التي يمكن أن تتخذ أساساً لوضع السياسات الوطنية، و التي توفر التوجيه اللازم للدول لوضع السياسات اللازمة و لتوزيع المسؤوليات بشكل دقيق في المجالات الرئيسية بدءاً بالحد الأدنى للأجور وصولاً إلى مراقبة جودة الأغذية و تقديم المساعدات الغذائية المباشرة.

إن الحق في الغذاء الكافي يعني: توفر الغذاء بكمية و نوعية تكفيان لتلبية الاحتياجات الضرورية للأفراد، و خلو الغذاء من المواد الضارة و أن يكون مقبولاً للفرد؛ و أن تكون إمكانية الحصول على الغذاء بطرق تتسم بالاستدامة و لا تعطل التمتع بحقوق الإنسان الأخرى. و الاحتياجات التغذوية تعني أن النظام الغذائي ككل يتضمن خليطاً من المغذيات اللازمة للنمو الجسمي و النفسي، و لنماء و تطور النشاط البدني، و أن تكون متمشية مع الاحتياجات الفسيولوجية البشرية في جميع مراحل الحياة، و وفقاً لنوع الجنس و المهنة.

تقوية عناصر الاستدامة لمحددات و مكونات الأمن الغذائي بحيث تتضمن الإستراتيجية توجه الواضح لضمان و تأمين الاستدامة لمحددات و مكونات الأمن الغذائي و التي تتمثل في توفر الغذاء (وفرته) و القدرة على الوصول و الحصول عليه و القدرة على استخدامه أو استهلاكه لذلك ينبغي

تضمنين الإستراتيجية محورا يتعلق بضمان استدامة هذه المحددات واستبعاد أية عوامل قد تؤثر على ذلك.

تعزير وتقوية القدرة على إنتاج الغذاء وتوفيره محليا واعتماد ذلك كتوجه أساسي ضمن الإستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي و ذلك من خلال التكامل بين إستراتيجية الأمن الغذائي و الإستراتيجية الوطنية للتنمية الزراعية و الاستراتيجيات القطاعية الأخرى.

تعظيم دور ومكانة القطاع الزراعي وحمايته كونه الحيز الأساسي لإنتاج وإعادة إنتاج الغذاء وتوفيره.

الاهتمام في إطار الإستراتيجية بالأمن الغذائي الأسري ومدخلاته وتحديد الاقتصاد المنزلي والزراعة الحضرية وشبه الحضرية واقتصاد الحيازات الصغيرة.

توسيع مفهوم الأمن الغذائي (نظريا وعمليا) على أن يشتمل ويتربط عضويا مع محددات ومفهوم السيادة الغذائية.

تعظيم مكانة الأمن الغذائي واعتماده كعمود أساسي من مكونات الأمن القومي الأردني وذلك من خلال تطوير وتوسيع مضمون الأمن القومي.

إن الأردن يتمتع بأمن غذائي شامل و يفي باحتياجات كافة طبقات المجتمع و فئاته ، فعلى الأردن ، توفير غذاء كاف ومغذ لجميع قطاعات السكان وبأسعار مناسبة بكافة الوسائل المتاحة بما يكفل تعزيز السيادة و زيادة الاعتماد على مع المحافظة على البيئة والمصادر الزراعية

3- أهداف الإستراتيجية للأمن الغذائي في الأردن

توفر الغذاء (Availability) 1_ أي توفر مواد غذائية كافية و أكيدة وموثوق بها ووسائل مستدامة للحصول على المواد الغذائية والوصول إلى الغذاء (Accessibility) و تشمل سهولة التوزيع و وصول كافة فئات المجتمع الأردني بما في ذلك الفئات الهامشية و الفئات ذات الاحتياجات الخاصة كالمرضى و الأطفال و عدالة التوزيع بين الفئات المختلفة.

2_ استخدام الأغذية بما يكفل تناول الناس مجموعة متنوعة من الأغذية بالكميات المناسبة في الأوقات الصحيحة للحصول على ما يكفي من طاقة ومغذيات لممارسة حياة ملؤها الصحة والنمو مع الأخذ بعين الاعتبار احتياجات أصحاب الحاجات الغذائية الخاصة و المجموعات المهشمة و فهم النظم الغذائية الخاصة بهم ومعرفة ما ينبغي أن يتناولونه من أغذية.

4- سياسات الأمن الغذائي في الأردن

لا يوجد في الأردن سياسة شاملة و مكتوبة و واضحة المعالم للأمن الغذائي، لكن هنالك العديد من السياسات و الاستراتيجيات التي تهتم و تخدم مكون أو أكثر من مكونات الأمن الغذائي، و في هذا المبحث سيتم استعراض تلك السياسات و الاستراتيجيات حسب مكونات الأمن الغذائي.

و بناء على ما تقدم يمكن سرد سياسات الأمن الغذائي بناء على ذلك كما يلي:

أ_ سياسات رقابة الغذاء و أمنه

تتولى وزارات وجهات مختلفة رقابة الغذاء المنتج محليا أو المستورد كوزارة الصحة و الزراعة و الصناعة و التجارة و مؤسسة الموصفات و المقاييس، و تقوم بالإشراف و تجهيز مجموعة من المختبرات و فق الموصفات العالمية والعمل على اعتماد هذه المختبرات من الجهات الدولية ذات العلاقة. و تقوم وزارة الزراعة بفحص و تحليل الأثر المتبقي للمبيدات في السلع الزراعية الغذائية و مراقبة السلع و المنتجات الزراعية النباتية و الحيوانية الطازجة المستوردة و تطبيق تدابير الصحة و الصحة الحيوانية و تعليمات الحجر الزراعي و البيطري عليها. كما تقوم مؤسسة الموصفات و المقاييس بوضع الموصفات الخاصة بالسلع و المنتجات الغذائية، و العمل على تطبيقها و التأكد من جودتها.

ب_ السياسات الهادفة إلى زيادة إنتاج و عرض الغذاء محليا
تبنت الحكومة الإستراتيجية الوطنية للتنمية الزراعية و التي تسعى لتحقيق الأهداف التالية:

- 1_ توفير البيئة المناسبة لعمل القطاع الخاص للقيام بدور أكثر فاعلية في التنمية الزراعية. و زيادة الاستثمار في القطاع لزراعي.
- 2_ تعزيز التكامل بين الإنتاج النباتي و الإنتاج الحيواني.
- 3_ توفير فرص و مجالات عمل جديدة في القطاع الزراعي.
- 4_ زيادة دخول المزارعين و العاملين في النشاطات الزراعية المساندة.
- 5_ عدالة توزيع عوائد التنمية بين قطاع الزراعة و باقي القطاعات و داخل القطاع الزراعي.
- 6_ زيادة الإنتاجية و خفض تكاليف الإنتاج.

ج_ السياسات في مجال الولوج (الوصول) إلى الغذاء
و إن محاربة الفقر و الجوع هو الهدف الأول من الأهداف التنموية للألفية التي اقرها مؤتمر قمة الغذاء العالمي و الأهداف التنموية للألفية لقد حقق الأردن إنجازات كبيرة في مجال محاربة الفقر و الجوع من حيث السياسات و المؤسسات هذا بالإضافة إلى الالتزام الحكومي باستمرار العمل على محاربة الفقر و ظواهره، حيث تشير نتائج الدراسات منذ عام 1992 على تراجع حدة هذه المشكلة، و خاصة بين الفئات الأشد فقراً. مما يشير إلى إمكانية تحقيق هدف تخفيض نسبة الفقر إلى النصف بحلول عام 2015. غير أنه بالإمكان تحقيق هذا الهدف قبل حلول عام 2015 في حال تم التعامل مع بعض التحديات، و التي من أبرزها تأثير الاقتصاد الأردني بعدم الاستقرار الأمني في المنطقة، ضعف التنسيق بين سياسات محاربة الفقر بين المؤسسات الحكومية و غير الحكومية العاملة على محاربة الفقر، و تقليل مركزية إدارة البرامج و المشاريع الحكومية، و توفير قاعدة بيانات تفصيلية و على مستوى المحافظات حول مؤشرات ظاهرة الفقر

المطلب الرابع: الأمن البيئي الأردني.

يعتبر الأردن مهدياً لعدد من الحضارات فقد تم إنشاء المستوطنات البشرية فيه منذ أوائل التاريخ القديم , و كنتيجة طبيعية لما يشهده العالم من تغيرات كبيرة و كثيرة في كافة المجالات خاصة في مجال الاتصال و المواصلات في أواسط القرن الماضي و مع تزايد أعداد السكان و تغير نمط حياتهم تتفاقم المشاكل

البيئية التي تهدد الفوائد البيئية و الاقتصادية والروحية والجمالية والثقافية التي يتم استنباطها حالياً من الموارد الأرضية الحية. ومما زاد المشكلة سوءاً هو تأثير المملكة بالوضع السياسي في المنطقة وموجات النازحين التي أدت إلى زيادة عدد السكان بشكل غير عادي ومفاجئ وبالتالي فإن الضغط على الموارد الطبيعية كاستعمالات المياه والطاقة شهدت تزايداً ملحوظاً خلال العقود الماضية، تكمن مشاكل الدول النامية عامة والأردن خاصة بالمشاكل المادية ونقص الخبرات المؤهلة، ومن المهم التطرق إلى ذكر أكبر وألد أعداء البيئة وهي الحروب حتى بالنسبة لدولة مثل الأردن التي لم تتورط بأي حرب حتى الآن، فمن المعروف أن البيئة لا تعترف بالحدود السياسية، فالتلوث الناجم عن الحروب مثل تلوث الهواء لا يؤثر فقط على الدول المتورطة بل وعلى الدول المجاورة أيضاً. فمن هنا و أنشأت الجمعية العامة على إثره برنامج الأمم المتحدة للبيئة للقضايا البيئية. لأول مرة تم طرح القضايا البيئية و علاقتها بالفقر و غياب التنمية من حيث البيئة في استكهولم عام 1972م ، 2 الذي مهد لبروز مفهوم التنمية المستدامة بربطه بين التنمية و الأمم المتحدة حول البيئة" أو ما سمي " بقمة الأرض "1 عام 1992م. إما الأردن في مؤشر البيئة تراجع نسبي بسيط. من الدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من إجمالي عدد 19 دولة، بينما على مستوى الدرجة فقد كان هناك في المركز 117 لعام 2012 وقد حلت في المركز السابع عربياً والمركز الثامن على مستوى دول 60 من أصل 178 دولة جرى تصنيفها بحسب مؤشر الأداء، حيث تقدمت 57 مركزاً بعد أن كانت حققت الأردن قفزة في مؤشر الأداء البيئي العالمي للعام 2014 من حيث الترتيب،²

الملوثات الرئيسية في الأردن:

1- الجسيمات العالقة في الهواء.

2- أكسيد الكبريت.

3- المبيدات الزراعية

4- أول أكسيد الكربون.

5- الرصاص. وغيرها من الملوثات البيئية.

وجاء في التقرير السنوي 12 لحالة حقوق الإنسان لعام 2015 بخصوص الاستمرار في دمج الاعتبارات البيئية ضمن السياسات والخطط والبرامج القطاعية الأخرى.

1- ميلود غربي، مستقبل منظمة الامم المتحدة في ظل العولمة . بيروت ، منشورات الحلبيّة، الحقوقية ،

2008، ص، 106.107

2- التقرير السنوي الثاني 2016 ابرز المؤشرات الدولية ، المرجع نفسه، ص 38.

حيث يقوم المركز الجغرافي الملكي الأردني ولغايات المحافظة على البيئة بإتباع سياسات وخطط وبرامج ومنها على سبيل المثال لا الحصر:

- إنشاء (الجودة الكيماوية) داخل مبنى المركز وذلك للتخلص من مخلفات تحميض الأفلام أو ما يسمى بـ (نترات الفضة) بطريقة سليمة تقلل من أثرها السلبي على البيئة .

- تركيب مراوح شفط على أحدث الطرق العالمية وذلك لمنع تسرب المواد المنبعثة من طباعة الخرائط توزيع هذه المراوح بشكل هندسي سليم على مختلف المواقع داخل المركز .

- التخلص من الزيوت العادمة في قسم الحركة عن طريق وضعها في براميل مخصصة لهذه الغاية والتخلص منها بطرق صحيحة .

- تشكيل لجان متخصصة من موظفي المركز متعلقة بحماية وامن مبنى المركز و موجوداته وموظفيه ومنها لجنة السلامة العامة والطوارئ ولجنة مكافحة التدخين ولجنة السلامة العامة.

أما في مجال الطاقة وما جاء في التقرير:

وصى التقرير على ضرورة التنسيق المستمر بين صناع السياسات في القطاعات المعنية التي تؤثر في البيئة بصورة مباشرة وغير مباشرة [115]، وفي هذا المجال وفيما يخص مادة الديزل، تم إلزام الشركات التسويقية الثلاث (الشركة الأردنية الحديثة للمحروقات (مناصير)، شركة تسويق المنتجات البترولية (جوبترول) وشركة (توتال الأردن) وهي الشركات المرخصة لتوزيع المشتقات النفطية في المملكة باستيراد مادة الديزل (Euro V) بمحتوى كبريت (10 ppm) وهو اقل بكثير من محتوى الكبريت الديزل المستورد سابقاً بمحتوى كبريت (500 ppm)، وذلك اعتباراً من شهر كانون الأول/ 2016.

-أما بالنسبة لمادة البنزين، فقد تم سابقاً التحول من البنزين المخلوط بمادة الرصاص المضر بالبيئة والإنسان على حد سواء إلى البنزين الخالي من الرصاص وذلك باستخدام مادة (MTBE) التي تعتبر صديقة للبيئة والإنسان مقارنة بمادة الرصاص، وذلك نتيجة للآثار البيئية السيئة لمادة الرصاص.

-تم إنشاء وحدة استخلاص الكبريت بطاقة تبلغ (23) طن من الكبريت في اليوم وبكلفة تقدر بحدود (15) مليون دينار هو بهدف خفض نسبة أكسيد الكبريت الناتج عن عملية تكرير النفط الخام، وذلك لإغراض بيئية وليس لهدف ربحي.

-تخضع كافة مشاريع إنتاج الطاقة الكهربائية من طاقة الرياح والطاقة الشمسية والوقود الصناعي وترخيص إنتاج الوقود الحيوي لدراسات تقييم الاثر البيئي ويشترط به كوثيقة ضروري للترخيص وحسب نظام تقييم الاثر البيئي المعمول به في وزارة البيئة.

-قامت الوزارة بتوزيع لمبات موفرة للطاقة (منحة من IKEA) المرحلة الأولى على مخيم الزعتري للاجئين السوريين والمرحلة الثانية على الأسر العفيفة وخصوصاً المتواجدين في المناطق المتضررة من اللجوء السوري ، مما يساهم في تخفيض فاتورة الكهرباء.....والخ

المبحث الثالث التحديات الداخلية والخارجية

المطلب الأول : التحديات الداخلية

الأردن منطقة مرت بظروف مختلفة شملت الظروف البيئية المحلية و الاقليمية والدولية وأهمها قيام دولة إسرائيل وتبعها عدة حروب، ومعاهدة السلام الأردنية، وحرب الخليج الأولى والثانية والثالثة، وما يحدث في العراق¹ الآن هذه معظم الحروب التي شهدتها المنطقة الجغرافية التي تقع فيها الأردن وفي ضوء هذه البيئة السياسية والاجتماعية التي شهدتها المنطقة والعالم فقد فرضت عليها مجموعة من التحديات:

أ- **التحديات الفكرية والثقافية:** إن الدولة الأردنية تواجه تحديات ثقافية ترتبط بالوقوف في وجه أخطار العولمة الثقافية التي تستهدف الإنسان العربي في هذه المنطقة ، وتحاول القضاء على الخصوصية الثقافية للأمم الضعيفة والنامية.

فالتحديات الثقافية التي تواجه المجتمع الأردني ومن مضامينها توسيع الثقافات العالمية التي تشكل تحدياً للهوية الخصوصية للثقافة الأردنية² ولا يمكن مصر التحديات الثقافية والعلمية والفكرية في نقطة أو نقطتين ولكن يمكن أن نحدد الأهم:

1- العولمة الثقافية:

وتشمل في توسيع الثقافات وانتشارها وهذا شمل تحدياً للهوية الخصوصية الثقافية، وانه لا بد من تصنيف الفجوة للأخذ بالاتساع بين الانتماءات الفرعية والهوية الأردنية و لا سمياً أن هذه الهوية الآن تواجه مشروعاً خطيراً بدأت ملامحه بالظهور، وترتبط العولمة بفكرة التنمية والتوحد الثقافي للعالم والأردن لا يعيش وحده يجيب عليه تحديد الهوية الوطنية لسكانه.

2- أزمة القيم الروحية والأخلاقية:

إن أنماط القيم والثقافة والسلوك السائد في المجتمع بعيدة عن التراث المجتمع الأردني وتاريخه، فالسلبية والخوف والشك والتردد والابتعاد عن الشأن العام يبرز عناوين أزمة القيم والخلاق عي التي تلعب دوراً يفوق دور السياسة في التأثير على السلوك الإنساني.

3_ الضعف الشديد في اللغة الوطنية واللغات الحديثة :

فاللغة الوطنية هي الوسيلة لتلقي المعرفة وأداة التفكير ووسيلة اتصال واللغة العربية هي لغة القرآن الكريم ولغة التعلم في العديد من الجامعات الأردنية ، ومن الملاحظ انه يوجد ضعف عام الطلبة الجامعيين في اللغة العربية ، والضعف الفاضح لدي مراحل التعليم عن المعلمين وهذا الوضع لضعف اللغة العربية ويمول دون تطورها ونموها لاستيعاب المنجزات والمصطلحات العلمية التقنية الحديثة، ينعكس سلبياً على الثقافة العربية

4-التفاعل مع ثقافة العصر :

هذا هو التحدي الأقوى، أي أن رفض الغزو الثقافي والغربي لا يعني رفض ثقافة البلاد الصناعية المتقدمة فلا بد من استيعاب الفكر الغربي.

1- ابراهيم عبد القادر محمد، التحديات الداخلية و الخارجية المؤثرة على الأمن الأردني في فترة (1999_2013)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، جامعة الشرق الأوسط، 2013، ص54.

2- المرجع نفسه ، ص 55.

5- محدودية المشاركة الثقافية: لا تزال المشاركة الثقافية في الأردن محدودة جدا وعلى فئات معينة؛ فالشمولية في المشاركة تعني تعميق الإبداع توسيع انتشار الإنتاج الثقافي.

فالتحديات الثقافية التي تواجه الأردن؛ من أهمها انتشار الثقافات العالمية التي تشكل تحديا للهوية الخصوصية الثقافية الأردنية، وتؤثر العولمة الثقافية على التنمية الثقافية الأردنية. فمن ابرز التحديات التنمية الثقافية في الأردن:

- _ ضعف وضوح السياسات و الاستراتيجيات الوطنية.
 - _ ضعف الوعي العام بأهمية التنمية الثقافية.
 - _ ضعف التنسيق بين الجهات الرسمية والغير الرسمية.
 - _ ضعف البني التحتية لقطاع الثقافة في معظم محافظات المملكة.
- بما أن الأردن جزء من المحيط العربي الذي يعاني من ظروف الثقافية العامة وضعف الأنشطة الثقافية المختلفة مع محاولات تسير الثقافة بكل السبل المتاحة إلا أن إقبال المواطن الأردني على النشاطات الثقافية ضعيف.
- ب - التحديات السياسية والأمنية.**

يعد هذا التحدي من اكبر التحديات الداخلية ، التي تواجه الأردن ، إذ لا يزال هناك العديد من التحديات التي تقف في وجه المسار التحدي الأكبر لهذه الظاهرة، يجب إن يتمثل في معرفة دوافعها و وطبيعة تلك التنظيمات التي تديرها ومحاولة محاربتهم تمهيدا لدمجهم في المجتمع ، والتخلص من هذه الظاهرة ، فالأحزاب السياسية تلعب دورا كبيرا في التحكم بظاهرة الاستقرار السياسي الداخلي للدولة ، ولعل ابرز التحديات التي يمكن أن تشير لها الأحزاب السياسية:

- 1- إن أكثرية الأحزاب بحاجة إلى إصلاحات ديمقراطية من الداخل وذلك من خلال التناوب على قيادة الحزب.
- 2- تمركز العمل السياسي في أوساط النخبة السياسية والاقتصادية إما عامة الناس فهم أغلبية صامتة و لا تساهم بالنشاط السياسي.
- 3- النظرة السلبية للأحزاب من قبل المواطنين وعدم قناعتهم بالانتساب إليها اوجب هذه الأحزاب في الممارسة السياسية.
- 4- تشير الأوضاع الحالية داخل بعض الأحزاب إلى أن رئيس الحزب وأمينه العام ينفرد بالقيادة دون اعتبار لبقية الأعضاء المؤسسين.
- 5- لن يستحب الكثير من هذه الأحزاب للتوجه العام والنصائح التي تقدم لهم من قبل المسؤولين السياسيين الأردنيين وعلى كافة المستويات.

من أهم التحديات الأمنية والسياسية التي تواجه الأردن هي:

- 1- تحقيق الأمن والاستقرار السياسي: مما يضمن بقاء المواطن وبقاء الدولة واستمرار نظامها السياسي.
- 2- الديمقراطية والتنمية السياسية: إذ الأردن اليوم تعتبر التنمية السياسية من أولوياتها في الأجندة العمل الوطني يهدف إشراك كل القطاعات المجتمع في عملية صنع القرار.
- 3- استقرار الأوضاع الإقليمية: إن موقع الأردن هو الذي يجعله عرضة الاحتكار عدم الاستقرار الإقليمي يتأثر وينعكس سلبا على مستوى الأمن والاستقرار الداخلي

لأردن فتهدد أمنه الاقتصادي والاجتماعي لذلك تسعى الدول لوضع خطط إستراتيجية لمواجهة هذا الخطر.

4- لتسوية السياسية للصراع العربي الإسرائيلي: فالأردن ينطلق من سياسة الخارجية اتجاه الصراع العربي الإسرائيلي من اعتبارات واقعية عقلانية وموضوعية تقضي بضرورة حل الصراع بطرق السلمية ضمن سلام عادل وتجنب الحروب والعنف، والدمار و لكل ذو حق حقه.

5- محاربة العنف والتطرف والإرهاب بكافة أشكاله وصوره وآلياته ومصادره وفصله عن مقولة له علاقة بالدين الإسلامي، الأمر الذي يقضي بتقديم الصورة الحضارية الأخلاقية للإسلام القائمة على أساس التسامح والسلم واحترام إنسانية الإنسان.

إن هذه هي جل التحديات الأمنية والسياسية التي وضعتها المملكة الأردنية .

ج- التحديات الاقتصادية.

لم يعد من السهل تطوير توقعات دقيقة لمستقبل أي اقتصاد في هذا العالم "المعولم"؛ حيث تتعدد وتتداخل العوامل المؤثرة على مسار الحياة الاقتصادية . وهذا ينسحب على حالة الاقتصاد الأردني، لذلك آثرت الوقوف عند بعض التحديات التي سيواجهها الاقتصاد الأردني خلال العام 2015 الذي ابتدأ قبل أيام، والفرص المتاحة أمامه، والتي تبدو أن بعض مؤشراتنا السياسية والاقتصادية واضحة نسبياً، سواء على الوطني أو الإقليمي أو العالمي .

وفشلت في بعض جوانب خطط التنمية الشاملة والتي حملت اوزارها حكومة بعينها.1 والاقتصاد الأردني كغيره من الاقتصاديات العالمية وخاصة اقتصاديات المنطقة يسير في إطار بيئة دولية وإقليمية غير مستقرة ومضطربة، ومن غير المتوقع أن تهدأ خلال العام الحالي بشكل ملموس؛ حيث ستستمر التجاذبات الحادة بين روسيا والولايات المتحدة والدول الغربية حول ملف "جزيرة القرم"، إلى جانب ملف "الأزمة السورية" والملف "النووي الإيراني" التي تشكل العناوين الرئيسية للصراع بين القوى الدولية والإقليمية الكبرى، وما ينشأ عنها من تجاذبات اقتصادية ناجمة عن العقوبات الاقتصادية التي تفرضها الدول الغربية على كل من روسيا وإيران. إلى جانب استمرار السياسات العدوانية والتوسعية لدولة الاحتلال الإسرائيلي التي ما تزال المصدر الرئيسي لغياب الاستقرار في المنطقة . كذلك من غير المتوقع أن تنتهي حالة غياب الاستقرار السياسي والأمني في مساحات واسعة من الجارتين سورية والعراق، بل هي مرشحة لمزيد من التفاقم. يضاف إلى ذلك، بروز مؤشرات واضحة على بدء تعافي الاقتصاد العالمي من تداعيات الأزمة الاقتصادية والمالية التي ضربته في العام 2008، فهناك مؤشرات ملموسة على بداية عودة معدلات النمو الاقتصادي إلى سابق عهدها، ومن المتوقع أن يؤدي الانخفاض الملموس لأسعار النفط إلى دفع عملية التعافي مزيداً من التسارع. إلا أن التراجع الملموس في أسعار النفط غالباً ما سيؤدي على المدى المتوسط والطويل إلى تراجع القدرات الاستثمارية لدول الخليج العربية وكبار مستثمريها على المستويين الداخلي والخارجي، والذي يتوقع أن يؤثر سلباً على الاقتصاد الأردني، من حيث إنشاء استثمارات جديدة في الأردن وتشغيل

الأيدي العاملة الأردنية في هذه الدول والحصول على مساعدات.

1- محافظة علي، الديمقراطية المقيدة: حالة الأردن 1989-1999، بيروت يونيو 2001، ص 201

يضاف إلى ذلك السياسات الاقتصادية التي يتوجب على الحكومة الأردنية تنفيذها في ضوء "اتفاقية الاستعداد الائتماني" الموقعة بين الحكومة وصندوق النقد الدولي .

مجل هذه العوامل وغيرها ستؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على تحديد مسارات الاقتصاد الأردني خلال العام الحالي 2015، والأعوام التي تليه. والتحدي الرئيسي الآخر الذي ما يزال يواجهه الاقتصاد الأردني التفاوت الكبير في مستويات التنمية بين العاصمة عمان وغالبية المحافظات؛ حيث يتجه غالبية الشباب الأردني نحو الهجرة من محافظاتهم للعمل والإقامة في العاصمة عمان بسبب الضعف الشديد في توفر فرص العمل في غالبية المحافظات وتراجع مستوى الخدمات فيها، الأمر الذي يشير إلى ضعف سياسات إعادة توزيع الدخل بشكل عادل، وغياب المؤشرات الاجتماعية عن السياسات الاقتصادية، ويكمن التحدي هنا في إدماج مؤشرات الحقوق الإنسانية الأساسية المتعلقة بتوفير فرص العمل والصحة والتعليم وشرط العمل المرضية والعادلة وغيرها في مختلف السياسات الاقتصادية.

إن من أهم التحديات التي يواجهها الاقتصاد الأردني ومن أهمها ضيق القاعدة الإنتاجية وفي الخصوص في المجالين الزراعي والصناعي. أ- **القطاع الزراعي**: بالرغم من أن الزراعة تساهم في الإنتاج المحلي بـ 8% واز تلت القوى العاملة تعمل في الزراعة ولكن توجد محدودية في كمية الإنتاج وذلك من خلال عدة أسباب وتحديات متعددة وهي:

- انخفاض نسبة إنتاجية الأرض.
- تفتت ملكية الأراضي الزراعي بسبب عوامل الميراث.
فاضطرت الحكومة الأردنية لإتباع سياسات لتفادي هذه المشاكل؛ مثلا في البحث والانتقال إلى مدن أخرى أول إلى مراكز المدن للعمل في التجارة والخدمات.
وأیضا أعادت رسم السياسات الزراعية وإيجاد حاضنة من شأنها الارتقاء بالقدرات والتكنولوجيا وتوفير التمويل الرخيص لشريحة الفلاحين وذلك لضمان توجيه المنتجات لأسواق محلية ، بالرغم من تلك السياسات والبرامج ما زالت تعاني الأردن من نقص في إنتاجها الزراعي.

ب_ المياه: إن المياه في الأردن تتسم بالشح والتذبذب بقدر معدل طاقتها السنوية المتجددة بحوالي 780 مليون م وحوالي 505 مليون م مياه سطحية وحوالي 275 مليون مياه جوفية، فقد حددت الإستراتيجية الخطوط العريضة للمنهج الاستراتيجي والمتكامل لإدارة مستدامة للموارد المائية، وهدفت الإستراتيجية إلى إدارة أكثر كفاءة للموارد التي تكمن في المياه الجوفية والسطحية، واستخدام مستخدمات للمياه بحلول عام 2022، وأخذت الاعتبار تزايد الطلب على المياه بسبب التغيرات السكانية والتنمية ككل، وأيضا إطلاق خطة كبرى لمعالجة المياه في الأردن في عام 2014، وتهدف الخطة إلى مساعدة الأردن على تحديد

أولويات الاستثمار بخدمات معالجة المياه بكل المحافظات ، وأيضا التحدي الذي تعاني منه الأردن هو سرعة المياه والذي يعد السبب الرئيس لهدر المياه في الأردن فقد قامت الحكومة بالعمل لتعديل القوانين الجارية والمتعلقة بالمياه، والذي أدى إلى منع استيراد مضخات المياه من دون موافقة وزارة المياه، فقد جاء في قانون 2014 استكمالاً للتطورات لهذا السياق قد تم هذا القانون وتم تعديله بهدف تشديد العقوبات على الأنشطة المائية الغير القانونية، وأيضا بسبب حدة واتساع المياه في الأردن وبسبب تفاقمها بسبب اللاجئين السوريين ، قامت وزارة المياه بصياغة خطة طوارئ لمواجهة هذه الظروف المتدهورة التي تواجه قطاع المياه في الأردن والذي يعود كثرة الطلب من طرف اللاجئين وانخفاض الهطول المطري خلال الشتاء، وفي الأخير إن التحدي الخطير الذي تحدثه شح المياه هو استدامة الأنشطة الاقتصادية على المدى الطويل عبر مختلف القطاعات، وربما تضطر الصناعات والأعمال التجارية التي تعتمد على المياه إلى الانتقال إن واجهت نقصا كبيرا للمياه، أي أن شح المياه يقلل من جاذبية الأردن للاستثمار خصوصا أن تطلبت المشاريع الاستثمارية مياه كبيرة.

ج_ الطاقة : يعتبر قطاع الطاقة اكبر القطاعات عبئا على الاقتصاد الوطني بسبب ارتفاع فاتورة استيراد الطاقة على الأردن، ويعد هذا التحدي احد الملفات الساخنة في الأردن فالأردن تبذل جهود نحو تنويع في مصادر الطاقة في الأردن وتقليل اعتماده على الطاقة المستوردة، بما يتماشى مع إستراتيجية الطاقة التي تهدف إلى مساهمة الطاقة المتجددة بنحو 7% من إجمالي الطاقة المستهلكة في سنة 2015 و10% بحلول سنة 2020، فبالرغم من المحاولات المتكررة في البحث والتنقيب منذ منتصف القرن العشرين الان أن الأمل في الأردن أن تكون مصدرة للبتترول عام 2025 والطاقة الكهربائية عام 2035، وقد ارتفعت أسعار الطاقة العالمي على الأردن بشكل سلبي التي كانت تعاني من شح في الموارد الاقتصادية ويعاني من ثقل في المديونية، وأيضا نجحت بتمويل بلغت قيمته 280 مليون دولار لمشروع طاقة الرياح والممول من الجهات المانحة والمنظمات الدولية وتوقع أن يكون هو المشروع الأول من نوعيه في منطقة الشرق الاوسط1، وبالرغم من كل التطورات لقطاع الطاقة في الأردن إلا انه لا يزال المستثمر بقطاع الطاقة في الأردن يواجه إعاقات كبيرة بإعداد مشاريع الطاقة المتجددة وذلك سببها العمليات البيروقراطية لصانع القرار مما يعطل في تقد المشاريع، وان من مل هذا فان عند كثر المشاكل الاقتصادية تهدد الأمن الاقتصادي والأمن الاقتصادي هو جزء من الأمن الوطني الأردني والذي ينتج زيادة أعداد الفقراء وذلك بسبب رفع الأسعار وقيمة السلع والذي يمكن أن يهدد الأمن الداخلي مما أدى الدولة الأردنية في التفكير في عملية الإصلاح.

التحديات الاجتماعية .

1 الفقر : يعد الفقر زاهرة معقدة وخطيرة وتشمل على أثار اجتماعية واقتصادية خطيرة ، ويمكن تعريفه عدم قدرة الشخص على الوفاء باحتياجاته الأساسية لضمان حياة كريمة ، فبالنسبة للأردن ازدادت نسبة الفقر.

وكانت أول الدراسات المختصة بقضية الفقر في الأردن هي تلك التي انجرت سنة 1973، وتسببت مناهجتها على توزيع الدخل في الأردن، وبتبعها دراسة أخرى سنة 1989 واختصت بجيوب الفقر في المملكة، وقد تم تحديد نوعين من الفقر في الأردن؛ الأول هو خط الفقر المتدفق أو ما يعرف أيضا بخط فقر الغذاء ويعرف على انه مستوى الإنفاق اللازم للفرد، لتأمين الحاجات الغذائية الأساسية التي تؤمن له السرعات الحرارية اللازمة لممارسة نشاطاته الاعتيادية اليومية وبقاءه حيا، والثاني هو خط الفقر المطلق ويعرف على انه مستوى الدخل أو الإنفاق اللازم للفرد لتأمين الحاجات الغذائية، والحاجات الغير الغذائية الأساسية التي تتعلق بالمسكن والملبس والتعليم والصحة والمواصلات.

ولم يتوقف نسبة الفقر في الأردن عن الارتفاع وما كشفه تقرير للبنك الدولي لعام 2010 اظهر بأنه إلى وجود 14.4% من السكان يعيشون تحت خط الفقر، هنالك 18.6% ممن يمرون بفقر عابر يعني انه يعيشون دون خط الفقر على الأقل لمدة تصل للربع السنة، إلا انه لا يسجلون فقراء في تقديرات الفقر السنوية أي بعبارة أخرى ثلث سكان الأردن تحت خط الفقر بثلاث شهور من السنة، و أدت هذه الدراسة للبنك الدولي والتي لم ينشر حتى لعام 2013 إلى آثار جديدة فيما يتعلق بفاعلية سياسات واستراتيجيات لتقليل من ظاهرة الفقر، لان أن ظاهرة الفقر تظل ف تدهورا عاما بسبب الصدمات الإقليمية التي أثرت ولا زالت تؤثر على المملكة منذ عام 2011 وتدفق اللاجئين لذلك تتوقع زيادة نسبة الفقر بين الأردنيين¹.

لقد يذلك الملكة الأردنية جهودا مستمرة لمحاربة الفقر من خلال سلسلة من الخطط والاستراتيجيات الهادفة إلى تقليل وتخفيف، وتعد وزارة التنمية الاجتماعية الجهة الحكومية الرئيسية المختصة بظاهرة الفقر.

شهد الأردن إصدار استراتيجية جديدة في سنة 2012 وهي ما يعرف باسم الإستراتيجية للحد من الفقر، وتعتبر هذه الإستراتيجية الجديدة على أنها وثيقة شاملة وامتداد للأجندة الوطنية وبرز التحديات الأردن التي يمكن أن نضعها وهي:

- 1_ ارتفاع معدلات الفقر والبطالة.
- 2_ ضعف الإمكانيات المالية والتقنية للمؤسسات العاملة في قطاع التنمية الاجتماعية.
- 3_ ضعف التنسيق بين المؤسسات والمنظمات العاملة في مجال التنمية الاجتماعية.
- 4_ الانخفاض النسبي لدور القطاع الخاص في قطاع التنمية الاجتماعية ومحاربة الفقر.
- 5_ عدم كفاية دور المحافظات والمجتمعات المحلية في بعض ميادين التنمية الاجتماعية.

2 البطالة: أن البطالة في الأردن أو في اغلب الأقطار النامية مستهجا (الاستنهاج هو أن يكون سوق العمل المحلي الذي يشكو من البطالة بين صفوف العمالة

1- ابراهيم عبد القادر، المرجع نفسه، ص، 94.

الوطنية ، والذي نراه يستخدم عماله و وافده في تعادل في حجمها للبطالة التي تعاني منها) ، والأردن من الدول القلائل في المنطقة العربية وفي العالم ما تتميز به بأنها من الأفكار المرسله والمستقبله للعمالة في آن معا، فقد انخفض معدل البطالة عام 2012 الـ 11.4 %، ثم ارتفعت في عام 2015 إلى 13.5% مقارنة بعام 2014 البالغة 11.9% ، وتعود زيادة البطالة إلى عدة عوامل:

_ تراجع النمو الاقتصادي للمملكة خلال العقود الأخيرة.
 _ ضبط النمو السكاني ليتناسب مع الخطط التنموية. ومعدلات النمو الاقتصادي¹.
 _ العمالة الوافدة وتأثيرها على العمالة الوطنية إذ أشارت تقديرات الإحصاءات العامة بان عدد السكان الأردن عام 2010 العاملين قد بلغ 2578334 فرد إما عاطلين عن العمل 176186 فرد بنسبة 12.5% .
 _ تدني الأجور في بعض الأعمال مما يجعل الأردنيين يعزفون عن العمل في القطاعات ومنها القطاع الزراعي وقطاع العمالة المنزلية ويتم الاستعانة بالعمالة الوافدة الزهيدة الأجر.

_ عدم توفر الاستثمارات الأجنبية الكافية لتستوعب كافة أعداد العمالة الوطنية.
3_ التزايد السكاني: مرالأردن بمتغيرات ديمغرافية كبيرة أدت إلى إحداث ثغرات جوهرية في تركيبه الديمغرافي، والاقتصادي، والاجتماعي، وترتب عليها ارتفاع في معدل النمو السكاني من 2004 إلى 2011 إلى 2،2% ، والذي جعل الأردن تسعى إلى وضع استراتيجية إلى احتواء ومواجهة تحدي السكان في الأردن لتغطي الفترة من عام 2000 إلى 2020، ومن جهة أخرى هنالك قضية اللاجئين والنازحين من الدول العربية التي تعرضت لهجرات سواء من فلسطين (1948_1967)، وأزمة حرب الخليج عام 1990 و في 2003 كما بلغ عد اللاجئين في الأردن 25000 مما زاد الأعباء على الأردن والشعب الأردني من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والصحية والثقافية.

4_ البعد العشائري: إن القبائل في المجتمع الأردني موالية للنظام السياسي وان العائلة الحاكمة الهاشمية تنظر لنفسها على أنها هي القبيلة تتطلع إلى القبائل الأخرى لتأييدها ، وقد أدرك كل من الملك حسين إن عليها الاعتماد على الولاء أو القبيلة ورأيا في التأييد القبلي الضمانة الداخلية للسيطرة الهاشمية . ولكن نتيجة لعملية للتحديث كان للتغير الاجتماعي اثر على دور القبائل في المجتمع الأردني ونزع الطابع القبلي نتيجة في رفع مستوى الوعي السياسي مما دفع الحكومة الأردنية لاستخدام صلاحياتها لتعزيز الطابع القبلي ، ويعود ذلك إلى شعور الحكومة بان القضاء على العنصر القبلي يعني دمار النظام في المجتمع.

المبحث الثالث: التحديات الخارجية

1-تحديات التغيير في الوطن العربي والإصلاحات في الأردن بعد الربيع العربي.
 الحراك الشعبي في الأردن في مرحلة الربيع العربي كما يصطلح عليه حجولا من حيث الكم والمغزى ولم تتعد حد إطلاق بعض الشعارات التي تطالب بالإصلاح على مختلف الجوانب ومحاربة الفساد .، فقد شهدت الأشهر الأخيرة من عام 2012 نشاطا مكثفا في المشهد السياسي الأردني تزاوجت فيه الحركات

1- عطية محمد عطية التحديات الاستراتيجية التي تواجه الاردن ، بإقا للنشر العلمية والتوزيع . ط 1431-2010.ص252.

المعارضة التقليدية ك لجنة الأحزاب التقليدية المعارضة وبصورة خاصة حزب جبهة العمل الإسلامي وحزب الوحدة الشعبية اللذين قاطعا الانتخابات النيابية عام 2011، وبالرغم من استمرار المسيرات والمطالبات بالإصلاح السياسي إلا أن التحول لم يكن على المستوى الشعبي وإنما على مستوى النظام السياسي نفسه، إذ أثرت التغييرات التي حدثت في أعوام 2011 و 2012 على توجه النظام نحو الإصلاح السياسي¹.

ويرى الباحثون أن ثورات الربيع العربي قد ساهمت في إحداث تحول في تطور العملية السياسية على الساحة الأردنية إذ شهد الأردن تطورات سياسية متلاحقة، فعلى مدى نحو عامين تزايدت الاحتجاجات السلمية التي ينظمها إسلاميون ويساريون وشخصيات عشائرية وترتكز على إصلاح الحكومة وخفض الأسعار وتحقيق العدالة الاجتماعية ومحاربة الفساد وقد تعاملت معها السلطة التنفيذية بشكل حضاري واستجابت لبعض مطالبها للحفاظ على امن الدولة الأردنية واستقرارها².

وفيما يلي عرض لأبرز المكاسب في البعدين السياسي والديمقراطي لتعديلات دستور الأردن عام 2011:

أولاً: تعزيز التوازن بين السلطات الثلاث:

السلطة التشريعية: أنهت التعديلات الدستورية التي أقرت عام 2011 حالة تحول السلطة التنفيذية على التشريعية وتم تعزيز دور هذه الأخيرة لتحقيق مبدأ التوازن بين السلطات.

السلطة التنفيذية : تناط السلطة التنفيذية حسب الدستور الأردني لعام 1953 وتعديلاته لعام 2011 بالملك ويتولاها بواسطة وزراء وفق أحكام من الدستور ومن ابرز التعديلات لعام 2011 التأكيد على الولاية العامة للمجلس الوزراء في حالة عندما يكون مجلس الأمة غير منعقد أو منحل ، وبموافقة الملك بإصدار قوانين مؤقتة في الحالات الآتية: الكوارث، حالة الحرب، وهذا ما يمنع إلى حد كبير توغل السلطة التنفيذية على التشريعية.

السلطة القضائية : شدد الدستور الأردني على التأكيد الحاسم على استقلال السلطة القضائية واستعادة القضاء لسلطته من خلال النص على محاكمة الوزراء على ما ينسب إليهم من جرائم ناتجة عن تأدية وظائفهم وبذلك تم إلغاء التمييز أو الاستثناء من قاعدة شمولية سلطة القضاء على كل المواطنين

ثانياً : المحكمة الدستورية وحرية الإعلام والحريات العامة:

المحكمة الدستورية : يعد إنشاء المحكمة الدستورية تحولاً منهم نحو الديمقراطية بشكل ينسجم مع المعايير الدولية وذلك يضمن الحفاظ على مبدأين المشروعية وفصل السلطات ، ولهذه المحكمة حق تغيير نصوص الدستور إذا طلب إليها ذلك بقرار صادر عن مكلس الوزراء أو بقرار يتخذه احد مجلسي الأمة بالأغلبية كما أن لمجلسي الأعيان والنواب ومجلس الوزراء حق الطعن مباشرة لظى المحكمة الدستورية في دستورية القوانين والأنظمة.

1- ابراهيم عبد القادر محمد ، المرجع السابق ، ص ص 105 ، 106.

2- المرجع السابق ، ص 109.

ثانياً: حرية الصحافة والإعلام: وفق التعديلات الدستورية لعام 2011 تم إقرار تعزيز الصحافة والإعلام من خلال التأكيد على كفالة الدولة لحرية الصحافة والطباعة والنشر ضمن حدود القانون وعدم جواز تعطيل الصحف ووسائل الإعلام ولا إلغاء ترخيصها إلا بأمر قضائي.

الحريات والحقوق العامة وحقوق الإنسان :

- التأكيد على الحفاظ على كيان الأسرة وحماية الأمومة والطفولة والشيخوخة وذوي الإعاقات.

التأكيد على أن كل اعتداء على الحقوق والحريات العامة أو الحرية الخاصة للأردنيين جريمة يعاقب عليها القانون.

- التأكيد على معاملة كل من يقبض عليه أو يوقف أو يحبس بما يحفظ عليه كرامة الإنسان ولا يجوز تعذيبه.¹

إلا أن انجاز التعديلات الدستورية ومعها قانون الانتخابات والأحزاب هي الخطوة السهلة على طريق الديمقراطية أما الصعب فهو القبول بها بين أوساط الرأي العام أي إيجاد مناخ وطني يشجع على المشاركة في العملية السياسية.

كما يتوقف ذلك أيضاً على مدى جدية النظام وقدرة الحكومة على رسم الأولويات والسيطرة على مسارها لتحقيق الإصلاح المنشود.

ويرى الباحثون أن الإصلاحات السياسية التي شهدتها الدولة الأردنية من بداية ثورات الربيع العربي تعكس إرادة سياسية لعملية الإصلاح وهذا لا يعني استكمال مسيرة الإصلاحات وإنما إستمراريتها في ضوء تطور العملية السياسية ومتطلبات التنمية السياسية.²

3-تحديات الإرهاب الدولي:

بهدف التصدي لمعالجة هذه الظاهرة وعلاجها والحد منها على الأمن الإنساني الأردني ذهبت التشريعات الأردنية إلى ترتيب العقوبات على جميع الأعمال التوصف في يومنا هذا بالأعمال الإرهابية وعلى هذا الأساس قامت الحكومة الأردنية بسن مجموعة من التشريعات لمكافحة الإرهاب وذلك بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 منها:

- أصدرت الأردن بتاريخ 2001/10/8 قانون معدل للقانون العقوبات الأردني فرضته بموجبه عقوبة مشددة على أي فعل أو عمل يعتبر في نظر القانون من الأعمال الإرهابية .

- تضمن قانون العقوبات الأردني نصوصاً تجرم وتعاقب الأشخاص الذين يشكلون عصابات ومجموعات بقصد إجرامي أو إرهابي.

- يحضر قانون الأسلحة والذخائر على الأشخاص حمل أو اقتناء الأسلحة النارية باستثناء القوات النظامية ورجال الأمن العام.³

تمثلت الجهود الأردنية في إلا الإجراءات القانونية لمعالجة الإرهاب بالسعي لإصدار قانون منع الإرهاب في الأردن ، استجابة لازدياد وتيرة لمحاولات

1- إبراهيم عبد القادر محمد ، المرجع نفسه ، ص 114، 115..

2- جع نفسه ، ص 118.

3- المرجع نفسه ، ص 118.

الإرهابية الهادفة للعبث في منظومة الأمن والاستقرار وضمانا لعدم التعرض لحوادث إرهابية على الساحة الوطنية الأردنية ، خاصة في ظل احتقانات الشارع العربي واستمرار الوضع المأساوي في العراق وفلسطين وسعيا لتعزيز وضمان امن واستقرار الشعب الأردني وحرية¹.

4-تحديات المد الشيوعي:

بعد الثورة السلامية عام 1979 انعكست السياسة الإيرانية المعلنة بشكل كامل وتحولت الولايات المتحدة من مليف دولي داعم لإيران إلى شيطان اكبر وعدو جوهري وإطلاق الخميني بمجرد استقرار الثورة ونظام الجمهورية الإسلامية الجديد شعار تصدير الثورة ليعلن عن ولادة مشروع إيراني إقليمي خاص تمثل المنطقة العربية ساحته الرئيسية ومجاله الحيوي، وقد أصبح الشعار الجديد محور السياسة الخارجية الإيرانية في حياة الإمام الخميني وبعد وفاته عام 1989 ولكن الخطاب السياسي الإيراني أصبح أكثر واقلا ميل إلى التشدد الذي طبعه خلال حياة الخميني ، ولمن مضمون هذه السياسة لم تبدأ ولم يجرؤ أي من حكتم طهران على مخالفة نهج الخميني أو تخلي عن مفهوم تصدير الثورة كمشروع سياسي وإيديولوجي وحركي متكامل عابر للحدود الوطنية يتمركز نشاطه وقوته في الإقليم العربي².

وقد تصاعدت التحذيرات من رغبة إيران في استغلال الامتداد الشيوعي في العراق للممارسة نفوذها على دول المنطقة، وذلك عبر سعيها لتشكيل ما يسمى**الهلال الشيوعي** الذي يمتد ليشمل كل من العراق سوريا ولبنان وقد أثار ذلك جدلا واسعا في الأوساط السياسية والإعلامية العربية، وذلك بأن تلك التحذيرات تزامنت مع ما تداولته عدة تقارير غربية عن وجود مخطط إيراني متكامل لاستغلال سبب الإطاحة بالرئيس السابق صدام حسين و البعث لتعزيز نفوذ طهران وهيمنتها ليس في العراق، وحدها بل في المنطقة وذلك من خلال اختراق الدول التي بها طوائف شيعية و هو ما بدت آفاقه تظهر كدعم المتمرد الحوثي في اليمن وحزب الله اللبناني، وهو ما يثير المخاوف من زيادة الاحتقان الطائفي في المنطقة الأمر الذي يزيد احتمالات دخول المنطقة في صور مختلفة من المواجهات مع إيران وهو ما سنتنشا عنه حالة من عدم الاستقرار والفوضى التي ستؤثر على امن منطقة الخليج. وهكذا يأتي مشروع النووي الإيراني امتداد للرؤية الأستراتيجية الإيرانية لتستكمل به عناصر القوة الشاملة وتحقق طموحاتها لتوسيع في الدائرة الإقليمية.

لم يكن للطائفة الشيعية في الأردن اسم قبل الاحتلال الأمريكي للعراق وان كان يحدث تبشير بالنتشيع في الأردن وتبشير به فهم بعض العراقيين النازحين بعد الاحتلال خصوصا التجار من أبناء الطائفة الشيعية إذ منحت السياسية الأردنية تسهيلات للعراقيين لقاء مساهمة رجال الأعمال العراقيين واغلبهم من الشيعة في انتعاش الاقتصاد الأردني لضرر جراء سقوط النظام العراقي السابق الشيء كان يعتمد على الأراضي الأردنية بمعظم تبادلاته التجارية والاقتصادية ويرجح

1- المرجع نفسه ، ص 134.

2- إبراهيم عبد القادر محمد، المرجع سبق ذكره، ص، 136.

المراقبين تنامي المد الشيوعي في الأردن إضافة لوجود رأس المال الشيوعي العراقي هو التأييد لحزب الله اللبناني¹ الذي يظهر تبناه للمقاومة اللبنانية ضد إسرائيل إضافة لذلك التسهيلات الحكومية من قبل المملكة الأردنية تجاه التبشير الشيوعي تحت لافتة الاعتدال والوسطية. كما انه طموحات إيران تعكس تداعيات أمنية على الإقليم بحيث أن السلاح النووي الإيراني سيقود إلى تهديد حالة الاستقرار النسبي القائمة حالياً في المنطقة، خاصة في منطقة الخليج العربي التي تصر الجهود العربية الدولية على الحفاظ عليها مستقرة لأهميتها الاستراتيجية من خلال أبعادها عن الاضطرابات والحفاظ على أسس الممرات المائية ومصادر الطاقة فيها ، أن تهديد استقرار هذه المنطقة قد يأتي عبر أمرين أولها حدوث خلل في موازين القوى القائمة في المنطقة وثانيها إمكانية نشوب صراع عسكري بين إيران والأطراف المعنية بالبرنامج النووي الإيراني الذي تنعكس آثار دول المنطقة وشعوبها مما ينجم عنه كارثة إنسانية كبيرة.

ومن هذا المنطلق كان على الأردن و الدول العربية بشكل عام ضرورة وضع خطط واستراتيجيات من اجل وضع آليات تتصدى لتهديدات الأمن الإنساني في الوطن العربي وتعزيزه بما يتلاءم مع المنطقة.

خلاصة واستنتاجات

نستنتج من خلال ما سبق أن مفهوم الأمن الإنساني في فترة ما بعد الحرب الباردة وتطبيقاته دولياً وعربياً ليخلص إلى أن رفض المفهوم والخوف من استخدامه كذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول بل يلغي الأهمية الكبرى للمفهوم لكونه يمس امن وحرية الأفراد إضافة كونه ليس بمفهوم نظري فحسب بل يرتبط بشق تطبيقي.

وكما نستنتج أهمية التوصل لتحديد للمفهوم ألا انه عند التطبيق لابد من أن يتم ذلك في إطار أولويات تتباين بين الدول وبعضها وحتى داخل الدولة الوحيدة قد تتباين تلك الأولويات من فترة لأخرى وذلك وفقاً لأحوال السياسية والاقتصادية

¹ - المرجع نفسه، ص 137.138

والاجتماعية والمجتمعية كما أن العلاقة بين المفهوم ومفهوم الأمن القومي لا بد من تؤخذ في الحسبان عند التطبيق فرغم أن لكل منهما متطلباته المختلفة وربما المتناقضة أحيانا فانه لا يمكن تحقيق أي منهما بمعزل على الأخر عن البيئة المحلية والدولية لغياب الأمن .

كما نلاحظ الدولة الآمنة تعني الأفراد الأمنيين وفكرة أن امن الدولة يجب أن يقوم بها من الأفراد ومؤسسات لا يمكن قبولها.

وفيما يتعلق بمستقبل المفهوم في دولة الأردن انه قد اكسب صدور تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2009 مفهوم الأمن الإنساني العربي زخما واسعا بل نتوقع أن يقل في السنوات القادمة بل قد تشهد السنوات القادمة مزيدا من المناقشة المستفيضة والعميقة لمفهوم الأمن الإنساني الأردني وسبل تحقيقه لأن محتويات تحقيقه ستواجه تحديات بنيوية عميقة تعاني منها الأردن يأتي التحدي الأجنبي في مقدمتها دون البدء في تحقيق الأمن القومي في بيئته فلا سبيل للحديث عن تحقيق الأمن الإنساني بالأردن فالفرد لا يمكن أن ينعم بالأمن بل في بيئة آمنة .

خاتمة

الخاتمة

يمكن للمرء ان يعتبر الامن الانساني فكرة قد حان زمانها، لير ان هذا لا يجعلها مرأى مل نظرة ناقدة ، لذلك توجد مفارقة بين النهوض بسياسات يمكنها ان تقوي الدولة في نفس الوقت الذي تتهم الدولة بمونها مصدرا لعدد كبير من اسباب انعدام الامن الانساني ، فنزع السلاح للفقير من دون مراقبة القوي على سبيل المثال لن يكون من شأنه تعزيز الامن الانساني ، والهدف هو المساهمة في بناء دولة قوية وشرعية.

ان معظم التعريفات للأمن الانساني ووضع المبادرات السياسية الملموسة ، انطلقت وبرزت من كل الدول لامن المجتمع المدني ، ويقصد بذلك من الامن حماية الفرد الانساني من كل التهديدات وحمايته من الخوف ومن الحاجة ، مما يستدعي التذكير بـ: بميزات هذا المفهوم المتمثلة في

1- يضع المفهوم الأمني الجديد الانسان في مركز السياسة المحلية والدولية الداخلية بدلا من ان يستهدف كل من القانون الدولي لحقوق الانسان والقانون الانساني حماية الفرد ، الا ان خصوصية هذا الاخير تكمن في استهدافه عملية النزاعات بضمان امن المدنيين . والعاجزين عن القتال المتواجدين في مواقع عنف مسلحة

يصادف القانون الانساني كذلك عائق السيادة، لذا قيل بان التدخل لأغراض إنسانية يعد كذلك استثناء من قاعدة عدم التدخل ، كالدفاع الشرعي ، الامن الجماعي ، الا ان الاسس التي أقام عليها المدافعون عن الفكرة حججهم تؤكد كلها على قدسية مبدأ السيادة والتدخل ، مما دفعهم بالقول بوجود الخق في المساعدة الانسانية التي لا تتضارب مع السيادة نظرا لان المحتاجين لها هم الذين يطالبون بها ، وهي تركز على اساس المسؤولية الجماعية حين ترفض اوتعزز الدولة عن توفير الحماية لراعيها

وحدث بنهاية الحرب الباردة تحولات في طبيعة الحروب والنزاعات التي اصبحت اكثرها نزاعات داخلية ، تستدعي استحداث سياسات ووسائل جديدة ، تتخذ من الفرد هدفا لها بدلا من الدولة ، ورغم ايجابيات العولمة الا انها عمقت بالمقابل من الامساواة والامن ، محدثه تزايد الفوضى والنزاعات الداخلية ، الامر الذي يرجع لتزايد الخلافات الاثنية نظرا لما تحدثه العولمة من تخوف الجماعات من طمس خصوصياتها الهوية والثقافية وانجز عن كل هذا ضعف الدولة وعجزها عن القيام بجزء من مهامها كفاعل اساسي في حماية وتطبيق حقوق الإنسان ، يرتكز مفهوم او تصور الامن الانساني على فكرة تحرير الانسان ، لذا يعرف هذا المفهوم الامني الجديد على انه ضمان حماية الفرد بتحريره من الحاجة والخوف ، وذلك عن طريق اتخاذه مركزا للسياسات الامنية

2- يستدعي العمل على تقوية التنمية المستدامة والحكم الرشيد،

3- يقض على سياسة التميز والاقصاء باتخاذه الانسان موضوعا للامن ، مما يقضي على الصراع بين دعاة الخصوصية الثقافية والعالمية بالترميز على صفة المواطنة العالمية

4- تتجاوز تهديداته الجديدة قدر الدولة لوحدها على نقاوتها ومراقبتها ، ونلاحظ ان كل التهديدات الجديدة تتبع اكثر من الافراد الارهاب ، الاوبئة وهي ذات اعتماد متبادل وتداخل بحيث من ابصعب الفصل بينهما ، ومن بين مسبباتها ، محدثة ضرورة التعاون على مختلف المستويات للحد من خطورتها على الجميع يدرج بذلك الامن الانساني ضرورة اقامة هندسة امنية متناسقة ومتجانسة ، مدرجة لكل الفواعل دون استثناء

ويحمل كل مفهوم في طياته أمور ايجابية وأخرى سلبية ، لذا لا بد من ان يؤخذ ويفحص تحت المجهر قبل توظيفه ، وهو ماسعينا للقيام به من خلال هذه الدراسة ، لا بد اذا من ان يؤخذ هذا المفهوم الامني الجديد بكل حذر ، وان يفصل في الامور الواضحة الي يقدمها والتي تعد ضرورية للأمن العالمي ، وتلك الخفية وغير الملغنة ، والتي تعد مهددة للدول الضعيفة والفقيرة .

ونلاحظ ان طرح قضية الامن الانساني تعتبر من المواضيع الحساسة والتي يحب ان تمون على راس قائمة الأولويات بالنسبة للعديد من الدول المتقدمة او النامية على حد سواء ، وذلك من خلال السهر على تحقيق الامن الانساني بالنظر الى مختلف مستويات للتوصل في نهاية المطاف الى عالم يتوفر درجة عالية من امن الانسان الى ان الحديث عن تحقيق الامن الانساني لا يمكن التوصل اليه بكل بساطة لانه يمثل ظاهرة معقدة ومتشابكة خاصة في نل تطور التحديات المواجهة له وتساعد النزاعات الاثنية والعمال الارهابية ، وانتشار الفقر ، كلها اسباب تجعل امن الانسان على شفير الهاوية ، هذا ما يستدعي ضرورة وضع اسس جديدة للتعامل مع هذه القضايا الخطيرة من اجل تجاوزها وذلك من خلال طرح بدائل التعاون الاقتصادي ونشر ثقافة السلم في العالم للتوصل الى امن الانساني الذي يمثل الطموح الحقيقي الذي تصبو اليه جميع البشرية .

مما نستنتج ان دراسات الامن الانساني التي ارتبطت مدة طويلة بتفسيرات المنظور التقليدي الذي كان يتمحور حول امن الدولة وكيفية استخدامها لقوتها في ادارة الاخطار التي تهدد استقلالها وسلامة وحدتها الترابية عرفت تراجعا كبيرا بسبب التحولات العميقة التي شهدتها النظام الدولي خاصة بعد احداث 11 سبتمبر 2001، والتي ادت الي تغيير في مفهوم الامن ، وذلك بسبب التحول في طبيعة التهديدات ومصاره، حيث اصبحت صفة عالمية ، فهي لا تهدد الدولة الواحدة فقط، بل تمس بأمن جميع الدول ، بالنظر الى التحولات التي شهدتها النظام الدولي .

وفي الوقت الحالي لا يوجد تعريف متفق عليه للامن الانساني كما لا يوجد دليل معين يمكن من تقدير مدى تواجد الامن ان كان موجودا الك لكن قد يكون من المفيد ان نعتمد كنقطة انطلاق نظرية .

لذلك فان الامن الانساني يرتكز في مفهومه على الدولة ، بينما الامن الانساني يرتكز على الاشخاص والمجتمعات وهذا لا يعني ان امن الدولة غير مهم . ففي دراسنا لامن الانساني لاردن تعتبر الدولة الدولة لها دور في الحياة الاجتماعية ، فقد تصبح نفسها خطر يهدد امز مواطنيها فبالتالي امن دولة الاردن وامن مواطنيها مرتبطان الواحد بالآخر ولا يمكن تحقيق الواحد بدن تحقيق الاخر .

:وخلاصة لعملنا

1- مفهوم الأمن الانساني جاء كنتاج لمجموعة التحولات التي شهدتها فترة ما بعد الحرب الباردة ولقد مثل نقاه نوعية في طبيعة الدراسات الامنية التي كانت حكرًا على الدولة فقط
2_ بالرغم من الجهود المبذولة للاردن في سبيل تحقيق الامن الانساني ، مازال يعرف تراجعا بسبب التحديات في مواجهته من انشار البطالة والفقر والأعمال الارهابية ومشكلة اللاجئين .

3- ان تحقيق الامن الانساني في مملكة الاردن يستدعي وضع استراتيجيات فعالة من أجل تجاوز القضايا الخطيرة التي تواجه وتحول دون تحقيقه وذلك من اجل طرح بدائل التعاون الاقتصادي تفعيل الشراكة والتكامل في مختلف القطاعات من اجل مواجهة المشاكل الخطيرة التي تهدد امن الفرد والدولة نفسها

ومن نستنتج امن الامن الانساني الاردني مازال قيد الطموحات النظرية ، بعيدا عن الممارسات التطبيقية الفعلية رغم التأييد الذي تلقاه ، وهذا بسبب انشار اللامساواة وغياب العدل على المستوى الداخلي للأردن جهة . وبسبب التطرف العنصري في استخدامات الامن الانساني على المستوى الدولي من جهة اخرى ، فالعديد من الدول تتدخل باسم حماية الانسان وحقوقه بهدف تحقيق مصالحها

ورغم كل التحديات المطروحة في مواجهة الامن الانساني الاردني ، لا يمكننا ان ننكر في العقود الماضية حققت الاردن انجازات هامة في مجالات الانماء والاقتصاد والتطور الاجتماعي ، لكن الاردن مزالت تواجه مشكلات اجتماعية و اقتصادية وسياسية وثقافية عميقة تهدد حاضر الاردن ومستقبل اجيالهم

ومما سبق يمكن القول ان تحقيق الامن الانساني الاردني يتطلب بالعمل على ثلاث مستويات مختلفة، فعلى المستوى المحلي لا بد من التوفيق بين الامن على مستوى الدولة والامن الامن الانساني وابرار دو المجتمع المدني في العمل على هذا المستوى ، وعلى المستوى الإقليمي لا بد من التعاون في حل القضايا التي تتطلب العمل على هذا المستوى كما في حالة التصدي لقضايا اللاجئين والمشكلات الناجمة عنها اما على المستوى الدولي فتبرز في اهمية التعاون متعدد الاطراف في تحقيق التنمية ومواجهة الجوع والفقر والمخاطر البيئية والاستجابة للجيل الجديد من التهديدات الامنية

: وعلى ضوء ماتقدم يمكن تقديم المقترحات التالية

يحب على الاردن اتخاذ التدابير المناسبة حتى يتمكن كل المواطنين الاردنيين من المشاركة الفعالة في مل العمليات المتعلقة باختيار وتنفيذ ومتابعة السياسات والقرارات التي لها انعكاس على حياتهم ، وتوجد عدة كرق للبلوغ تلم الغاية وعلى كل مجتمع ان يختار من بينها تلك التي تلائم ظروفه المعيشية

فلا يمكن للمواطنين الأردنيين أن يمارسوا حقهم في المشاركة في الحياة اليومية ان لم تكن لديهم الوسائل الضرورية التي تمكنهم من ذلك ، لذلك فانه من حق كل مواطن أردني أن يتمتع بما يلي

التعليم، الصحة د العمل لغذاء ، السكن ، لذلك تجد الاشارة الى ان العديد من جوانب الامن الانساني الاردني هي موجودة في الثقافة الاردنية وفي الاسلام لذا ستكون سهلة في تطبيق هذا المفهوم في الاردن

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

- 1- محمد غالب بكزادة ، الأمن وإدارة أمن المؤتمرات ، ط2 ، القاهرة : دار الفجر للنشر والتوزيع ، 2000
- 2- عبد النور منصوري "المصالحة الوطنية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية ، قسم العلوم السياسية ،جامعة باتنة ، 2010).
- 3- جمال بدوح ، "دور المنظمات الدولية الغير حكومية في تحقيق الأمن الإنساني في النزاعات المسلحة "، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلاقات الدولية ،قسم العلوم السياسية ، جامعة باتنة ، 2014.
- 4- موسى رزيق، الأمن والتنمية ، المجلة الجزائرية ،العدد ،2، 2014،ص،18.
- 5- خوله يوسف ، " الأمن الانساني وأبعاده في القانون الدولي " جامعة دمشق للعلاقات الاقتصادية والقانونية العد الثاني 2012.
- 6- تاجي طارق "مفهوم بين الفرد والدولة" (مذکر مقدمة لنيل شهادة الماجستير قسم العلوم السياسية جامعة الجزائر 2006).
- 7- محمد علي العودي ، الأمن الانساني ومنظومة حقوق الإنسان.
- 8- عبد الله بن المحسن التركي ، " الأمن في حياة الناس وأهميته في السلام "، د، ط
- 9- دخان نور الدين ،الأمن الانساني :دراسة في المفهوم ،مجلة فصلية محكمة تصدر عن ديسمبر 2009.
- 10- غازي ربابعة، إشكالية العولمة في النظام العالمي الجديد، " مجلة المفكر " العدد2، مارس 2003.
- 11- كارولين توماس . " الحوكمة العالمية التنمية والأمن الانساني". 2 نوفمبر .ص.1.
- 12- ابراهيم سليمان عيسي .تلوث البيئة .ط2.القاهرة.دار الكتاب الحديث.2000.
- 13- سميرة ناصري ، الأمن الانساني ، في :27 سبتمبر .2008. متاح في:
https://samiranasri.blogspot.com/2008/09/blog-post_27.html?m=1

- 14- شريف عتلم، محمد رضوان بن خضرة. التقرير السنوي السابع عن تطبيق القانون الدولي الإنساني على صعيد العالم العربي لعام 2014، 2012، (د د ن)، (د ب ن).
- 15- رعد فواز الزين، تحديات الأمن الوطني الأردني و أثره على الاستقرار السياسي. دار الجليل للنشر، عمان، 2011.
- 16- الردايدة عبد الكريم خالد، الجرائم المستحدثة وإستراتيجية مواجهتها. مكتبة الحامد للنشر التوزيع، عمان، 2010.
- 17- وزارة تطوير القطاع العام، ابرز المؤشرات الدولية وواقع حال الأردن فيها، التقرير السنوي الثاني، 2016.
- 18- ميلود غربي، مستقبل منظمة الأمم المتحدة في ظل العولمة . بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية، 2008.
- 19- إبراهيم عبد القادر محمد، التحديات الداخلية و الخارجية المؤثرة على الأمن الأردني في فترة (1999_2013)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، جامعة الشرق الأوسط، 2013.
- 20- عطية محمد عطية.التحديات الإستراتيجية التي تواجه الأردن , ياقا للنشر العلمية والتوزيع . 2010.
- 21- عبد الإله محمد النواسيه، الجرائم الواقعة على أمن الدولة في التشريع الأردني. د ب ن: دار وائل للطباعة والنشر، 2005.
- 22- ابتسام صاحب موسى الزويني. منهج البحث الوصفي. في :
تم الاطلاع في: 2018/04/15 . <http://www.uobabylon.edu.iq/uobColeges/lecture.aspx?fid=11&lcid=41754>
- 23- محمد الصغير ك، مقياس المنهجية لطلبة العلوم الاجتماعية والإنسانية. في
تم الاطلاع في: 2018/04/15 https://elearn2013.univouargla.dz/.../document/metodologie_3soc
- 24-

ملخص الدراسة

لقد عرف مفهوم الامن الانساني اهتماما واسعا منذ اواسط التسعينيات من قبل جهات اكااديمية وكذلك من قبل المنظمات الغير الحكومية اوفوق قومية وقد زاد التأييد للمفهوم نتيجة تسارع التغيرات الاجتماعية و الاقتصادية والسياسية والثقافية الناتجة عن عمليات العولمة والتي انقصت من سيادة الدولة بالمفهوم التقليدي وظن هنا اصبح مفهوم الامن الانساني لايقصر فقط دور الدولة وحدها في تحقيق الامن ، بل تساهم فيها عدة أطراف من بينها الفرد الى جانب اعضاء المجتمع المدني مما يوسع دور المسؤوليات الدولية في تحقيق الامن الانساني.

لقد اصبح مفهوم الامن الانساني اطارا موسعا للأمن الوطني (امن الدولة+ امن المجتمع+امن الانسان)اذ أصبح هذا الاخير يحتوي ايضا حماية الحدود والوحدة الترابية وسيادة الدولة ومصالحها الوطنية والحيوية على ابعاد وظيفية اخرى مرتبطة بحماية حقوق الانسان وحررياتهم وترقيتهم بشكل يمكن ضمان كرامتهم ومستقبل الاجيال القادمة. فمفهوم الامن الانساني الاردني يمثل مساهمة فعالة مع امن الانسان على المستوى العالمي ،على اسس ومبادئ المواطنة المتحررة من الخوف والمتحررة من الحاجة ، وتتميز التنمية الانسانية الاردنية من عدسة امن الانسان بثلاث خصائص فهي :فهي تمكن الناس من ممارسة حريتهم في الاختيار ، ولا تعتمد على القوة العسكرية او تفرض فرضا على الشعوب ، ولا يحققها طرف واحد او دولة واحدة على حساب امن الانسان بالنسبة الى الاخرين.

وبالنسبة للإطراف الدولية مقارنة التنمية الاردنية من منظور امن الانسان بمعناه الحقيقي قد تنطوي على نقله سياسة مهمة.

اذ تدفع بهذه الاطراف الى الاستجابة للقضايا الاقليمية لا من زاوية ضيقة تخدم اهتمامهم الاستراتيجية وحسب وهي مقارنة منيت بالفشل الذريع في اقامة علاقات مستقرة مع الاردن بل من زاوية تأخذ بلاعتبار مصالح وحقوق وامن الشعوب في الاردن.